

مدى حجية البصمة  
الوراثية في إثبات النسب  
بحث فقهي مقارن



د. عبد العزيز فريج محمد موسى (\*)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة:

أولت الشريعة الإسلامية النسب مزيداً من العناية، وأحاطته ببالغ الرعاية، ولا أدل على ذلك من جعله في طليعة الضروريات الخمس التي اتفقت الشرائع السماوية على وجوب حفظها ورعايتها، وأن من أجلى مظاهر العناية بالنسب في الإسلام أن الله تعالى امتن على عباده بأن جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا، فقال عز وجل: (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثي وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا أن أكرمكم عند الله اتقاكم)<sup>(١)</sup>.

ومن أجل ذلك عني الإسلام بما عناية بتنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة ضماناً لسلامة الأنساب، فحرم الإسلام كل اتصال جنسي يتم على أصول غير شرعية يحفظ لكل من الرجل والمرأة ما يترتب على هذا الاتصال من آثار، وما ينتج عنه من أولاد، وأبطل جميع أنواع العلاقات التي تعارفت عليها بعض الأمم والشعوب التي انحرفت عن شرائع الله السوية، ولم ييح الإسلام سوى العلاقة القائمة على النكاح الشرعي بشروطه المعتبرة، أو بملك اليمين الثابت، ولذا قال عز وجل: ﴿والذين هم لفروجهم حافظون

(\*) أستاذ الفقه المقارن المساعد بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة.

(١) سورة الحجرات، آية رقم (١٣).

إلا علي أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون»<sup>(١)</sup>.

ومن مظاهر عناية الإسلام بالنسب أنه شدد أشد التكثير، وبالغ في التهديد للآباء والأمهات حين يقدمون علي إنكار نسب أولادهم الثابت ويتبرؤون منهم، أو حين ينسبون لأنفسهم أولاداً ليسوا منهم، وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام: (أبما امرأة أدخلت علي قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء، ولن يدخلها الجنة، وأبما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه، احتجب الله منه يوم القيامة، وفضحه علي رؤوس الأولين والآخرين)<sup>(٢)</sup>.

وحرم الإسلام الانتساب إلي غير الآباء حيث قال عليه الصلاة والسلام في معرض التحذير من ذلك، وبيان الوعيد الشديد علي فاعله: (من ادعي إلي غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام)<sup>(٣)</sup>.

وأبطل الإسلام التبني وحرمه، بعد أن كان مألوفاً وشائعاً عند أهل الجاهلية وفي صدر الإسلام، يقول عز وجل ﴿أدعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آبائهم فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾<sup>(٤)</sup>.  
خطة البحث:

تناولت هذا الموضوع في مبحث تمهيدى وفصلين، تناولت في الأول طرق الإثبات الشرعية وحكمها، وذلك في مبحثين، وفي الفصل الثاني تناولت الحديث فيه عن مدى حجية إثبات النسب بالبصمة الوراثية، وذلك في أربعة مباحث.

\* \* \*

(١) سورة المؤمنون، آية رقم (٥-٧).

(٢) رواه أبو داود في سننه (٢٧٩/٢) والنسائي في سننه (١٧٩/٦).

(٣) رواه البخاري في صحيحه (١٧٠/٤) ومسلم في صحيحه (٥٧/١).

(٤) سورة الأحزاب ، آية رقم (٥).

## مبحث تمهيدى

### ماهية النسب

وقبل البدء في الحديث عن إثبات النسب بسبب الفراش ومدى حجية البصمة الوراثية كان لابد من بيان معنى النسب والإثبات كالتالي:

فالنسب لغة: واحد الأنساب والنسب هو القرابة وقيل هو في الآباء خاصة. وانتسب واستنسب. ذكر نسبه: يقال للرجل إذا سئل عن نسبه استنسب لنا أي انتسب لنا حتى نعرفك. أو نسبته لأبيه بمعنى عزوته إليه<sup>(١)</sup>.

وأما النسب في الاصطلاح: فهو القرابة وهي الاتصال بين إنسانين بالاشتراك في ولادة قريبة أو بعيدة<sup>(٢)</sup>، ومنه قوله تعالى: (فجعل منه نسبا وصهراً)<sup>(٣)</sup>، أي جعله ذا نسب وذا صهر، وقيل النسب ما لا يحل نكاحه والصهر ما يحل نكاحه.

وقيل النسب الصحيح من القرابة والصهر الخلطة التي تشبه القرابة<sup>(٤)</sup>. ومنه قوله تعالى: (وجعلوا بينه وبين الجنة نسبا)<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: (فإذا نفخ في الصور فلا أنساب بينهم)<sup>(٦)</sup> أي لا تنفع الأنساب يومئذ ولا يرثى والد لولده ولا يلوى عنه<sup>(٧)</sup>.

وعرفه الدكتور أحمد فراج حسين "بأنه عبارة عن صلة الإنسان بمن ينتمي إليه من

(١) انظر: محمد الدين القيروزابادى - القاموس المحيط - دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة ثانية - ٢٠٠٠ -

ج ١ - حرف النون - ص ٢٢٩ - محمد بن أبي بكر الرازى - مختار الصحاح - دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة أولى - ١٩٩ - ص ٣٧٨ - المنجد في اللغة والإعلام - مرجع سابق - ص ٣٠٨.

(٢) دكتور محمود محمد حسن - النسب وأحكامه في الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي - مطبعة الفجر الكويتية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٩٩ - ص ١٤. وانظر: عبد القادر بنعمر التعللى - نيل المآرب شرح دليل لطالب - دار النفائس - الأردن - طبعة أولى - ١٩٩٦ الجزء الأول - ص ٥٥.

(٣) سورة الفرقان - آية (٥٤).

(٤) تفسير البغوى ٤٥٢/٣.

(٥) سورة الصافات - آية (١٥٨).

(٦) سورة المؤمنون - آية (١٠١).

(٧) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٣٦٢/٥.

الآباء والأجداد"<sup>(١)</sup> وقيل أيضا: "هو حالة حكمية إضافية بين شخص وآخر من حيث أن الشخص انفصل عن رحم امرأة هي في عصمة زواج شرعي أو ملك صحيح ثابتين أم مشبهين الثابت للذي يكون الحبل من مائة"<sup>(٢)</sup> ويفرق الإمام القرى بين الحسب والنسب بأن النسب يرجع إلى الآباء والأمهات، والحسب هو المراتب والصفات الكريمة<sup>(٣)</sup>. وهذا ما يراه الدكتور أحمد فراج من أن النسب هو إتمام الإنسان إلى الآباء والأجداد<sup>(٤)</sup>.

والناظر في هذه التعريفات يجد أنها تتقارب في معانيها اللغوية والاصطلاحية. وعلم النسب هذا الذي نحن بصدده إنما يدور حول محورين أساسيين، وهما الإثبات والنفي.

#### فالإثبات لغة:

من ثبت يثبت ثبنا والتثبيت بمعنى ما يخرج من العدم إلى الوجود على نحو: أثبت الله كذا وتارة لم يحكم بالحكم: أثبت الحاكم على فلان كذا وكذا وثبته، والتثبيت هو الثابت العقل، وقيل أيضا بمعنى: التحقق والتأكد وثبت الحق أكدته بالبينات<sup>(٥)</sup>. وأما التعريف الفقهي للإثبات فهو: إقامة الدليل أمام القضاء بطرق الشريعة الإسلامية على حق أو واقعة ترتيب عليها آثار، أو بمعنى آخر هو إقامة الدليل على

(١) الدكتور أحمد فراج حسين - الولاية على النفس "رسالة دكتوراه" - جامعة الأزهر - الجزء الثاني - ص ٣١٠.

(٢) الدكتور على محمد المحمدي - أحكام النسب في الشريعة الإسلامية "رسالة دكتوراه" - ط ١ - ٢٠٠١ - ص ١٢.

(٣) شهاب الدين أحمد بن إدريس القرائي - الذخيرة دار الغرب الإسلامي - بيروت - ط ١ - ١٩٩٤ - ج ٤ - ص ٢١٤.

(٤) الدكتور أحمد فراج حسين - الولاية على النفس - مرجع سابق - الجزء الثاني - ص ٣١٠.

(٥) انظر الأول - ص ٥٦. المعجم الوجيز - المرجع السابق - ص ٨١ وانظر: المنجد في اللغة والإعلام - المرجع السابق - ص ٦٨.

ثبوت ما يدعيه قبل المدعى عليه وهو فعل يصدر من المدعى يبرهن بموجبه على صدق دعواه<sup>(١)</sup>. وعرفه الإمام الجرجاني الحنفي بأنه الحكم بثبوت شيء آخر<sup>(٢)</sup>. وعرفه الدكتور أحمد نشأت بأنه: "لغة أو في الأصل أو على وجه العموم هو تأكيد حقيقة أي شيء بأي دليل أما المعنى القانوني للإثبات: هو تأكيد حق متنازع فيه له أثر قانوني بالدليل الذي إباحة القانون لإثبات ذلك الحق"<sup>(٣)</sup>.

ومن خلال هذه التعريفات يتبين الفارق الأساسي بين الإثبات والثبوت، فالإثبات والثبوت لفظان متغايران لكل منهما مقصده وغايته ومعناه المشتق مما كان عليه، بمعنى أن الإثبات هو اليقين بخلاف الثبوت الذي يفيد الأمر باليقين أي وجود هذا الأمر حقيقة على الواقع هو وصف قائم بذات الشيء المدعى به قبل المدعى عليه<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

## الفصل الأول الطرق الشرعية لإثبات النسب

المبحث الأول: الفراش كدليل في إثبات النسب  
يعتبر الفراش من أقوى الطرق التي أقرها الشرع في إثبات النسب وتناولت الحديث فيه في عدة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: معنى الفراش وأدلة مشروعته  
ذكر ابن القيم في كتابه الشهير زاد المعاد أن ثبوت النسب بالفراش قد أجمعت عليه الأمة وهو من ثلاثة الطرق الشرعية لإثبات النسب التي اتفق عليها المسلمون وهي

(١) دكتور أحمد فراج حسين - أدلة الإثبات في الفقه الإسلامي - بدون طبعة - ٢٠٠٢ - ص ٧-٨.

(٢) الإمام الجرجاني - التعريفات - المرجع السابق - ص ٣٠.

(٣) دكتور أحمد نشأت بك - رسالة الإثبات - الطبعة السابعة - بدون تاريخ - الجزء الأول - ص ١٤.

(٤) دكتور أحمد فراج حسين - أدلة الإثبات في الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ٩.

الفراش والاستلحاق والبيئة وان النكاح يثبت به الفراش<sup>(١)</sup>. فما معنى الفراش ومتى تكون الزوجة فراشا؟، وليبان الفراش والأمور القائمة عليه فاني سأتناول دليل الفراش على النحو الآتي:

### أولاً: معنى الفراش لغة وشرعاً:

#### ١ - المعنى اللغوي للفراش:

الفراش: من فرش فرشاً وفراشاً: بسطه، وهو كرم المفارش يتزوج الكرائم ن والفرش: المفروش من متاع البيت ومنه قول تعالى: (ومن الأنعام حولة وفرشا)<sup>(٢)</sup> والزرع اذا فرش والفراش: بالفتح ما يبست بعد الماء من الطين على الأرض. وبالكسر هو ما يفرش وجمعه: فرش، وزوجة الرجل وقيل منه قوله تعالى: (وفرش مرفوعة)<sup>(٣)</sup> وقال عنه الفراء: ولم اسمع له يجمع ويحتمل أن يكون مصدر ويحتمل أن يكون مصدراً سمي به من قولهم فرشها الله: اى بنها الله بنا. وافترش الثوب: اتخذوه فراشا ومنه المثل "أطيش من فراشة"<sup>(٤)</sup>

#### ٢ - المعنى الاصطلاحي للفراش:

اختلف الفقهاء والعلماء في مسألة الفراش على النحو الآتي:

أ- قال عنه الإمام الشوكاني في نيل الاوطار "واختلف في معنى الفراش فذهب الأكثر الى انه اسم للمرأة وقد يعبر به عن حالة الافتراش وقيل انه اسم للزوج روى ذلك عن أبي حنيفة وأنشد ابن الأعرابي مستدلاً على هذا المعنى قول جرير: باتت تعا

(١) زاد المعاد/٤/١٥٨.

(٢) سورة الأنعام - آية (١٤٢).

(٣) سورة الواقعة - آية (٣٤).

(٤) لسان العرب ١/٢٢٤ و٢٢٥ - القاموس المحيط ١/٨١٨ - أبي الحسين احمد بن فارس - ص ٣٤٦. قال الاصفهاني "ويكنى بالفراش عن كل واحد من الزوجين" أبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الاصفهاني - معجم مفردات ألفاظ القرآن - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة أولى - ١٩٩٧ - ص ٤٢٠.

- نقه وبات فراشها. وفي القاموس أن الفراش زوجة والجارية يفرشها الرجل<sup>(١)</sup>.
- ب- وعرفة القرافي: "إن المرأة صارت بحيث يلحق بك ولدها"<sup>(٢)</sup>.
- ج- قال عنه صاحب تحفة الاحوذى: "الفراش هو لزوج والمولى لانهما يفرشاهما ونقل كما نقل صاحب نيل الاوطار<sup>(٣)</sup>.
- د- نقل الإمام الزرقاني عن الكوفيين بأن الفراش هو الزوج واحتجوا بقول جرير:
- باتت تعانقه وبات فراشها \* خلق العباءة في الدماء قتيلًا
- أى صاحب فراشها وهو زوجها ونقل عن عياض: والفراش وان صح التعبير به عن الزوج والزوجة، وجزم به الباجي أن إطلاق الفراش على الزوج لا يعرف في اللغة<sup>(٤)</sup>.
- هـ- وعرفه الزيلعي والخرجاني بأنه: كون المرأة متعينة للولادة لشخص واحد<sup>(٥)</sup>.
- و- وعرفه الكاساني بأن المراد من الفراش هو "المرأة تفرش وتبسط بالوطء عادة"<sup>(٦)</sup>.

ز- ومن المعاصرين من عرفه بأنه أى الفراش "الزوجية القائمة بين الرجل وأنثى عند ابتداء حملها بالولد لا عند حصول الولادة أو كون المرأة معدة للولادة من شخص

---

(١) الإمام محمد بن علي الشوكاني - نيل الاوطار من أحاديث سيد الأخيار - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون طبعة - ١٩٩٩ - ج ٤ - ص ٢٩٦.

(٢) الذخيرة للقرافي ٣٢٣/١١.

(٣) أبي العلاء محمد بن عبد الرحيم المبارك كفوري- تحفة الاحوذى شرح جامع الترمذي - دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الثانية- ٢٠٠٠ - ج ٤ - ص ٣٥٥.

(٤) الإمام محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني - شرح الزرقاني على موطأ مالك - بدون طبعة - دار الكتب العلمية - بيروت - ج ٤ - ص ٢٧.

(٥) التعريفات للخرجاني - مرجع سابق - ٢١٣ - وانظر: الإمام فخر الدين الزيلعي - تبين الخفائق وشرح كنز الدقائق - المطبعة الأميرية الكبرى - مصر الطبعة الأولى - ١٢١٣ - ج ٤ - ص ٤٣.

(٦) بدائع الصنائع ٤٦٥/٨.

معين ويكون بثلاثة، زواج صحيح أو وطء بشبهه أو زواج فاسد<sup>(١)</sup>.

ح- وعرفة الدكتور أحمد فراج حسين بأن المراد بالفراش الصحيح، أن تكون المرة حلالاً للرجل بناء على عقد زواج صحيح<sup>(٢)</sup>.

ط- وعرفه الدكتور محمد كمال الدين إمام "الفراش يعنى زواج وحمل وولادة، ويقصد به الدخول الحقيقي من زواج صحيح<sup>(٣)</sup>.

هذه بعض التعريفات التي قمت بالبحث في معانيها وجدتها تدور حول معنيين: المعني الأول: هو الزوجة وذلك لكونها مفترشة للرجل ليضاجعها وهذا هيئت له من خالقها عز وجل.

المعني الثاني: هو الزوج لكونه الواطئ الذي يفترش الزوجة وينسب الولد له ولذلك قيل لصاحب الفرش وهو الزوج؟

والذي يتضح لي من هذه التعريفات سواء اللغوية أو الفقهية هو التقارب فيما بينهما، فمن أطلقه علي المرأة اعتبر ذلك المعني اللغوي ومن أطلق ذلك علي الزوج اعتبر ذلك من حديث "صاحب الفراش"<sup>(٤)</sup>، وأكبر شاهد علي هذا ما ذكره ابن قدامة في المغني لتعليله تسمية المرأة فراشاً حيث قال: "ولأن المرأة إنما سميت فراشاً تجوزاً إما لمضاجعته لها علي الفراش، وإما لكونها تحته في حال المجامعة وكلا الأمرين يحصل في الجماع"<sup>(٥)</sup>.

(١) المستشار محمد عزمي البكري - موسوعة الفقه والقضاء في الأحوال الشخصية - الطبعة الرابعة - ١٩٩٦ - القاهرة - دار محمود للنشر - ص ٥١٣. وانظر: دكتور عبد لوهاب خلاف - أحكام الأحوال الشخصية - طبعة أولى - ١٩٣٦ - ص ١٨١.

(٢) دكتور أحمد فراج - أحكام الأسرة في الإسلام - مرجع سابق - ص ١٩٨.

(٣) دكتور محمد كمال الدين إمام - الزواج والطلاق في لفقه الاسلامي - مرجع سابق - ص ٢٩٨.

(٤) سيأتي تفريغ هذا الحديث.

(٥) المغني لابن قدامة ٥٩٢/١٠.



### ثانياً: الأدلة علي ثبوت النسب بالفراش:

الدليل من الكتاب: قوله تعالى: (هن لباس لكم وأنتم لباس لهن)<sup>(١)</sup> معني الآية: هن ستر لكم بمنزلة الثوب ويفضي كل واحد منكم إلي صاحبه ويستتر به ويسكن إليه<sup>(٢)</sup> وفسرها القرطبي بقوله: وأصل اللباس الثوب وأوردها عن أبي عبيدة وغيره يقال للمرأة هو لباسك وفراشك وإزارك، وقال الربيع في تفسير القرطبي: هن فراش لكم وأنتم لحاف لهن<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: تشير هذه التفاسير إلي أن المرأة تعتبر لباس الرجل، وفي هذا دلالة واضحة علي أنها فراش للزوج وهو صاحب الفراش وهو دليل علي ثبوت النسب بالفراش.

٢- الدليل من السنة: ذكر أهل الحديث بسندهم إلي نيف وعشرين صحابي جليل في الحديث الصحيح والذي دار علي ألسنة أهل العلم، وهو قوله صلي الله عليه وسلم: "الولد للفراش وللعاهر الحجر".

وقد رواه البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

روي البخاري: حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا ملك عن ابن شهاب عن عروة "عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كان عتبة عهد إلي أخيه سعد أن ابن وليدة زمعة مني: فاقبضه إليك فلما كان عام الفتح أخذه سعد فقال: ابن أخي قد كان عهد إلي فيه، فقال عبد بن زمعة: أخي وابن وليدة أبي ولد علي فراشه، فقال النبي صلي الله عليه وسلم: هو لك يا عبد ابن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر. ثم قال لسودة بنت

(١) سورة البقرة - آية (١٨٧).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٢٨.

(٣) أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري والقرطبي - الجامع لأحكام القرآن - طبعين أولى وثانية - ١٩٩٦/٩٤.

(٤) سوف اقتصر علي رواية البخاري ومسلم فقط مع إشارة لأهل السنن.

زمعة: احتجني منه لما رأي من شبهه بعته فما رآها حتى لقي الله.

وروي البخاري قال: حدثنا محمد عن شعبة عن محمد بن زياد أنه "سمع أبا هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: الولد لصاحب الفراش" (١).

رواية مسلم للحديث قال حدثنا محمد بن ربح أخبرنا ليث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد هذا يا رسول الله ابن أخي عتبة ابن أبي وقاص عهد إلي أنه ابنه انظر شبهه وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد علي فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلي شبهه فرأى شبهاً بيناً بعته، فقال: "هو لك يا عبد الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجني منه يا سودة بنت زمعة قالت فلم ير سودة قط" ولم يذكر محمد بن ربح قوله يا عبد" (٢).

شرح ومعني الحديث (٣): يقول أهل العلم في هذا الحديث العظيم أن العرب في الجاهلية سابقاً كانوا يضربون علي الإمام ضرائب يكتسبونها من فجورهن ويلحقون الولد بالزاني إذا ادعاه، فزني عتبة بن أبي وقاص (٤) أخو سعد، بأمه لزمنة بن الأسود "وزمنة بفتح الزاي وسكون الميم سمي لإحدى الزمعات الشعرات المتعلقة بأنف الأرنب" فعندما زنى بأمه جاءت بغلام فأوصي عته هذا الزاني أخاه بعداً بأن يلحق

(١) الحديث رقم ٦٧٤٩ و ٦٧٥٠ هما روايتان للبخاري في صحيحة، انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - فتح الباري شرح صحيح البخاري - دار الفكر للطباعة - بيروت - طبعة أولي - ١٩٩٣ - المجلد ١٢ - كتاب الفرائض - ص ٣٢ .

(٢) انظر صحيح مسلم - كتب الرضاع حديث رقم ١٤٥٧ و ١٤٨٥ عن عائشة أم المؤمنين ورواه الترمذي في سننه عن أبي هريرة بنفس اللفظ في كتاب الرضاع برقم ١١٥٧ .

(٣) انظر شرح الحديث بالتفصيل - الجزء الثالث - ص ٢٣٩ .

(٤) هو عتبة بن أبي وقاص مختلف في صحته والراجح أنه مات كافراً علي يد حاطب بن أبي بلتعة كما ذكر ذلك الحاكم في المستدرك. انظر: فتح الباري ٣٤/١٢ .

الغلام هذا بنسبه، فلما جاء فتح مكة ورأي سعد الغلام هذا وقد عرفه بشبهه بأخيه "عتبة" فلما أراد استلحاقه خاصمه فيه عبد بن زمعة وقال هذا أخي ولد من وليدة أي "والوليدة هي الصبية والأمة" والجمع ولائد وقيل إنها اسم غير أم الولد<sup>(١)</sup> ولما نظر الرسول صلى الله عليه وسلم للغلام وجد شيئاً بينا لعتبة لأنه هو الزاني، ولكن زمعة حجتة الفراش ففضي الرسول صلى الله عليه وسلم بالغلام لزمعة وقال: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" وللعاهر الزاني الخيبة والخسارة ولكون الغلام به شبه من عتبة "الزاني" والغلام أخو سودة بنت زمعة<sup>(٢)</sup> وأخت عبد بن زمعة أمرها الرسول صلى الله عليه وسلم بالاحتجاب احتياطاً وتورعاً.

وشاهد دلالة الحديث: أن الولد منسوب إلى صاحب الفراش سواء كان زوجاً أو سيّداً أو واطئاً شبهة، وليس للزاني في نسبه حظ "وال" في قوله: "الولد" للعهد أي الولد للحالة التي يمكن فيها الافتراض أي تأتي الوطء فلا ينتفي الولد عن الزوج سواء أشبهه أم لا.

### ٣- الدليل من الإجماع:

قال ابن عبد البر: "هو أصح ما يروي عن - النبي صلى الله عليه وسلم - حيث جاء عن بضعة وعشرين شخصاً من الصحابة ذكره البخاري في هذا الباب وذكره الترمذي بعد حديث أبي هريرة وقال ابن عبد البر: ووقع لي أن الحديث من طريق ابن عباس، وأبي مسعود البصري ووائل ابن الاسقع وجميع هؤلاء وقع عندهم الولد للفراش وللعاهر الحجر"<sup>(٣)</sup>.

وما ذكره أيضاً ابن القيم في زاد المعاد في حديثه عن الولد للفراش، حيث قال:

(١) فتح الباري ٣٣/١٢.

(٢) المحلى شرح المحلى ٣١٧/١٠.

(٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري ٤٠/١٢.

وأما ثبوت النسب بالفراش فأجمعت عليه الأمة<sup>(١)</sup>.

ونقل الإجماع بن عبد البر فقال: وللعاهر الحجر وأجمعت الأمة علي ذلك<sup>(٢)</sup>.

ونقل الإجماع ابن المنذر فقال: وأجمعوا علي أن الولد للفراش<sup>(٣)</sup>.

٤. الدليل من الأثر ما ذكره البيهقي في سننه عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلي شيخ من بني زهرة كان يسكن دارنا فذهبت معه إلي فلفلان فقال: عمر صدقت ولكن رسول الله صلي الله عليه وسلم قضى بالفراش<sup>(٤)</sup>.

### موقف الطب من مدة الحمل:

لقد رأيت من الضرورة والأهمية أن أطرح رأي الأطباء في هذه المسألة علي اعتبار أن الأطباء هل أهل الخبرة والدراية، فهم سند العلماء وما كان للعلماء أن يتخذوا حكماً شرعياً تداخل فيه الجانب الطبي إلا بعد استشارة أهل الطب والدراية الذين لهم باع طويل في هذا المجال وهذا ما حدث بالنسبة للبصمة الوراثية<sup>(٥)</sup> باعتبارها حدثاً جديداً ذي جانبيين، جانب طبي وجانب شرعي.

وأما موقف الطب من أقل مدة الحمل فلا شك أنه يتفق مع الشرع في أقل مدته

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد ١٥٨/٤.

(٢) الحافظ أبي عمرو يوسف بن عبد البر - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد - الرباط - بدون طبعة وتاريخ - الجزء الثامن - ص ١٨٣.

(٣) الإمام محمد بن ابراهيم بن المنذر - الإجماع - مرجع سابق - ص ٨٥.

(٤) السنن الكبرى للبيهقي ٦٦١/٧ كتاب اللعان فقرة ١٥٣٣٠ - وانظر: الإمام أبي جعفر أحمد الطحاوي الحنفي - شرح معاني الآثار - دار الكتب العلمية - بيروت - ٢٠٠١ - ج ٢ - ص ٤٧٢ وانظر: شرح السنة للبيهقي ٢٧٩/٩.

(٥) أصدر المجمع الفقهي الإسلامي في مكة بتشكيل طبي لدراسة البصمة الوراثية من الناحية الطبية علي أن يعرض الفريق الطبي تقاريره في العام القادم من هذا التكليف وتكون الفريق الطبي من خمس خبراء متخصصين في البصمة الوراثية للمزيد انظر: - قرار المجمع الفقهي رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ - ص ٣١٥.

وهي ستة أشهر، وذلك استناداً إلى ما احتج به أهل الفقه في الشرع بالآيات القرآنية السابقة.

وتشير المعلومات الطبية إلى أن مدة الحمل الطبيعية هي ٢٨٠ يوماً تحسب من بدء آخر حيضه حاضتها المرأة ورأها الحامل وبما أن الحمل عادة يحدث عند أغلب النساء في أيام الرابع عشر والخامس عشر من بدء الحيض فإن مدة الحمل الحقيقية هي ٢٨٠ - ١٤ - ٢٦٦ يوماً وهي مدة متوسطة بين أنواع النساء وتوافق تسعة أشهر قمرية وهذا ما يؤيد الواقع عند كل امرأة حامل في هذا العصر ويؤكد الأطباء عن إمكانية تأخر الحمل عن تسعة أشهر إلى أسبوع أو أسبوعين أو شهر فقط وأن نسبة وفاة المواليد عند الميلاد تزيد وتتضاعف فيما إذا زادت مدة الحمل عن ٤٢ أسبوعاً وذلك بسبب تلف المشيمة، وإذا ما زاد عن ذلك فإن المشيمة يكون فيها رصيد من الغذاء لخدمة الجنين لمدة أسبوعين آخرين ثم يعاني الجنين المجاعة الأمر الذي يؤدي لوفاته ومن النادر أن يعيش الجنين أكثر من خمسة وأربعين أسبوعاً وهو ما يضعف قوة الأم ويهلكها والشاهد من هذه الاستدلالات الطبية الموثوقة أن الأطباء متفقون على أن أقصى مدة للحمل هي تسعة أشهر، ولكن الطب لا يقرر أن الحمل يزيد عن ٣٣٠ يوماً أي قرابة أحد عشر شهراً تقريباً وهي من الحالات النادرة الحدوث والتي لم تحدث عند الطب.

هذا وقد أجاب الدكتور عمر سليمان الأشقر حينما رد وعقب علي من أدعي قول الخمس سنوات أو أربع بعد طرحه لهذه الإحصائيات السابقة فال: "وبهذا يظهر خطأ قول من ظن أن الحمل يمتد إلى سنوات قد تصل إلى خمس أو ست سنوات أو أكثر من ذلك". وواصل قائلاً: "وفي ظني أن هذا الخطأ تسرب إلي فقهاءنا حتي يبلغ سنين أتوا بها من هذا الالتباس<sup>(١)</sup>.

(١) انظر في موقف الطب تجاه مدة الحمل: دكتور عمر سليمان الأشقر - قضايا طبية معاصرة - المرجع السابق -

ص ١٧٦، دكتور محمد البار - خلق الإنسان بين الطب والقرآن - مرجع سابق ٤٥٣.

وأن السبب في ادعاء هذا التقدير عند كثير من النساء إنما هو في الحقيقة ما يطلق عليه في الطب (الحمل الكاذب) والذي هو عبارة عن حالة تصيب النساء اللاتي ييحثن عن الإنجاب دون أن ينجن فيتنفخ البطن بالغازات وتتوقف العادة الشهرية، وهو ما أكدته أهل الطب في العصر الحديث<sup>(١)</sup>.

الرأي الراجح:

فإني أميل في هذه المسألة إلى رأي جمهور الفقهاء، بأن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر باتفاق الأطباء والفقهاء وأن أقصي مدة للحمل هي تسعة أشهر لقربها من الواقع والمنطق؟ ولقوة أدلة الجمهور.

#### المطلب الثاني: أسباب ثبوت النسب

وأما أسباب ثبوت النسب يثبت بالفراش الصحيح وما ألحق به؟ والمراد بالفراش الصحيح هو أن تكون المرأة حلالاً للرجل بناء على عقد زواج صحيح الذي يثبت به الفراش، ويعتبر العقد فيه سبباً لثبوت النسب مع توافر الشروط اللازمة لذلك. وأما أحاقه بالفراش الصحيح فهو الدخول الحقيقي والمخالطة الجنسية بين الرجل والمرأة بناء على زواج فاسد أو شبهة، وأما بالنسبة للمرأة فإن السبب في ثبوت النسب في حقها هو الولادة ولا فرق بين أن تكون الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو اتصال بشبهة أو من سفاح وإذا ثبت النسب منها بالولادة لزم الولد ولا يمكن نفيه<sup>(٢)</sup>.

إذا أستطيع القول أن أسباب ثبوت النسب هو العقد في الزواج الصحيح والدخول الحقيقي في الزواج الفاسد والوطء بشبهة، وهذه المسألة المتعلقة بثبوت النسب هي لب

(١) دكتور عمر سليمان الأشقر - قضايا طبية معاصرة - المرجع السابق - الجزء الأول - ص ١٧٦-١٧٧، وانظر أيضاً في الردود علي تقديرات الفقهاء دكتور محمد البار - خلق الإنسان بين الطب والقرآن - ص ٤٤٨ .  
(٢) انظر في أسباب ثبوت النسب: دكتور أحمد فراج - أحكام الأسرة في الإسلام - ص ١٩٧ - عبد الوهاب خلاف - أحكام الأحوال الشخصية - مرجع سابق - ص ١٨١ - دكتور محمد طنطاوي - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ٤٤٦.

موضوع النسب وذلك حتى يتميز النسب الصحيح من النسب الفاسد لأن الزنى لا يثبت به نسب لخبث مائه، وإنما قضت الشريعة بأن الولد ينسب للفراس مع أن العقل لا يجزم جزماً لا يحتمل الشك بأن هذا الولد من هذا الرجل لأن مقتضى عقد الزواج الذي شرعته الشريعة الإسلامية أن تكون هذه الزوجة مقصورة على زوجها بحيث لا يحل لغيره الاستمتاع بها والأصل أن نحمل أحوال الناس على الاستقامة والتزام الحدود المشروعة<sup>(١)</sup>.

هذا وقد اشترطت الشريعة الخالدة بعض الشروط التي تعدّ ضوابط لازمة لإثبات النسب للمولود وهي كالتالي:

#### الشرط الأول: النكاح الصحيح

اتفق الفقهاء على أن عقد الزواج الصحيح يعتبر سبباً في ثبوت نسب المولود الذي يولد حال قيام الزوجية للزوج دون حاجة إلى اعتراف من الزوج اعترافاً صريحاً وذلك لحديث "الولد للفراس وللعاهر الحجر" ومعناها أن الولد الذي تأتي به المرأة يلتحق نسبه بمن يحل له شرعاً جماعها وهو الزوج أو السيد<sup>(٢)</sup>.

والنكاح الصحيح يثبت به النسب وكذلك النكاح الفاسد ولكن يلزم لإثبات النسب بالنكاح الفاسد عدة شروط وهي:

الشرط الأول: إمكان تلاقي الزوجين بعد العقد: هذا وقد اختلف الفقهاء في شرط الدخول والتلاقي بين الزوجين على ثلاثة أقوال:

#### القول الأول:

إنه لا يشترط الدخول الحقيقي والتلاقي بين الزوجين وإنما يكفي بمجرد العقد الصحيح في إثبات النسب وهذا قول الحنفية<sup>(٣)</sup>.

(١) محمد محيي الدين عبد الحميد - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ٣٥٥.

(٢) عبد الوهاب خلاف - أحكام الأحوال الشخصية - مرجع سابق - ص ١٨١. مع المصادر السابقة.

(٣) بدائع الصنائع ٦٠٧/٣ باب ثبوت النسب.

### القول الثاني:

إنه يشترط لإثبات النسب في النكاح الصحيح الدخول وتلاقى الزوجين ولا يكفي مجرد العقد وإلى هذا ذهب المالكية والشافعية والحنابلة<sup>(١)</sup>، والظاهرية اشترطوا الدخول الحقيقي مع إمكان الوطء وليس المشكوك فيه<sup>(٢)</sup>.

القول الثالث: يشترط لثبوت النسب في الزواج الصحيح مع العقد الدخول المحقق وإمكان الوطء لا إمكانه المشكوك فيه، ذهب لهذا القول شيخ الإسلام ابن تيميه وتلميذه ابن القيم

ورواية حرب عن أحمد بن حنبل<sup>(٣)</sup>.

### أدلة الفريق الأول: من المعقول:

استدل الحنفية وفقهاؤهم بأن النسب يثبت بالسبب الظاهر وهو النكاح وذلك لكون الدخول أمراً باطناً فيقام النكاح مقامه في إثبات النسب ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" وذكر الإتيان في تبين الحقائق قوله: "وإنما يثبت النسب فيما إذا جاء بالولد لتمام ستة أشهر من وقت النكاح لأن قيام النكاح ممن يحتمل العلوق منه قائم مقام الوطء في حق ثبوت النسب لأن النسب مما يحتاط في إثباته لقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" أي لصاحب الفراش على حذف المضاف كذا قال المطرزي والفراش هو العقد كذا فسر الكرخي؟ وأما أبو حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد وقال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطء فولدت لستة أشهر من العقد نلحقه الولد<sup>(٤)</sup>.

(١) المغني لابن قدامة ٦٤٤/١٠ - المهذب للشيخ الرازي ٧٨/٣ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد ٥٣٠/٢.

(٢) المحلى شرح المجلي ٣١٧/١.

(٣) زاد الميعاد في هدي خير العباد ١٦١/٤.

(٤) بدائع الصنائع ٦٠٧/٣ - تبين الحقائق شرح كثر الدقائق ٣٩/٣ - حاشية ابن عابدين ٥٥٠/٣ - واستشهد

لهم الإمام النووي في شرح صحيح مسلم ٣٣/٥.



واعترض على هذه الاستدلالات: بأن الاستدلال بحديث الولد للفراش ليس في محله وذلك لأن الرسول ألحق الولد بزمعة ولم يثبت أنها ولدت منه<sup>(١)</sup>. وأجيب على هذا الاعتراض: أن هذا يرد عليه أيضا بأن الرسول ألحق الولد بزمعة ولم يذكر أنه اعترف يوطئها وعلى هذا يكون ثبوت النسب هو العقد وليس الوطء<sup>(٢)</sup>.

واعترض على هذه الإجابة: بأن زمعة عرف وطؤه لها باعترافه عنده صلى الله عليه وسلم أو بالاستفاضة وهذا التأويل اضطرنا إليه لما ذكرتم من اتفاقنا جميعا على منع إلحاق الولد بأبيه إلا أن يثبت نسبه واختلفنا في السبب فقلنا ثبوت الوطء وقتلتم استلحاق ولد سابق ومعلوم أنه لم يكن ولد سابقا وثبوت الوطء لا يعلم عدمه فامتنع تأويلكم وأمكن تأويلنا فوجب حمل الحديث عليه<sup>(٣)</sup>.

#### أدلة الفريق الثاني: من المعقول:

استدل أصحاب الفريق الثاني من المعقول بأن ثبوت النسب في النكاح الصحيح إنما يثبت بإمكان الوطء مع العقد لأن الإمكان كاف لثبوت النسب في ذلك، لأنه من الأمور غير الظاهرة، وأما حقيقة الوطء بالإنزال فهذا من الأمور المستورة والغير واضحة حسا ونظرا وفي معرفتها حرج كبير وبالتالي يصعب الاطلاع عليه ونحن نعتبر بالظاهر وهو الإمكان وليس بالباطن وهو الوطء، كما وضّح ذلك الخطيب الشربيني حيث قال: "ولأن أمر النسب يتعلق بالوطء الشرعي فلا يثبت بغيره"<sup>(٤)</sup> وأيد ذلك صاحب كشف القناع فيمن عقد على امرأة وطلقها في المجلس أو غاب أو مات وهم

(١) شرح الزرقاني على موطأ مالك ٢٧/٤.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) مغنى المحتاج ٦٢/٥.

في المجلس فقال: "لم يلحقه للعلم حساً ونظراً لأنه ليس منه<sup>(١)</sup>. وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي فيمن تزوج امرأة ولم يدخل بها أو دخل بها بعد العقد وأتت بولد لسته أشهر من وقت الدخول وليس العقد. وعمدة مالك في ذلك أنها ليست بفراش إلا بإمكان الوطء وهو مع الدخول، وعقبوا على ما اعتمده أبو حنيفة وقالوا "وكأنه" أي أبو حنيفة يرى أن هذا تعبد بمنزلة تغليب الوطء الحلال على الوطء الحرام في إلحاق الولد بالوطء الحلال<sup>(٢)</sup>. وجاء في المذهب "وإذا تزوج امرأة وهو ممن يولد لمثله وأمكن اجتماعهما علي الوطء وأتت بولد يمكن أن يكون الحمل فيها لحقه في الظاهر ولقوله صلي الله عليه وسلم الولد للفراش، وإن لم يكن اجتماعهما علي الوطء بأن تزوجها وطلقها عقب العقد أو كان بينهما مسافة لا يمكن معها الاجتماع انتفي الولد<sup>(٣)</sup>. وجه الاستدلال: أن الإمكان إذا وجد لم يعلم أنه ليس منه قطعاً لجواز أن يكون وطئها من حيث لا يعلم ولا سبيل لنا إلي معرفة حقيقة الوطء فعلقنا الحكم علي إمكانه في النكاح ولم يجر حذف الإمكان عن الاعتبار<sup>(٤)</sup>. الفريق الثالث: ويرى هذا الفريق إمكان الوطء وقالوا إنه يشترط لثبوت النسب في الزواج الصحيح مع العقد الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية الذي قال أن أحمد أشار إليه في رواية حرب التي جاء في نصها أنه إذا طلق قبل البناء وأتت امرأته بولد فأنكره فإنه ينتفي عنه بغير لعان<sup>(٥)</sup>. ووافق ابن القيم ابن تيمية وقال: "وهذا هو الصحيح المجزوم به وإلا فكيف تصير المرأة فراشاً ولم يدخل بها الزوج ولم يبن بها لمجرد إمكان بعيد، وكيف تأتي الشريعة

(١) مغنى المحتاج ج ٥ - ص ٤٢١.

(٢) بداية المجتهد ٥٣١/٢.

(٣) المذهب للشيرازي ٧٨/٣ - ٧٩.

(٤) المغني لابن قدامة ٦٤٤/١٠ - الفروع لابن مفلح ٥١٨/٥.

(٥) زاد المعاد - ١٦١/٤.

بالحاق نسب من لم ين بامراته ولا دخل بها ولا اجتماع بها بمجرد إمكان ذلك وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول مُحقق<sup>(١)</sup>.

### الرأي الراجع:

وبعد عرض أدلة كل فريق وما استدل إليه من أدلة عقلية وما ورد حول هذه الاستدلالات من اعتراضات وما أجيب علي هذه الاعتراضات من أجوبه فإن أتوصل في هذه المسألة إلى ترجيح الفريق الثاني والقائل بأن ثبوت النسب في النكاح الصحيح يثبت بتلاقي الزوجين مع إمكان الوطء وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: لأنه لا يوجد نص صريح وواضح باشتراط الدخول الحقيقي وهذا من رحمة الشريعة التي تتطلع إلى ثبوت النسب بالأحوط وهو تكليف يصعب علي المرء إثباته. ثانياً: إن النسب يثبت بإمكان تلاقي الزوجين وليس من العقد وذلك لمطابقته للواقع.

ثالثاً: إن جانب الستر مطلوب في الشريعة ولا أحد يستطيع الإطلاع علي محارم الناس فكيف نستطيع أن نثبت دخولاً حقيقياً بين رجل وامرأة ما لم يقرأ بذلك، وفي هذا يقول الشوكاني: "إن معرفة هذا متعسرة جداً فاعتباره يؤدي إلى بطلان كثير من الأنساب"<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: إن مجرد العقد وحده ليس دليلاً قاطعاً علي ثبوت النسب لاحتمال شبهة الزني فقد تكون المعقود عليها حبلية من الغير ووافق مدة ستة الأشهر فلا دليل ثباته طالما لم يلتقيا وأما إذا إلتقيا فوجب إلحاقه وإن أراد نفيه فليس له ذلك إلا باللعان. وهذا ما أيده الإمام أبو زهرة وغيره وذلك نظراً لوساطة القول الثاني وأعدليته<sup>(٣)</sup>.

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) انظر محمد بن علي الشوكاني لسيل الجرار المتدفق علي حدائق الأزهار دار الكتب العلمية بيروت ج ٥ ص

٣٣١.

(٣) الإمام أبو زهرة - الأحوال الشخصية - مرجع سابق - ص ٣٨٧.

وهذا ما يسير عليه القانون المصري الذي نص في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص بمسائل الأحوال الشخصية "لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العلق ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها، إذا أتت به أكثر من سنة من وقت الطلاق أو الوفاة"<sup>(١)</sup>.

#### الشرط الثاني: أن يولد الولد في أقل مدة للحمل:

وهذا الشرط يعتبر من الشروط ذات الأهمية في إلحاق النسب وذلك حتي يتبين النسب الفاسد من النسب الصالح، هذا باتفاق جميع العلماء والفقهاء ولا خلاف بينهم في أن أقل مدة للحمل هي ستة أشهر، وقد بينت هذه المسألة في الأمور التي يبني عليها ثبوت النسب ومنها مدة الحمل. وقد ذكر الزيلعي في تبين الحقائق الإجماع علي ذلك فقال: "وأقلها ستة أشهر وعليه إجماع المسلمين"<sup>(٢)</sup>.

وعليه فأقل مدة للحمل هي ستة أشهر منذ يوم الدخول وإمكان الوطء عند الجمهور وعند الحنفية من يوم العقد وعلي هذا فلو أتت به الزوجة لأقل من ستة أشهر لم يلحقه النسب ولا يحتاج إلي نفيه لأنه ليس منه بيقين "وأما لو أتت به لستة أشهر فأكثر فإن الولد يلحقه والدليل علي مسألة أقل الحمل هو ما ذكرته سابقاً في أقل مدة للحمل.

#### الشرط الثالث: أن يكون الزوج ممن يولد لمثله:

وهذا الشرط في الزوج مرهون بمسألة البلوغ أو سن معينة يستطيع فيها الزوج الإنجاب والبلوغ عند بعض الفقهاء هو الحلم أو الاحتلام أو إدراك سن التكليف الشرعي ويكون مصحوباً بعلامات ظاهرة<sup>(٣)</sup>، وإن كان الفقهاء قد اشترطوا هذا

(١) أنور العمروسي - أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية - مرجع سابق - ص ٥٦١.

(٢) تبين الحقائق ٤٣/٣.

(٣) دكتور أحمد كنعان - الموسوعة الطبية الفقهية - المرجع السابق - ص ١٦١.

الشرط وهو أن يولد لمثله لكنهم اختلفوا في السن التي يحكم بها بالبلوغ ولعدم التوسع في أقوال العلماء فإنني سوف أقسمها بين من حددها بسن معينة وبين من ألحق النسب بالبالغ دون سن معينة.

وقد انقسم الفقهاء في ذلك إلى فريقين كالتالي:

الفريق الأول:

وهو الفريق القائل بأن النسب يثبت بسن معينة وليس بالبلوغ فعند الحنابلة<sup>(١)</sup> عشر سنين واثنيتي عشرة سنة، وعند الشافعية<sup>(٢)</sup> عشر سنين وتسع، وعند بعض الحنفية لعشر واثنيتي عشرة<sup>(٣)</sup>، وعند المالكية بتسع سنين ونصف أي تسع سنين وستة أشهر<sup>(٤)</sup>.  
الفريق الثاني: لم يلتزموا بسن معينة وإنما اشترطوا الاحتلام أو البلوغ وهم الظاهرية<sup>(٥)</sup> وقد جزموا بأنه تسع عشرة سنة.

الأدلة:

أدلة المذهب الأول من السنة والمعقول:

الدليل الأول: من السنة:

استدل الفريق الأول وهم جمهور أهل العلم بأن الذكر يولد لمثله إذا تجاوز عشر سنين بما أخرجه أبو داود عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: "قال رسول الله صلى

(١) الإمام علاء الدين سليمان المر داوي الحنبلي - الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف علي مذهب الإمام

أحمد بن حنبل - دار إحياء التراث العربي - بيروت - طبعة أولى - ١٩٩٨ - ج ٩ - ص ١٩١.

(٢) المذهب للشرعاني ٧٨/٣ - جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - الأشياء والنظائر في قواعد وفسر فقه

الشافعية - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ - ج ٢ - ص ٩.

(٣) الإمام شمس الدين السر خسي - المبسوط - دار المعرفة - بيروت - ١٩٩٨ - ج ٦ - ص ٥٣٦ ومن

الرسائل العلمية دكتور أحمد فراج - الولاية علي النفس - مرجع سابق - ج ١ - ص ١١٤.

(٤) محمد بركات الشامي المكي - فيض الإله المالك في حل ألفاظ عمدة المسالك وعدة الناسك - مطبعة الباسي

وأولاده - الطبعة الثانية - ١٩٥٣ - ج ٢ - ص ٢٧٥.

(٥) المحلى ١٣٩/١.

الله عليه وسلم: "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء تسع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر سنين وفرقوا بينهم في المضاجع" (١).

وجه الدلالة: أن هذا الزمن يمكن البلوغ فيه فيلحقه الولد كالبالغ لأن عمرو بن العاص وابنه لم يكن بينهما إلا اثني عشر عاماً وأن النبي عليه الصلاة والسلام هنا أمر بالتفريق بين الأولاد في المضاجع فكان هذا دليل علي إمكان الوطء الذي هو سبب الولادة (٢).

الدليل الثاني: من المعقول:

وهذا الدليل قال به القاضي من الحنابلة حيث قال إن الولد يلحق به إذا كان عمره تسع سنين ونصف مدة الحمل أي ستة أشهر فإنه يلحق به، لأن الجارية يولد لها كذلك، فكذلك الغلام وعلي ذلك يلحق النسب بالغلام البالغ تسع سنين (٣).

اعترض على قياس الغلام علي الجارية بأنه غير صحيح لأن الجارية يمكن الاستمتاع به لتسع سنين عادة والغلام لا يمكنه الاستمتاع لتسع وقد تحيض لتسع وما عهد بلوغ غلام لتسع (٤).

أدلة الفريق الثاني: وهم للظاهرية الذين يرون أن الصبي إن لم يحتلم فإن بلوغه يتم بتسعة عشر عاماً واستدلوا بحديث "رفع القلم عن ثلاث، وذكر منهم: "الصبي حتى يحتلم" (٥).

(١) صحيح سنن أبي داود للألباني ١/١٤٥.

(٢) المغني لابن قدامة ١٠/٦٤٣.

(٣) الإنصاف للمرداوي ٩/١٩٠ - موفق الدين بن قدامة المقدسي - الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل -

المكب الإسلامي - بيروت - الطبعة الخامسة - ١٩٨٨ - الجزء الثالث - ص ٢٩٢.

(٤) المغني لابن قدامة ١٠/٦٤٣ - كشف القناع ٥/٤٢٠.

(٥) هذا الحديث ذكره أهل الحديث من رواية عائشة أم المؤمنين قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "رفع القلم عن ثلاث عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن المجنون حتى يفيق" وعند الدار قطني "عن المجنون المغلوب علي عقله وعن الصبي حتى يحتلم" - حديث صحيح. سنن الدار قطني ٣/١٠٣ رقم ٣٢٤ - وانظر الإمام أحمد بن علي العسقلاني - تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - مؤسسة قرطبة للتوزيع - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٩٩٥ - ج ١ - ص ٣٢٨ - رقم ٢٦٤.

قال ابن حزم في شرح هذا الحديث: "والشرائع لا تلزم إلا بالاحتلام أو بالإثبات للرجل والمرأة أو إنزال الماء الذي يكون منه الولد" وأردف قائلاً: "والصبي لفظ عام يعم الصنف كله للذكر والأنثى في اللغة التي خوطبنا بها.. وأما ظهور الماء في اليقظة الذي يكون منه الحمل فيصير به الذكر أباً والأنثى أمّاً فبلوغ ولا خلاف فيه من أحد" (١).

والشاهد من قول ابن حزم أن الولد إذا لم يحتلم في سن مبكرة فإن أقصى مدة للبلوغ هي تسعة عشر عاماً استدلالاً بالحديث.  
الرأي الراجح:

هو قول الجمهور الذي يري أن الولد يمكن أن يولد له وعمره تسع سنين أو عشر أو اثني عشرة سنة متى كان ثابتاً بالدليل كالإنزال مثلاً وعليه يلحق النسب بالغلام.  
هذا ولما كان الشرط الأخير تتعلق به بعض المسائل الفقهية كالعينين وغيره فلإني رأيت من الضروري بحث هذه الأمور الفقهية من وجهة نظر الشرع ثم معرفة موقف البصمة الوراثية من العينين وغيره.

#### المطلب الرابع: نسب العينين والخبوب والخصي

##### أولاً: معنى العينين وأحكامه:

عرّف الحنفية العينين بأنه من إذا عن الرجل عنة أي عجز عن الجماع لمرض يصيبه والعنة هي العجز عن الجماع. والعين بالكسرة هو من لا يقدر علي الجماع لمرض أو كبير سن وامرأة عينه تشتهي الرجال (٢).  
وشرعاً هو من لا يقدر علي جماع فرج زوجته وهذا عند الحنفية (٣).

(١) المحلى لابن حزم ١/١٣٩.

(٢) انظر معاجم اللغة: معجم المصطلحات الفقهية ٥٥/٢ - القاموس الفقهي - ص ٢٦٣.

(٣) حاشية ابن عابدين ٥٣/٣ - الإمام زين الدين بن نجيم - البحر الرائق شرح كتر الدقائق - القاهرة - الطبعة الثانية - الجزء الرابع ١٣٢ - شرح فتح القدير ٢٦٧/٤.

وأما عند المالكية فالعين هو الذي له ذكر لا يتأتى الجماع بمثله للطافته وامتناعه عند الإيلاج وألحق المالكية بالعين المعترض وهو من الاعتراض وهو الذي لا يقدر علي الوطء لعارض وهو بصفة من يمكنه ذلك، ولكن القرافي قال إنه عنة والعين هو الاعتراض<sup>(١)</sup>.

وعند الشافعية هو العاجز عن الوطء في القبل خاصة للين ذكره وانعطافه<sup>(٢)</sup>، ومثله عند الحنابلة<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: أحكام الفقهاء في ثبوت النسب من العين:

اتفق الفقهاء من الحنفية عامة وجمهور الحنابلة وقول للشافعية أن العين يثبت نسب الولد منه حيث قالوا: لو أنما أي الزوجة أتت بالولد بعد التفريق بينهما فإن الولد يثبت النسب منه إذا جاءت به لأقل من سنتين عند الحنفية ويطلق التفريق بينهما لأنا حين حكمنا بثبوت النسب فقد حكمنا بوصله إليهما ولأن النسب يثبت بالإمكان ولأنه قد يولج بعض الحشفة أو يياشر فيما يقارب الفرج فيدخل المني فليحق النسب من غير وطء لأن العنة قد تكون لسبب مرض أو علة وقد تزول مع زوال الوقت فلا يمنع النسب، كما ذكر ابن عابدين حيث قال: "النسب يثبت من العين مع بقاء عنته بالسحق والاستدخال فلا يلزم زوال عنته"<sup>(٤)</sup>.

وعند الشافعية لو أتت يولد لزمن محتمل ثبت النسب لأن ثبوت النسب لا يشترط

(١) أبي عبد الله محمد المغربي - مواهب الجليل شرح مختصر خليل - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى

١٩٩٥ - الجزء الخامس - ص ١٤٧ - الذخيرة للقرافي ٤/٤٢٩.

(٢) مغني المحتاج ٤/٣٤٠ - المهذب للشيرازي ٢/٤٥٠.

(٣) المغني لابن قدامة ٩/٥٠٢ - كشف القناع ٥/٤٢٢. ويعرف العجز الجنسي عند الطب بأنه العنة وهو

الضعف الجنسي وعدم قدرة الرجل على إجراء الجماع بكامله بسبب انتصاب غير كامل أو عدم الانتصاب تماماً.

(٤) انظر مراجع الحنفية: حاشية ابن عابدين ٣/٤٩٦ - البحر الرائق ٤/١٣٤ - بدائع الصنائع ٣/٥٩٣ وجاء

فيها "فجاءت بالولد لسنتين لزمه الولد: لأن الحكم بوجود العدة حكم بشغل الرحم، وشغل الرحم يمتد لسنتين

عندنا فيثبت نسب العين".



فيه يقين الوطاء<sup>(١)</sup> وعند الخنابلة يلحق الولد بالعين لإمكان إنزاله ما يخلق منه الولد<sup>(٢)</sup>.

وأما المالكية فلم يتطرقوا لنسب العين، غير أني وجدت كلمة لصاحب كتاب المعونة، تفيد نسبه، فقال: "والعين يصح منه الوطاء ويرتجي زوال الاعتراض عنه ولزوجته الخيار بين أن تقيم معه أو تفارقه، ويضرب له الأجل عام من يوم أن ترفعه للحاكم إن كان جزأ وللعبد ستة أشهر<sup>(٣)</sup>".

### ثانيا: أحكام المجهوب والخصي والخنثي:

وأما فيما يتعلق بالخصي والمجهوب والخنثي فإنه كاد أن يتفق الفقهاء فيما بينهم علي هذه الاصطلاحات واعتبارها في حكم واحد وإن اختلفوا فيها أيضا بشيء يسير كالآتي:

١- المذهب الحنفي: توسع المذهب الحنفي في إلحاق هؤلاء بحكم العين فقالوا عن المجهوب هو من استؤصل ذكره وخصيته يقال جيبته من باب قتل قطعه وقالوا عنه أن النسب يثبت من المجهوب فيما لو جاءت بالولد في سنتين لأن خلوة المجهوب توجب العدة لأن ثبوت النسب من المجهوب لا يدل علي الدخول لأنه لا يتصور منه حقيقة وإنما يقذف بالماء فكان الطوق بقذف الماء، وذكر ابن نجيم أن المجهوب كالعين إلا في مسائل وهي أن العين يؤجل والمجهوب لا يؤجل وبطلان التفريق بمجيئ الولد ولا ينتظر بلوغه ولا تشترط صحته.

وأما الخصي فهو من نزع خصيته وبقي ذكره والجمع خصيان والخصيتان بالتاء هما

---

(١) الإمام أبو ذكريا شرف الدين النووي روضة الطالبين - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ١٩٩٦ ج ٥ ص ٥٣٤.

(٢) كشف القناع ٤٢٢/٥.

(٣) القاضي عبد الوهاب البغدادي - المعونة على مذهب عالم المدينة "رسالة دكتوراه" - دار الفكر للطباعة - بيروت - ١٩٩٩ - الجزء الثاني - ص ٧٧٦.

البيضان والواحدة خصية ويقول ابن نجيم لا فرق بين سلهما وقطعهما إذا كان ذكره لا ينتشر قيدنا به وموجور الخصيتين هو من رض خصيته.

#### ١- المذهب الحنفي:

إن الخصي يؤجل كما يؤجل العنين لأن وطأه مرجو ولأن رجاء الوصول في حقه موجود لبقاء الآلة، وقد خصه السرخسي، فقال: "والخصي كالصحيح في الولد والعدة لأن فراشه كفراش الصحيح وهو يصلح أن يكون والدًا والوطء منه يتأتى".

وأما الخنثي فهو لغة من الخنث وهو اللين وفي الشرع هو شخص له آلتا الرجال والنساء أو ليس له شيء منهما أصلاً وقد يكون الخنثي مشكلاً وهو من لم يظهر به علامة أصلاً أو تعارضت علامات الرجولة والأنوثة فيه فهو مشكل. فقال السرخسي في شأنه: "فإن كان الخنثي يبول من مبال الرجل فهو رجل يجوز له أن يتزوج من امرأة فإن لم يصل إليها أجل كما يؤجل العنين لأن رجاء الوصول قائم، وإن كان يبول من مبال النساء فهو امرأة، وقد جمعهم الكاساني وابن نجيم في حكم العنين فقال الكاساني: "والمؤخذ والخصي في جميع ما وصفنا مثل العنين لوجود الآلة في حقهما فكانا كالعين وكذلك الخنثي" وأصاب ابن نجيم "والصبي الذي بلغ أربعة عشر سنة والشيخ الكبير لدخول المؤخذ تحت اسم العنين" والأجل عاماً واحداً للتأكد من زوال الصلة<sup>(١)</sup>.

#### ٢- المذهب المالكي:

وأما المالكية فيرون أن المجبوب هو من قطع ذكره وأنتياه وأما الخصي فإنهم فصلوا فيه أكثر من المجبوب فقالوا: الخصي هو من قطع ذكره وقطع أنتاه إذا كان لا يمني أما إذا كان يمني فلا خيار للزوجة بالتطليق، وذكر القرافي في الذخيرة أن الخصي هو

(١) المبسوط ١٠٣/٥ - ١٠٤ - بدائع الصنائع ٥٩٣/٣ - حاشية ابن عابدين ٤٩٦/٣، ٤٩٥ - ومن المعاجم: الإمام نجم الدين أبي حفص عمرو النسائي - طلبة الطلبة في الإصلاحات الفقهية - دار النفائس - بيروت - الطبعة الأولى ١٩٩٥ ص - ١٢١، ١٣٦، ١٣٧، ٣٤٠ - معجم المصطلحات الفقهية ٥٩/٢، ٥٥٠.

مقطوع الأنثيين فقط وقال إن الفقهاء يطلقونه علي مقطوع الذكر والأنثيين غير أني أري أن الخصي هو مقطوع الأنثيين فقد نظرا لملائمة المعني والمصطلح للخصي وهذا هو الأنسب في نظري وهذا ما ذهب إليه صاحب مواهب الجليل حيث قال: "إن المحبوب هو المقطوع ذكره وأنثياه والخصي هو المقطوع أحدهما".

وأما ثبوت النسب للخصي فقد سئل عنه مالك رحمه الله عن ابن القاسم أنه قال: سئل مالك عن الخصي هلي يلزمه الولد؟ فقال أري أن يسأل أهل المعرفة بذلك فإن كان يولد لمثله لزمه الولد وإلا لم يلزمه، وأما الخنثي فيتفقون مع الخفية إن كان محكوماً له بالرجولية فلا خيار للزوجة، وأما الخنثي المشكل فلا يصح نكاحه<sup>(١)</sup>.

### ٣- المذهب الشافعي:

وأما الشافعية فألحقوا بهؤلاء بعض الأسماء وفصلوا فيهم تفصيلاً كبيراً ولكن الذي يهمني هو ما يشمل الجميع من حكم شرعي لإثبات النسب فيه فقال الشافعية إن كان مقطوع الذكر بأسره فهو المحبوب، فللزوجة الخيار من غير تأجيل لأن جماعه ميثوس منه وإن كان بعض ذكره ففيه أقوال أنه عيب وقول أنه ليس بعيب، وأما الخصي فهو الذي قطعت أنثياه مع الوعاء وأما المسلول فهو الذي سلت أنثياه من الوعاء، وأما الموجهور فهو الذي رضت أنثياه في الوعاء وحكم جميعهم سواء.

فقال الشافعية في ثبوت النسب من المحبوب إن كان مقطوع الذكر وأنثياه انتفي الولد من غير لعان ولا يلحق به الولد لأنه يستحيل أن ينزل مع قطعهما وإن قطع أحدهما لحقه ولا ينتفي إلا بلعان لأنه إذا بقي الذكر أوج وأنزل وإن بقي الأنثيان ساحق وأنزل لأن أصل الذكر ثقبان أحدهما للبول والآخر للمني فإذا انسدت ثقبه المني

(١) مواهب الجليل ١٤٧/٥ فصل خيار أحد الزوجي - الذخيرة للقرافي ٤٢٨/٤ - ٤٢٩ - أبي البركات أحمد الدردير - الشرح الصغير علي أقرب المسالك إلي مذهب الإمام مالك - بدون ط - ١٩٨٩ - ٢ - ص ٤٦٨ - تبين المسالك للحسائي ٧٨/٧٧/٣ .

انتفي الولد من غير لعان فلا يلحقه الولد أنه يستحيل الإنزال وإن لم تنسد لحقه الولد أنه يمكنه الإنزال.

وجاء في روضة الطالبين إن كان باقي الأثنين دون الذكر فيلحقه وقيل لا يلحقه وقيل إن قال أهل الخبرة لا يولد له لم يلحقه وإلا فيلحقه ومتي بقي الحشفة من الذكر فهو كالذكر السليم، وجاء في نهاية المحتاج أنه لا يشترط في ثبوت نسب الولد من المجبوب أن يتيقن بوصول الماء إلي رحم امرأته بل إذا ساحق زوجته ونزل منيه ولم يعلم هل دخل فرجها أم لا ثبت نسب الولد منه<sup>(١)</sup>.

### ٣- المذهب الحنبلي:

ويكاد يتفق الحنابلة مع الشافعية والمالكية في مسألة المجبوب والخصي فقالوا: "إن كان مقطوع الذكر والأثنين أو مقطوع الأثنين فقط أي مع بقاء الذكر لم يلحقه نسب الولد لأن الولد لا يوجد إلا من مني ومن قطعت خصيتاه لا مني له لأنه لا يتزل إلا ماء رقيقاً لا يخلق منه الولد ولا اعتبار بإيلاج لا يخلق منه الولد كإيلاج الصغير، وأما مقطوع الذكر فقط فيلحقه نسب الولد لأنه يمكن أن يساحق فينزل ما يخلق منه الولد كالعنبرين لإمكان إنزال الماء الذي يخلق منه الولد.

ونقل ابن قدامة عن امرئ مقطوع الذكر والأثنين وعدم لحوق الولد به أنه قول عامة أهل العلم، وأما ما يخص الخنثى المشكل وغير المشكل فهم علي اتفاق مع الحنفية والمالكية والشافعية في حكمه بلا خلاف<sup>(٢)</sup>.

### النكاح الفاسد:

ويعرف النكاح الفاسد بأنه الذي فقد شرطاً من شروط الصحة وذلك كالعقد بغير

(١) المهذب للشرازي ٧٩/٣ - روضة الطالبين ٣٣١/٦ - كتاب اللعان - شمس الدين محمد أبي العباس الرملي الشهير بالشافعي الصغير - نهاية المحتاج إلى شرح النهاج - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة - الطبعة الأخيرة - ١٩٦٧.

(٢) انظر مراجع الحنابلة: كشف القناع ٤٢٢/٥ - المغني لابن قدامة ٦٤٤/١٠ - كتاب اللعان.

الشهود أو الزواج المؤقت<sup>(١)</sup>. وعرفه ابن رشد بأنه هو ما يفسد إما بإسقاط شرط من شروط صحة النكاح أو لتغيير حكم واجب بالشرع من أحكامه مما هو عن الله عز وجل وإما بزيادة تعود علي إبطال شرط من شروط الصحة، وذلك كنكاح الشغار والمتعة والتحليل ومنها ما كان فاسداً بإسقاط شرط متفق علي وجوب صحة النكاح بوجوده مثل أن ينكح محرمة العين<sup>(٢)</sup>.

وقد اتفق الفقهاء علي أن النكاح الفاسد كالنكاح الصحيح في ثبوت النسب إذا اتصل به دخول حقيق نتج عنه ولد فإنه يترتب عليه إلحاق النسب احتياطاً لإحياء الولد، ولكن الفقهاء مختلفون في المدة التي يتم بها إلحاق النسب بالواطئ أهي من وقت النكاح أو العقد كما في الزواج الصحيح أم هي من وقت الدخول وإمكان الوطء؟.

فذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلي أنها تعتبر من وقت النكاح وليس من وقت الدخول وذلك كما هو الحال بالنسبة للنكاح الصحيح، وذلك كنكاح التحليل فعند أبي حنيفة والشافعي كنكاح صحيح، قال الكاساني الحنفي في البدائع: "وأما النكاح الفاسد فلا حكم له قبل الدخول وأما بعد الدخول فيتعلق به أحكام منها ثبوت النسب... والأصل فيه أن النكاح الفاسد ليس بنكاح حقيقة لانعدام محله أعني محل حكمه وهو الملك لأن الملك يثبت في المنافع... وفي النكاح الفاسد بعد الدخول تدعو الحاجة للنكاح إلي درء الحد وصيانة مائه من الضياع بإثبات النسب".

وأما الجمهور من الفقهاء فإنهم اعتبروا الزواج الفاسد كالصحيح وشرط مدة ثبوت النسب في الفاسد كالصحيح وهي الدخول الحقيقي "الوطء وهو قول محمد من الحنفية وعليه الفتوي وجمهور الفقهاء علي ذلك<sup>(٣)</sup>".

(١) دكتور أحمد فراج - أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ١٢٠.

(٢) بداية المجتهد ١٠٢/٢ - باب الأنكحة الفاسدة - بدائع الصنائع ٤٦٧/٨.

(٣) عبد الله بن الشيخ المعروف بداماد الإندي - مجمع الأثر شرح ملتقى الأبحر - الطبعة العثمانية - بدون طبعة ١٣٢٧ هـ الجزء الأول - ص ١٥٣ - تبين الحقائق ١٥٣/٢ - المغني لابن قدامة ١٤٩/٩ - المدونة ٤٤٨/٢ - المغني ٣٦/١١.

### ثمرة الخلاف:

وتكمن ثمرة الخلاف وفائدته فيما إذا ولدت المرأة لسته أشهر من وقت النكاح وادعاء المولي والزوج هو ابن الزوج ويلحق به النسب فقد اعتبره الزيلعي من وقت النكاح لا من وقت الدخول وهذا عقد من يثبت النسب بالعقد لا بالدخول<sup>(١)</sup>.

وذكر ابن تيمية اتفاق المسلمين علي فتوي محمد من الخنفية فقال: "ومن نكح امرأة نكاحاً فاسداً متفقاً علي فساده أو مختلفاً في فساده أو وطأها يعتقدها زوجته الحرة أو أمته المملوكة فإن ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين". فإذا ما أتت بولد لسته أشهر من وقت العقد أو أقل منها من وقت الدخول فإنه لا يثبت نسبة علي المفتي به<sup>(٢)</sup>.

### النكاح الباطل:

وهو الزواج الذي فقد شرطاً من شروط الانعقاد<sup>(٣)</sup> إذ إن فقدان أي شرط من شروط الانعقاد يجعله باطلاً كالعقد علي الأم ولا خلاف بين الفقهاء في أن النكاح الباطل لا يثبت به نسب لأن الوطء فيه زني والزني كما اتفق عليه الفقهاء لا يثبت به النسب.

ومن صور الزواج الباطل من تزوج بامرأة محرمة عليه تحريماً أبدياً كأخته أو أمه أو خالته وكزواج الكافر بمسلمة فهذه الأنواع من المحرمات يعتبر فيها النكاح باطلاً وينفسخ العقد عن رضي وإلا قضاء<sup>(٤)</sup>.

(١) حاشية ابن عابدين ٥١٦/٣.

(٢) شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس ابن تيمية - مجموع الفتاوي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٩٩٧ - الجزء الرابع والثلاثين - ص ١٤.

(٣) دكتور أحمد فراج حسين - أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية - المرجع السابق ص ١١٩.

(٤) عبد الرحمن الجزيري - الفقه علي المذاهب الأربعة - دار الحديث - مصر - ج ٤ باب المحرمات بالجمع - ص ٧٥ - وفيه "فإن لم يفعل وعلم القاضي وجب عليه أن يفرق بينهما".

وإذا كان الفقهاء قد اتفقوا على عدم إلحاق النسب بالواطئ في الزواج الباطل إلا أنهم اختلفوا في مسألة إقامة الحد وليس هذا مقام تفصيل - وعلى ذلك فمن تزوج بامرأة محرمة مؤبداً أو مؤقتاً كالربيبية للزوجة المدخول بها أو أخت الزوجة التي في ذمته أو تزوج خامسة وتحت أربع نسوة وهو عالم بالتحريم فإن الولد لا يلحقه لبطلان العقد<sup>(١)</sup> واختلف الفقهاء فيمن فعل ذلك جاهلاً.

### المطلب الخامس: ثبوت النسب بعد الفرقة

سبق وأن بينت أن العقد في الزواج الصحيح هو السبب في ثبوت نسب الولد وذلك إذا ما توفرت الشروط السابق ذكرها بين الزوجين، غير أن الحديث في هذه المسألة وهي ثبوت النسب بعد الفرقة يختلف اختلافاً كبيراً عن الحالة التي قبلها، حيث تتعدد حالات الفرقة الحاصلة بين الزوجين وأسباب ثبوت النسب فيها تختلف اختلافاً واضحاً، والفرقة إما أن تكون بطلاق أو موت أو فقدان للزوج.

وخير تقسيم استعمل به هو تقسيم ابن القيم<sup>(٢)</sup> الذي قسمه على معني الشريعة فقال: "إما أن تكون مفارقة قبل الدخول فلا عدة عليها ولا رجعة لزوجها فيها والقسم الثاني: المفارقة بعد الدخول والتي لزوجها عليها رجعة وعدتها ثلاثة أشهر "وهي الرجعية" والقسم الثالث: من بانت عن زوجها وانقطع حقه عنها إذ لا رجعة للزوج عليها". وإليك تفصيل كل قسم حسب كل مذهب كالتالي:

### القسم الأول: المفارقة قبل الدخول وبعد العقد:

اختلف الفقهاء رحمهم الله فيمن طلقت بعد العقد عليها ولم يدخل بها الزوج:

(١) المغني ٢١١/١٢ - وجاء فيها "كل نكاح أجمع على بطلانه فهو زنى كنكاح الخامسة" انظر ص ٢١١ وانظر أيضاً: السيل الجرار ٢٩٨/٢ وفيه "وأما لحوق النسب فلا بد من دليل". الكافي ٣/٣٦ - كشف القناع ٨١/٥ - المحلى ٣٦/١١ "ولا يلحق الولد به إن كان عالماً" - المهذب للشيرازي ٤٤١/٢.

(٢) إعلام الموقعين ٥٤/٢.

فذهب الشافعية والمالكية والحنابلة<sup>(١)</sup> إلى أن الرجل لو تزوج امرأة ثم طلقها عقب العقد مباشرة من غير إمكان وطئها وأتت بولد لسته أشهر من العقد لم يلحق به كما لو أتت به لأقل من ستة أشهر للتأكد أنها حملت به قبل إجراء العقد.

وحجة الجمهور هنا أن إمكان الوطء أو التلاقي هو شرط لثبوت النسب وليس العقد الذي هو سبب الوطء بدليل قول الرسول صلي الله عليه وسلم "الولد للفراش"<sup>(٢)</sup> والمرأة عند الجمهور لا تكون فراشاً إلا بالوطء وعليه فإن أتت به لأكثر من ستة أشهر فإنه يلحق بالطلق ما دام تلاقيها ممكناً ولا يلحق إذا أتت به لأقل من ستة أشهر لأن أقل مدة للحمل ستة أشهر<sup>(٣)</sup>.

وأما الحنفية فإنهم قالوا: لو أنه عقد عليها ثم طلقها عقب العقد وأتت به لسته أشهر لأقل ولا أكثر منها فإن الولد حينئذ يلحقه لحدوثه قبل الطلاق وبعد العقد. وحجة الحنفية أن النسب يثبت بمجرد العقد وقالوا إن مجرد المظنة كافية حفظاً للولد لأن المرأة عند الحنفية تثبت فراشا بعد النكاح وليس بالوطء<sup>(٤)</sup>.

الرأي الراجح:

هو ما ذهب إليه الجمهور من أن الولد يثبت نسبه من المطلق إذا طلق قبل الدخول وأتت بالولد لسته أشهر أو أكثر مع إمكان التلاقي لأن التلاقي بين الزوجين هو مظنة الفعل. وإلا كيف تقبل شريعة الإسلام نسباً لم يحدث فيه تلاق أو وطء كما اعترض

(١) المذهب ٣/ ص ٧٩ "لأنها علقت به قبل حدوث الفراش وانتفي بغير اللعان لأنه لا يمكن منه" - كشف القناع ٤٢١/٥ - نيل المآرب ترح دليل الطالب - ٢٩٦/٢ - المدونة ١١٨/٣.

(٢) سبق تخريج هذا الحديث وشرحه في المبحث الأول من هذا الفصل.

(٣) فقه المذاهب للجزيري ٩٤/٥ - فتاوي ابن تيمية ١٧/٣٤ وفيها "لا يخلق به الولد باتفاق المسلمين".

(٤) البحر الرائق ١٧٠/٤ "لتيقنا بالطوق حال قيام النكاح" - المبسوط السرخسي ٥٠/٦ وفيها "وحمل أمرها في الصحة واجب ما أمكن فيجعل هذا العلوق من الزوج ما أمكن" بدائع الصنائع ٤٨١/٤. الفقه على المذاهب الأربعة ٩٧/٥ - وانظر البحر الرائق لابن نجيم ١٦٩/٤ وفيها "ولا يعتبر إمكان الدخول لأن النكاح قائم مقامه".



عليه ابن القيم في زاد المعاد<sup>(١)</sup>. وهو حجة على الحنفية الذي يذهبون لإثبات النسب بمجرد العقد.

### القسم الثاني: وهي المفارقة بعد الدخول:

وهذا القسم هو الأكثر اختلافا بين الفقهاء فالمفارقة بعد الدخول بها إما أن تكون رجعية أو لا رجعة لها وهي البائن وسوف اقتصر علي من أقرت بانقضاء عدتها أو لم تقرر علي التفصيل الآتي:  
أولاً: الحنفية والحنابلة:

(أ) "المقرة بانقضاء العدة".

قال الحنفية فيما لو طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً وأقرت بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد من مطلقها في مدة تحمل ذلك فإن الولد ينسب للمطلق إن أتت به لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار بانقضاء العدة فإن النسب يثبت بذلك، لأن الحمل قد يتيقن وقت الإقرار ولأن أقل مدة للحمل ستة أشهر فيحتمل أنها كاذبة في إقرارها فلا يؤخذ به، قالوا: "وإنما نفى الأقل بقوله لا في الأقل منهما مع فهمه من التقيد بالأكثر لبيان أن حكم السنتين حكم الأكثر<sup>(٢)</sup>. وبالعكس من ذلك تماماً فإن كانت الولادة لأقل من ستة أشهر من وقت الإقرار فإن النسب لا يثبت من المطلق لأن إقرارها هذا حجة.

قال ابن نجيم في هذه المسألة "ولو جاءت به لستة أشهر أو أكثر من وقت الإقرار لم يثبت لأننا لم نعلم بطلان الإقرار لاحتمال الحدوث بعده<sup>(٣)</sup>. وقال السرخسي في هذا "وحجتنا في ذلك أنها أمانة في الإخبار بما في رحمها فإذا أخبرت بانقضاء عدتها وهو

(١) زاد المعاد ١٦١/٤.

(٢) البحر الرائق لابن نجيم ١٧٠/٤ - المبسوط للسرخسي - ٤٦/٦ - بدائع الصنائع ٥٩/٥.

(٣) البحر الرائق ١٧٤/٤.

ممكناً وجب قبول خبرها<sup>(١)</sup>. هذا بالنسبة لمن أقرت بانقضاء عدتها.

(ب) غير المقررة بانقضاء عدتها:

قال الحنفية في المطلقة التي لم تقر بانقضاء عدتها إنها إذا جاءت به أي الولد في خلال السنتين أو لأكثر أو لأقل فإن النسب يثبت من مطلقها وذلك لأن المطلقة الرجعية هي زوجة حكمها كحكم الزوجة يحق للزوج مراجعتها في أي وقت ما لم تنقض العدة فيحمل هذا علي أنه باشرها في العدة إن كان لأكثر من سنتين أما إن كان لأقل من السنتين من وقت الطلاق فيحمل هذا أن العلوق قد حدث قبل السنتين أي حال قيام الزوجية، وفي جميع الحالات يقول الحنفية ينبغي حمل الزوجة علي الصلاح ما أمكن، قال السرخسي في هذه المسألة "لأننا نسند العلوق إلى أقرب الأوقات وهو ما قبل الطلاق وإن جاءت به لأكثر من سنتين ولم تقر بانقضاء عدتها ثبت النسب منه ويصير مراجعاً لها لأن حمل أمرها علي الصلاح واجب ما أمكن فلو جعلنا كأن الزوج وطئها في العدة فحبلت كان فيه حمل أمرها علي الصلاح ولو جعلنا كان غيره وطئها كان فيه حمل أمرها علي الفساد<sup>(٢)</sup>."

وأما الحنابلة فمذهبهم في هذا هو مذهب الحنفية الذي يتبعون أدني شبهة لإلحاق الولد بالزوج وحمل أمر الزوجة علي الصلاح ما أمكن<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: المالكية:

(أ) "المقرة بانقضاء العدة":

قال المالكية فيمن طلقت وأقرت بانقضاء عدتها ثم تزوجت بعد إقرارها بانقضاء عدتها فإن أتت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم وطئها الثاني فإن الولد يكون للزوج

(١) المبسوط ٥٠/٦ - العلامة جمال الدين الزيلعي - نصب الرأية في تخريج أحاديث البداية - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٦ - الجزء الثالث ص - ٣٨٥.

(٢) المبسوط للسرخسي ٤٥/٦ - بدائع الصنائع ٤/٨٦.

(٣) الكافي ٢٩٤/٣ - كشف القناع ٤٢٢/٥ - الفروع لابن مفلح ٥١٨/٥.

الأول صاحب العدة لتيقن العلوق منه، وبالتالي ينفسخ الزواج الثاني حتى لو كذبت الزوجة الزوج لاحتمال أنها كانت حاملا وقت الطلاق أو أنها حاضت أثناء الحمل لأن الحامل قد تحيض عند المالكية فلا يعتد بإقرارها<sup>(١)</sup>.

والعكس من ذلك فيما لو أتت بولد لأكثر من ستة أشهر من يوم وطئها الثاني فإن الولد يلحق بالثاني قطعاً دون الأول، أما إذا لم تتزوج فإن جاءت به خلال مدة أقصى الحمل - وفيها قولان قبل أربع أسابيع وقبل خمس سنين فإن الولد يلحق بالمطلق وإن جاءت به لأكثر من أقصى مدة الحمل فإن الولد لا يلحق بالمطلق لاحتمال أن العلوق حدث بعد الطلاق، وما ينطبق على المقررة بانقضاء العدة فإنه ينطبق على التي لم تقرر بانقضاء العدة ثم جاءت بولد في مدة أقصى الحمل "خمس سنوات" أو أقل من وقت الطلاق فإن النسب يثبت للمطلق ولا ينتفى منه إلا بلعان والعكس من ذلك فيما لو تجاوزت أقصى الحمل من يوم الطلاق فلا يثبت النسب ويتنفي بغير لعان وذلك لانقضاء المدة والحمل علق بعد الطلاق<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: الشافعية:

ومذهب الشافعية فيمن أقرت أو لم تقرر بانقضاء العدة كمذهب المالكية غير أنهم قالوا: إنه إذا أقر الزوج بالولد التي حملت به وأتت به متجاوزة مدة أقصى الحمل وهي أربع سنوات فإن الولد يثبت للزوج بإقراره ويحمل على أنه راجعها في العدة<sup>(٣)</sup>.

(١) المدونة للمالك ٤٤٢/٢ - الشرح الصغير ٦١٣/٢ - مواهب الجليل ١٤٩/٤.

(٢) انظر مراجعة المالكية السابقة.

(٣) الإمام محمد بن إدريس الشافعي - الأم - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٣ - الجزء الخامس - ص ٣٢١/٥ وفيها "لو ادعت المرأة أنه راجعها أو نكحها إذا كان الطلاق بائناً وأصاها وأنكر لم يلزمه الولد وعليه اليمين - نهاية المحتاج ١٣٠/٧.

### القسم الثالث: المطلقة بعد الدخول ثلاثاً:

أولاً: مذهب الحنفية:

قال الحنفية في المطلقة بعد الدخول ثلاثاً والتي لم تقر بانقضاء عدتها وقد جاءت بولد لأقل من سنتين أي في خلال السنتين ثبت نسبه من الطلق لاحتمال العلوق قبل الطلاق أي حال قيام الفراش فيكون الحمل موجوداً في بطنها حين الطلاق، وحثهم هي حمل الزوجة على الصلاح ما أمكن بل هو عند أبي حنيفة واجب، كما أن الفراش لم يحكم بيقين زواله فلا يحكم بزواله لمجرد الشك، وأما إذا جاءت به لأكثر من سنتين وهي أقصى مدة الحمل عند الحنفية فلا يثبت نسبه من المطلق إلا أن يدعيه دعوى النسب، لأن الحمل لا يكون أكثر من سنتين فيكون العلوق بعد الطلاق، وأما إذا ادعاه الزوج فينسب إليه ويحمل على أن الزوج قد باشرها بشبهة في زمان العدة.

واختلف الحنفية فيما بينهم في حكم الأكثر وحكم التمام بلا زيادة ولا نقصان فمنهم من قال إن حكم السنتين هو حكم الأكثر لا يثبت به النسب إذا جاءت بالولد لتمام السنتين هو حكم الأقل فيثبت به النسب إذا كانت الولادة لتمامها من وقت الطلاق لاحتمال العلوق في حال قيام الزوجية، ويكون قد صادف الإنزال الطلاق، وأما إذا أقرت بانقضاء عدتها في مدة تنقضي فيها العدة فإن جاءت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم الإقرار ثبت نسب الولد المطلق ومن يوم الإقرار ثبت نسب الولد المطلق وإن جاءت به لأكثر من ستة أشهر من وقت الإقرار فلا يثبت النسب من المطلق.

وعللوا هذا بأنها مؤمنة في الإخبار عما في رحمها ولا يحل لها أن تكتم ما في رحمها والنهي عن الكتمان هو إظهار فيقبل في ذلك قولها ما لم تكذب بيقين<sup>(١)</sup>.

والذي يبدو لي أن الحنفية في مذهبهم هذا يتمسكون بأدنى الأسباب والشبه لنسبة

(١) المبسوط للسرخسي ٤٧/٦ - البحر الرائق ١٧٠/٤ - تبين الحقائق ٤٢/٣ - نصب الراية ٣٨٦/٣ - العلامة محمد منلا مسكين - حاشية السيد أبو السعود المسماة فتح الإله المعين على شرح الكنز - المكتبة الأزهرية - بدون طبعه وتاريخ - ج ٢ - ص ٢٢٣ - بدائع الصنائع ٤٨٥/٤.

الولد لأبيه حفاظا على النسب وحمل أمر الزوجة على الصلاح وعدم الفساد.

ثانيا: المذهب المالكي:

ذهب المالكية في مذهبهم إلى أن المطلقة بالثلاث "البائنة والتي انقضت عدتها" هي كالرجعية حيث جاء في المدونة "قلت: أرأيت إن طلق الرجل امرأته ثلاثا أو طلاقا يملك الرجعة فجاءت بولد لأكثر من سنتين أيلزم الزوج أم لا؟ قال: يلزمه الولد في قول مالك إذا جاءت بالولد في ثلاث سنين أو أربع أو خمس قال ابن القاسم وهو رأي في الخمس".

قال أرأيت إن طلقها فحاضت ثلاث حيضات، فقالت المرأة طلقني فحاضت ثلاثا - يشير هنا بإقرارها بانقضاء العدة - وأنا حامل ولا علم لي بالحمل وقد تهراق المرأة الدم على الحمل "أي تصبه" فقد أصابني ذلك وقال الزوج هذا حمل حادث وعدتك قد انقضت قال: "يلزمه الولد إلا أن ينفيه بلعان. وأما إذا جاءت به لأكثر من أربع سنوات فإن الولد لا يلزم الأب لأن المدة قد انقضت وإنما هو حمل حادث. وخلص مالك لأمرين لا ثالث لهما:

أ- ما يشبه أن تلد له النساء إذا جاءت به لزم الزوج.

ب- إذا جاءت بالولد لأكثر مما تلد له النساء لم يلحق الأب<sup>(١)</sup>.

ثالثا: المذهب الشافعي:

قال الشافعية فيمن أبانها زوجها بخلع أو بالثلاث لأربع سنين من وقت إمكان العلوق وقبل الطلاق وسواء أقرت أم لم تقر بانقضاء عدتها أن النسب حق الولد فلا يستطيع بإقرارها، وقال ابن سريج: "إذا ولدت لأكثر من أربع سنين فالولد منفي عنه بلا لعان، وحكم الرجعية كالبائنة عندهم. غير أن الشافعية اختلفوا في احتساب مدة السنين الأربع هل من مدة الطلاق أم من مدة انصرام العدة إلى قولين بالنسبة للرجعية:

(١) المدونة ٤٢٢/٢ - ٤٤٣.

الأول: وهو الأظهر تحسب من وقت الطلاق لأنها كالبائن في الوطء.

الثاني: من وقت انصرام العدة وهو الأصح عند الأكثرين وحكوه عن الشافعي رحمه الله فلو أتت به لأكثر من أربع سنين من انقضائها لم يلحقها فتصير كما لو بانّت بالطلاق؟ أما إذا تزوجت بزواج بعد انقضاء العدة فحكمها كما في الرجعية<sup>(١)</sup>.  
رابعا: مذهب الحنابلة:

وهو أقرب للحنفية من غيرهم حيث قالوا إن مدة احتساب أقصى الحمل تعتبر من الطلاق فلو أقرت بانقضاء العدة "أي البائنة" وفي وقت الحمل يحتمل أن تنقضي به العدة وأتت بولد لأقل من ستة أشهر من يوم إقرارها بالإقرار فإن النسب يلحق بالمطلق إن كان لأقل من أربع سنين من وقت الطلاق لحصول اليقين بأنها لم تحمل بعد انقضاء عدتها، وإذا جاءت به بعد انقضاء عدتها.

وأما إذا لم تقر بانقضاء العدة وكانت ولادتها لأربع سنين أو في خلالها أو أقلها فإن النسب يلحق بالمطلق عما جاءت به لأربع سنين من وقت الطلاق، وإن أتت به لأكثر من أربع سنين فإن الولد لا يلحقه لأنه قطعاً ليس منه وينتفي منه بغير لعان لأن العلوق كان بعد زوال الزوجية<sup>(٢)</sup>.

### المطلب السادس: موقف البصمة الوراثية من الفراش

في هذا المطلب أتناول بيان البصمة الوراثية وأثرها علي الفراش باعتباره أقوى أدلة إثبات النسب، فلقد أجمع الفقهاء السابقون والعلماء المعاصرون علي أن الفراش يعتبر أقوى الأدلة وذلك أثناء قيام الحياة الزوجية الصحيحة وتوفرت الشروط اللازمة له.

ولبيان موقف البصمة الوراثية من هذا الدليل القوي، فإني رأيت من الضروري طرح أقوال العلماء المعاصرين حول موقف البصمة الوراثية من الفراش، مع ذكر

(١) روضة الطالبين ٦/٣٥٤ - ٣٥٥.

(٢) كشف القناع ٥/٤٢٢ - الكافي ٣/١٩٤ - مجد الدين أبي البركات - المحرر في الفقه علي مذهب أحمد بن حنبل - مكتبة المعارف - الرياض - طبعة ثانية - ١٩٨٤ - الجزء الثاني - ص ١٠٢.

الحالات التي يرونها مناسبة في استعمال البصمة الوراثية، ثم بعد ذلك أقوم بتوضيح رأيي في مواقف البصمة الوراثية من الفراش.

أولاً: أقوال العلماء في موقف البصمة الوراثية من الفراش:

يقول أحد العلماء حول البصمة الوراثية والفراش: "القاعدة الأساسية هي أن لا يعلو علي الفراش شيء من الأدلة سوى اللعان الذي حصر الله فيه جواز نفي النسب الثابت به"<sup>(١)</sup>.

والدكتور وهبة الزحيلي حيث قال: "وتقدم علي البصمة الوراثية الطرق المقررة في شريعتنا لإثبات النسب كالبينة والاستلحاق وبالفراش أي علاقة الزوجية لأن هذه الطرق أقوى في تقدير الشرع فلا يلجأ إلي غيرها من الطرق كالبصمة الوراثية والقيافة إلا عند التنازع في الإثبات أو عدم الدليل الأقوي"، وقال الدكتور نصر فريد: "وعلي ذلك فإن أدلة ثبوت النسل من الفراش والبينة أو الشهادة والإقرار إذا وجد كلها أو بعضها فإنها تقدم علي البصمة الوراثية أو القيافة"<sup>(٢)</sup>.

هذا ولقد وضع علماء العصر بعض الحالات التي يرون فيها جواز استعمال البصمة الوراثية أثناء قيام الفراش، وهذه الحالات هي:

الحالة الأولى:

الشك في أقل مدة الحمل وهي ستة أشهر من وقت الدخول<sup>(٣)</sup>، فهنا يمكن للبصمة الوراثية تقلد هذه الحالة، وسبق أن بينت أن الجميع متفق على أن أقل مدة الحمل هي ستة أشهر ولكن اختلفوا في مدة اعتبارها من الدخول أو من العقد، والذي رجحته هو قول الجمهور وهو الدخول وإمكان التلاقي بين الزوجين<sup>(٤)</sup>.

(١) دكتور علي القرة داغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ١٨.

(٢) دكتور نصر فريد واصل - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع سابق - ص ٢٦.

(٣) دكتور علي القرة داغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ٢٤.

(٤) انظر تفصيل هذا في الفصل الثاني من هذا البحث.

يقول العلماء المعاصرون إذا ما شك إنسان في زوجته منذ يوم دخل بها هل أقل من سنة أو أكثر ولم يستطع الجزم بهذا فإن البصمة الوراثية تستطيع كشف غموض هذه المسألة وذلك بأن تؤخذ عينة دم من الجنين ويتم مطابقتها مع الصفات الوراثية بالنسبة للأم والأب فإن كانت الصفات الوراثية في الطفل تخالف الصفات الوراثية التي في الأب فهذا دليل أن الابن ليس من هذا الزوج وأن المدة هذه ليست مدة شرعية، لأنه كما ذكر أهل المعرفة أن البصمة الوراثية تعتبر وسيلة إثبات ونفي بنسبة مائة بالمائة وأن نتائجها يقينية لا تختمل الشك والتردد<sup>(١)</sup>.

وقد أقر أهل الطب حجية البصمة الوراثية وقبلها علماء الشرع بصدر واسع ومما أثبتته الطب أنه من المستحيل وجود تطابق بين بصمتين بشكل تام حتى ولو كانا توأمين من بويضة واحدة ونسبة احتمال تطابق بصمتين هي (١) من (٦٤) مليار إنسان، وهذا العدد من الاستحالة أن يتوفر على وجه الكرة الأرضية<sup>(٢)</sup>.

إذاً فهذه هي الحالة الأولى التي يبرز فيها دور البصمة الوراثية لمعرفة نسب الولد حيث لا دليل ولا شهادة ولا استلحاق إلا البصمة الوراثية.

#### الحالة الثانية:

وهي حالة نسب الولد الناتج عن الوطء بشبهة أو من النكاح الفاسد، مثل الشغار والمتعة أو أن تتزوج المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها فهل ينسب ولدها إلى زوجها الثاني أم إلى السابق<sup>(٣)</sup>.

ففي هذه الحالة كان يمكن الاحتكام سابقاً إلى القیافة لأنها علم بدائي قديم ولكن ما العمل في حالة عجز القیافة عن معرفة الشبه بين الولد وأبيه في هذه الحالة تكون

(١) دكتور وهبة الزحيلي - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع السابق - ص ٦.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) دكتور نجم عبد الله عبد الواحد - البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب إثباتاً أو نفياً - مرجع سابق - ص

١٧ - وانظر الدكتور علي القره داغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ٢٤.



البصمة الوراثية أقوى بكثير من القافة وهذه هي الحالة الثانية.

وأما الحديث عن القافة فسأذكره لاحقاً وما يهمني هو موضوع الفراش وقد سبق أن بينت أن النكاح الفاسد كالصحيح عند الفقهاء ويثبت به النسب<sup>(١)</sup>.

غير أنني أود الإشارة إلى أن من أخذ بالقيافة بقول اثنين إذا اشتبه عليهما الأمر فقد يضيع نسب الولد. فهنا يبرز دور البصمة الوراثية في معرفة معرفة نسب هذا الولد الذي اشتبه أمره على القائفين فعن طريق البصمة يمكن معرفة نسب هذا الولد، أما كون الولد يضيع نسبه<sup>(٢)</sup>، فهذا ليس من منهج الشرع بل العكس من هذا فإن الشرع يتطلع لأدنى سبب في إثبات النسب بدليل أن الحنفية يثبتون النسب بمجرد العقد ولو لم يلتق الزوج والزوجة حفاظاً على عدم إضاعة الأنساب.

وفي جميع الحالات التي تلحق بهذه الحالة سواء في النكاح الفاسد أو من وطئت في طهر لم يصحبها فيه الزوج واعتزلها وأتت بولد لسته أشهر من حين الوطء ومن تزوجت في عدتها ظانة أن عدتها انقضت من الأول، ففي هذه الحالة فإن البصمة الوراثية تلعب دوراً كبيراً في معرفة الأب الحقيقي.

الحالة الثالثة: وهي تتبع الحالة الثانية وذلك فيما إذا تساوت البيّنات أو تعارضت الأدلة كالشهود وغيره، فهنا تلعب البصمة الوراثية دورها في حسم قضية النزاع الدائر بين الزوج والزوجة، فيما إذا ادعت المرأة الولد على فراش وكان قد جامعها ثم سافر وحضر بعد زمن طويل فوجدها ولدت فقال هذا ليس ابني فعند هذه الحالة وهي حالة تعارض البيّنات أو تساويها كمن شهد له قائفان وشهد للآخر قائفان في هذه الحالة يقدم الدليل الأقوى على الأضعف دليلاً<sup>(٣)</sup>، فيقدم الفراش على البصمة الوراثية والقيافة

(١) بدائع الصنائع ٤٦٧/٨ وفيها "إن العقد الفاسد ملحق بالصحيح في إثبات النسب" كتاب الدعوى.

(٢) القائلين بضياغ نسب الولد هم الشافعية والحنابلة في رواية هم. انظر: أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي - أشلى المطالب شرح روض الطالب - المطبعة الميمنية - مصر - ١٣١٣هـ - الجزء الرابع - ص ٤٣٣ - الكاوي ٢٩٠/٣ - المحرر في فقه الإمام أحمد ١٠٢/٢.

(٣) انظر تعارض أقوال القائفين روضة الطالبين ٤/٥٠٥ - ٥٠٨ - كشف القناع ٤٢٣/٥.

بالنسبة للزوج المسافر لأن الفراش قائم وليس له نفيه إلا باللعان.

أما إذا تساوت القيافة فتقدم البصمة الوراثية على القيافة لصدق نتائجها ولكن إذا كان العكس بأن تساوى خبران في البصمة الوراثية واختلفا فيما بينهما فقال الأول هو لفلان وقال الخبر الثاني هو لفلان في هذه الحالة يقول العلماء يقدم الأول على الثاني لأن نسبه ثبت بالأول فلا يلتفت للثاني<sup>(١)</sup>.

مجموع الحالات التي يراها العلماء في البصمة الوراثية والفراش:

- ١- زواج المطلقة أو الأرملة قبل انقضاء عدتها، حيث تكون الحيرة إن كانت المرأة حاملاً من زوجها السابق أم اللاحق.
- ٢- نسب الولد من المطلقة طلاقاً رجعيّاً أو بائناً أو متوفى عنها زوجها هل ينسب للزوج أم لا؟ ومدار الاختلاف هو هل أتت به في أقصى أو أدنى مدة الحمل؟.
- ٣- نسب الوطء بالشبهة وهو أن يطأ امرأة حرام عليه وطؤها دون أن يعلم ذلك.

٤- نسب الولد من النكاح الفاسد غير الصحيح (مثل زواج المتعة....).

٥- إذا ادعت المرأة على فراش زوجها ورفضه هو فمثلاً جامع زوجته ثم سافر ثم حضر بعد زمن طويل فوجدها قد ولدت فقال ليس ابني.

٦- اختلاف الزوج مع زوجته وادعائه أن الحمل قد حدث قبل الزواج بها وبالتالي فليس منها فحينئذ يعرض الأمر على البصمة الوراثية، وكذلك بالنسبة لزوجته المطلقة التي ولدت ولداً فادعى الزوج أن الحمل قد جاء في غير المدة المعتبرة شرعاً ونفت الزوجة ذلك<sup>(٢)</sup>.

(١) دكتور عمر السبيل - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية - مرجع سابق - ص ٣٩.

(٢) دكتور علي محي الدين القرة داغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ٤٣ - دكتور نجم عبد الله عبد الواحد - البصمة الوراثية وتأثيرها - على النسب أثباتاً ونفيّاً - مرجع سابق - ص ١٧.

### رأي الباحث في البصمة الوراثية والفراش:

وبعد أن بينت أقوال المعاصرين والحالات التي يرونها جائزة، أن البصمة الوراثية لا يجوز استعمالها في فراش الزوجية سواء كان صحيحاً أو فاسداً أو في مرحلة الشك نهائياً، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: يقول الشوكاني في السيل الجرار "مهما كان الفراش ثابتاً شرعاً كان الولد لاحقاً قطعاً"<sup>(١)</sup>، وكما هو معروف عند جمهور أهل العلم أن الزواج الفاسد يلحق فيه النسب كما يرى بعض العلماء أن الزواج الفاسد من آثاره ثبوت نسب الولد من الرجل إذا حصل حمل من ذلك الدخول - لماذا؟ قال: "احتياطاً لإحياء الولد وعدم تضييعه"<sup>(٢)</sup>، فإذا كان النسب يلحق في الزواج الفاسد فمن باب أولى أن لا يتزعزع في الصحيح لأن إدخال البصمة الوراثية فيه سوف يزعزع الثقة بين الزوجين.

ثانياً: ويقول ابن قدامة أيضاً "لأن الفراش سبب ومع وجود السبب يكفي بإمكان الحكمة واحتمالها، فإذا انتفى السبب وآثاره، فينتفي الحكم لانتفائه ولا يلتفت إلى مجرد الإمكان لأن لحوق النسب مبني على التغليب، وهو يثبت بمجرد الإمكان وإن كان لم يثبت الوطء، وقال أيضاً: "ولو أتت امرأته بولد يمكن كونه منه ويمكن أن يكون من غيره ألحقناه به ولم نقطعه عنه احتياطاً لنفسه.

ثم وضع بعد ذلك قاعدتين عظيمتين فقال:

أ- كل موضع لا لعان فيه فالنسب لاحق فيه.

ب- كل من درأت عنه الحد ألحقت به الولد"<sup>(٣)</sup>.

(١) السيل الجرار ٢/٤٠٢.

(٢) دكتور أحمد فراج حسين - أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية - ص ١٢١.

(٣) المغني لابن قدامة ١٠/٦٢٥ - ٦٥٠. مسألة ١٣٣٣ و ١٣٣٤، وقول كل من درأت عنه الحد هو لأحمد بن حنبل.

ثالثاً: قال الإمام مالك:

أ- ما يشبه أن تلد له النساء إذا جاءت به لزم الزوج.

ب- وإذا جاءت بالولد لأكثر مما تلد له النساء لم يلحق به الولد<sup>(١)</sup>.

وعليه فإني أرى أن البصمة الوراثية لا يجوز استعمالها في الزواج الصحيح ولا الفاسد ولا الوطء بشبهة وهذا الأخير لا وجود له في هذا العصر إذ لا يعقل أن يُزف في هذا العصر امرأة لزوجها بالخطأ ويطأها علي اعتبار أنها زوجته، كما لا دخل للبصمة الوراثية في قضية الزوج المسافر الذي استبرأ زوجته بحیضة أو حیضتين ثم رجع من السفر فعلم أنها حامل ومثله في الزوج المسجون ومثله في الشك في أقل مدة الحمل وأكثره وذلك للحجة التي ذكرتها وهي حجة الشوكاني متى كان الفراش ثابتاً شرعاً كان الولد لا حق قطعاً وهذا ينطبق كذلك علي جميع المطلقات لأن الرجعية كالزوجة، ويطبق علي المطلقات أقوال الفقهاء من حيث المدة.

وقد يقول قائل إنك بهذه الطريقة تهضم حق الزوج؟ أقول إن الشريعة أعطت للزوج طريقاً آخر وهو اللعان الذي هو أقوى من الفراش لأن القوي يقابله أقوى منه كما يقول ابن القيم في ذلك: "وأما تقدم اللعان علي الشبه وإلغاء الشبه مع وجوده فكذلك أيضاً إنما هو من تقدم أقوى الدليلين علي أضعفهما<sup>(٢)</sup>" ففي هذه الحالة يجوز للزوج اللجوء إلي اللعان ونفي النسب للولد الذي لا يرغب فيه وهذا في جميع أحوال الزوج سواء أكان مسافراً أو مسجوناً أو غنياً أو طلق زوجته طلاقاً رجعياً أو لا رجعة فيه لأن الإسلام أعطاه هذا الحق فلا ينبغي منع الزوج من اللجوء إليه إكتفاء بتحليل طبي لا يقوم علي اليقين.

أما مسألة الشك فإن العلماء متفقون علي أن الشك ضد اليقين وخلافه وهو مطلق

(١) مدونة مالك بن أنس - المجلد الثالث - الجزء الثاني - ص ٤٤٢.

(٢) زاد المعاد لابن القيم - ١٦٤/٤.

التردد وقيل إنه التردد بين النقيضين بلا ترجيح لأحدهما وهو الوقوف بين الشكيتين لا يميل القلب إلي أحدهما<sup>(١)</sup>. وهذا هو حال الزوج الشاك في حمل زوجته هل منه أم هو زني؟ لكن ليس عنده دليل لأنه شك فإما أن يأتي بينة أو أن المرأة تقر، وقد يقول قائل إن الزوج لا يملك دليلاً وتحليل البصمة الوراثية دليل للزوج؟ أقول هل المتهم مجبر أن يأتي بدليل ضده كتخليفه مثلاً؟ إذا كانت القوانين الوضعية ترفض تحليف المتهم حتى لا يجبر بتقديم دليل ضد نفسه فمن باب أولي في الشرع ألا تجبر الزوجة علي التحليل الطبي لإدانتها بمجرد شك من الزوج وليس يبين لأن اليقين هو العلم الذي لا تردد معه وهو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت<sup>(٢)</sup>.

يقول الكاساني الحنفي عند حديثه عن نسب المطلقات أيضاً "الفراش كان ثابتاً يبين لقيام النكاح والثابت يبين لا يزول إلا يبين مثله"<sup>(٣)</sup> ويقول الإمام الشافعي "الأصل ما انبني عليه الإقرار أي أعمل اليقين وأطرح الشك ولا استعمل الغلبة"<sup>(٤)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فإن هناك بعض الأسئلة نحتاج إلي أجوبة ومنها، لماذا انفرد الحنفية بثبوت النسب بمجرد العقد؟ لماذا وضع الفقهاء القدامي مدة أقل الحمل وأقصاه؟ لماذا شرع الله الملاعنة الشرعية بين الزوجين؟ لماذا رفض القضاء العربي الاحتكام إلي البصمة الوراثية عند وجود العلاقة الزوجية؟ أليست هذه دلائل قوية تدل علي عظمة ومكانة هذا الدليل القوي وهو الفراش؟ ألم يقل الله سبحانه وتعالى في القرآن العظيم: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)<sup>(٥)</sup> أليس الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة هم أهل

(١) انظر تعريف الشك: الشيخ محمد الزرقا - شرح القواعد للزرقا - دار القلم - دمشق - الطبعة السادسة -

٢٠٠١ - ص ٧٩ - دكتور إسماعيل بن حسن علوان - القواعد الفقهية الخمس الكبرى "رسالة دكتوراه" - دار

ابن الجوزي - الرياض - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠ - ص ١٩٥.

(٢) انظر المرجع السابق في تعريف الشك.

(٣) بدائع الصنائع ٤/٤٨٥.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٢٠.

(٥) سورة الأنبياء - آية (٧).

الذكر؟ لماذا وضع الفقهاء عدة قواعد لضبط النسب كما قال ابن القيم المقولة المشهورة: "والشارع متشوف إلى اتصال الأنساب وعدم انقطاعها ولهذا اكتفى في ثبوتها بأدني الأسباب من شهادة المرأة الواحدة علي الولادة والصدعوي المجردة مع الإمكان وظاهر الفراش"<sup>(١)</sup>؟

ومع تقديري لعلمائنا الأفاضل، إلا أنني أقول لماذا أجمع الفقهاء علي أن الولد للفراش؟ وما هي الفائدة التي سيجنيها الزوج من إجراء البصمة الوراثية في حالة الشك أو غيرها من الحالات التي تم ذكرها؟ ما هي الحكمة التي من أجلها شرع الله اللعان؟ إن إقدام الزوج علي استعمال البصمة الوراثية في حالة وجود الفراش لا يخلو إلا من أمرين، الأمر الأول: أن النتيجة قد تأتي لصالحه ولصالح نسبه وشرفه وعرضه، وبالتالي يطمئن قلبه، في هذه الحالة يكون قد أساء الظن علي امرأة مسلمة، وهي زوجته والأصل عدم زناها، وقد يكون استدان من الغير قيمة التحليل البيولوجي الباهظ وحمل نفسه ما لا يطيق.

الأمر الثاني: أن تأتي النتيجة سلبية فاضحة للزوجة، وتثبت عدم شرعية الولد، في هذه الحالة أيضاً من الأصل أن لا يقدم علي التحليل، لأن اللعان موجود، فلا داعي أصلاً للتحليل البيولوجي، لأنه في نهاية الأمر سيضطر إلى نفيه، فلماذا كل هذه المشقة، إذ الولد والزوجة ليسا محطة تجارب.

### تحويل محل النزاع بين البصمة الوراثية والفراش:

ولما كان الفراش هو من أقوى الأدلة وأوكدها علي ثبوت النسب باعتباره الركن الأساسي والعمود الفقري الذي تقوم عليه كل أسرة في المجتمع الواحد ونظراً لما يتمتع به هذا الدليل القوي استنبطه العلماء من قوله تعالى: (وفرش مرفوعة)<sup>(٢)</sup>. وقوله

(١) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية - مرجع سابق ص ٢٨١.

(٢) سورة الواقعة - آية (٣٤).

تعالى: (هن لباس)<sup>(١)</sup>، فإني رأيت أن أقوم بتحرير هذه المسألة.

وقد وجدت أن الفقهاء قد ترصدوا لأدني الأسباب في سبيل إلحاق الولد بأبيه ومن هذه الأسباب ظاهر الفراش وأقل وأقصى مدة الحمل، ولما يتمتع به الفراش من حصانة وعفة.

ويمكن القول أن كل نسب قائم علي الفراش ويقبل اللعان، فلا أثر للبصمة الوراثية عليه ومعني هذا أنه متى كان الفراش قائماً ويقبل اللعان فلا يجب أن يعارضه ما هو أضعف منه، أو بمعنى آخر أن هناك خمسة أمور لا تقوي علي معارضة الفراش وهذه الأمور هي الشبه والقافة والشبهة والقرعة والبصمة الوراثية المقيسة علي القافة من باب أولي، فإذا وجدت إحدي هذه الأمور وكان الفراش قائماً ويقبل اللعان، فالنسب ثابت ويلحق بصاحب الفراش ولا ينتفي إلا باللعان.

والدليل عليه في حديث الولد للفراش وقوله، فلما رأي الشبه بعتبة وقوله عليه الصلاة والسلام: "واحتجني عنه يا سودة" فالرسول الكريم صلي الله عليه وسلم ألغى الشبه بالزاني مع وجود الفراش وأخذ بالشبه لزوجته سودة، وهذا كما علق عليه ابن القيم بأنه إعمال الدليلين وهو عند الأصوليين كذلك، فقال: "فأعمل أمر الفراش بالنسبة للمدعي وأعمل الشبه بعتبة بالنسبة إلي ثبوت المحرمية بينه وبين سودة وهذا من أحسن الأحكام وأبينها ولا يمنع ثبوت النسب من وجه دون وجه وعلق الشوكاني فقال: "وأمره لسودة بالاحتجاج علي سبيل الاحتياط والورع والصيانة لأمهات المؤمنين"<sup>(٢)</sup>.

قال ابن الملقن فحكم في ظاهر الشرع في إلحاق النسب وبالورع في

(١) سورة البقرة - آية (١٨٧).

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ٢٩٧/٦ - والطرق الحكمية لابن القيم ص ٦٨٠ - وجاء فيها "وحيث اعتبرنا الشبه في لحوق النسب فلنما ذلك إذا لم يقاومه سبب أقوى منه ولهذا لا يعتبر مع الفراش بل يحكم بالولد للفراش وإن كان الشبه لغير صاحب الفراش". وانظر أيضاً المحلى لابن حزم في حديث الولد للفراش ٣١٥/١١ مسألة ٢٠١٦.

### الاحتجاب<sup>(١)</sup>.

ودليل آخر علي عدم اعتبار الشبه عند وجود الفراش هو حديث الرجل الذي قال له الرسول لعله نزع عرق فلم يقبل الرسول منه الشبه بالشك.

وهذا الدليل هو ما بلغني كثيراً من أقوال العلماء المعاصرين الذين طالبوا بالتحليل لمجرد الشك كالرجل المسافر عن زوجته ووجدها حاملاً من غير جماع منه، أو الزوج المسجون مثلاً أو العنين أو العقيم، فالشك كما أُلغي في العبادات أُلغاه الرسول الكريم في نسب الولد. قال ابن القيم: "إنما لم يعتبر الشبه هاهنا لوجود الفراش الذي هو أقوى منه، كما في حديث ابن أم زمة، بل في الحديث ما يدل علي اعتبار الشبه. فإنه صلي الله عليه وسلم أحال علي نوع آخر من الشبه وهو نزع العرق وهذا الشبه أولى لقوته بالفراش"<sup>(٢)</sup>.

ولو تمعنّا في الأحاديث النبوية لوجدنا أن الرسول صلي الله عليه وسلم لا يقيم حكمه إلا علي يقين وصدق لقوله تعالى: (إن بعض الظن إثم)<sup>(٣)</sup>. فعندما لم يقبل الرسول نفي النسب بمجرد اختلاف اللون قبله من هلال ابن أمية حينما قال: "والله يا رسول الله لقد رأيت بعيني وسمعت بأذني ولينزلن القرآن ما يبرئ ظهري من الجلد" فترل القرآن ميرثاً لكل زوج يريد نفي ولده باللعان.

فالشك لا يقام عليه حكم شرعي، هذا من حيث الشك والشبه، أما من حيث الشبهة فإن الفقهاء متفقون جميعاً علي ثبوت النسب في الزواج الفاسد والوطء لشبهه وهو ما يؤيد أن الفراش لا يعارض بما هو أضعف منه، قال أحمد بن حنبل: "كل من درأت عنه الحد ألحقت به النسب"<sup>(٤)</sup> وهذا في الزواج الفاسد والوطء بالشبهة، فالذي

(١) الحافظ أبي حفص عمر الأنصاري المعروف بابن الملقن - الإعلام بفوائد عمدة الأحكام - دار العاصمة - الرياض - الطبعة الأولى - ٢٠٠٠ - الجزء الثامن - ص ٤٧٦.

(٢) الطرق الحكيمة، لابن القيم - ص ٢٨١.

(٣) سورة الحجرات - آية (١٢).

(٤) الغني ١٠/٦١٥.



لا يولد لمثله أو مقطوع البيضتين أو الخصيتين فراشه ثابت وقائم لكنهما لا ينجبان بالاتفاق، فينتفي الولد هنا بغير ملاعنة، وإذا انتفي الولد بغير ملاعنة، فلا أثر للبصمة الوراثية نهائياً، لأن الحكم أقيم علي حكم آخر وهو اختلال شرط من شروط ثبوت النسب وهو أن يولد لمثله، فلما انعدم هذا الشرط كان منفيًا بغير لعان، فما دور البصمة الوراثية إذاً هنا؟

فكل من قام فراشه يقبل اللعان، فلا أثر للبصمة الوراثية نهائياً ومثال آخر كمن رضي بالولد وهنئ بالدعاء، وفراشه قائم لكنه لا يقبل اللعان، نظراً لوجود إقرار من الزوج ورضاه بالولد أحل بشروط الملاعنة، فما فائدة البصمة الوراثية هنا؟؟ إلا الفضيحة مثلاً أو تعبئة صناديق عنوانها "هل من مزيد" (١).

وحاصل الأمر أن كل نسب قائم بالفراش ويقبل اللعان لا أثر للبصمة الوراثية فيه "وهذا القول ينطبق علي جميع الزوجات والمطلقات والأزواج فمنهم العقيم ومنهم العنين والمحبوب والمسافر والمسجون وحتى أطفال الأنابيب والتلقيح الصناعي، وهذا الأخيران فراشه ثابت وقائم غير أن طريقة الإنجاب اختلفت نوعاً ما، وشرطهما أن يكونا من نفس الزوجين، وهذا لا يهدر من قيمة الفراش ولا يوهن من قوته، وأما فراش المحبوب والعقيم والعنين والزوج المسافر، فأقول:

١- أن الفقهاء حسموا هذه القضية عن التلاعب بها من قبل فقالوا إن النسب يثبت من المحبوب إذا أتت به الزوجة في المدة التي حددوها لمعرفة النسب كما أوضحت سابقاً وهي سنتان عند الحنفية وثلاث عند الحنابلة والشافعية وخمس عند مالك، وبالتالي يثبت النسب منه أي المحبوب في هذه المدة ولا ينتفي منه إلا باللعان.

٢- أن المحبوب هو في النهاية زوج وله فراش قائم فما جه إجراء البصمة الوراثية علي فراشه طالما أن الإنجاب منه حاصل بقذف الماء فكان العلوق بقذف الماء وهو كالعينين سواء في الحكم، فإذا ما أراد نفي الولد فله ذلك باللعان.

(١) سورة ق - آية (٣٠).

٣- إدعاء الزوج المحبوب أو العنين أو حتي السليم من العلل علي زوجته غالباً هو ظن وتخمين والله يقول عن الظن (إن بعض الظن إثم)<sup>(١)</sup> والأصل أن يقام الدليل بالبينة الواضحة لإدانة الزوجة، والبصمة الوراثية ما هي إلا قرينة لا ترقى للقطع واليقين.

٤- البصمة الوراثية كما ذكرت سابقاً ما هي إلا سلاح ذو حدين أحدهما سلمي والآخر إيجابي سواء علي الزوج أو الزوجة فإن كان سلبياً مع الزوج تفاقمست هذه المشاكل والضعينة الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلي اشتعال حمية الزوج ومن ثم الانتقام من الزوجة لأنها ألحقت العار به وإن كان إيجابياً مع الزوجة فلا حاجة للعان ولا للبصمة الوراثية لأن الولد شرعي.

وأما عن العنين هو في نهاية الأمر زوج يمتلك الآلة، فإذا ما أتينا إلي الحكم الفقهي فإنه يضرب له عام لاختبار علته، هذا فضلاً عن أن المرأة إذا أصابها الزوج ولو مرة واحدة فلا خيار للزوجة في الطلاق عند أكثر أهل العلم ولست الآن بصدد علاج مسألة الخيار ولكن الجواب علي تلك القضية من أن الزوج إذا ادعي أنه عنين وإن هذا الولد ليس منه فإنه ينطبق عليه قول الرسول صلي الله عليه وسلم: "الولد للفراش" لأن العنين زوج وحصول الإنجاب منه وارد وإنما لعله مرضية ككبر سن أو حياء أو خوف أصبحت لديه عنة والعنة لا تحول دون الإنجاب.

يقول ابن قدامة: ولو أتت امرأته بولد يمكن كونه منه ويمكن أن يكون من غيره ألحقناه به احتياطياً ولم نقطعه عنه احتياطياً لنفيه، لأن لحوق النسب مبني علي التغليب، وهو يثبت بمجرد الإمكان وإن كان لم يثبت الوطء ولا ينتفي لإمكان النفي<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما أثبتته الطب بأن عدم الانتصاب "العنة" يؤدي إلي فقدان إمكانية وصول السائل المنوي إلي المهبل وهذه نتيجة أمراض عضوية كالسكري فعدم قدرة العنين علي

(١) سورة الحجرات - آية (١٢).

(٢) المغني لابن قدامة - ٦٦١/١٠.

الوطء ليس معناه عدم قدرته علي الإنجاب ويمكن الحصول علي الماء منه بأي وسيلة وزرعه في الرحم لتتكون منه نطفة الجنين<sup>(١)</sup> وهذا ما ذهب إليه ابن عابدين في حاشيته من أن العنين يثبت نسبه مع بقاء عنته بالسحق والاستدخال<sup>(٢)</sup>.

وأما ما يخص الخصي فحكمه كحكم المجبوب والعنين سواء، فإذا كان مقطوع الذكر والأنثيين معاً انتفي الولد من غير لعان وبالتالي لا داعي للبصمة الوراثية إلا للتأكد من خيانة الزوجة من عدمه، وهذا ما لم تأمر به الشريعة الإسلامية لأن الستر مطلوب ولأن مقطوع الذكر والأنثيين معا لا يتأقي منه الإنزال كما هو مذهب الشافعية؟ وأما إن كان مقطوع الذكر دون الأنثيين أو باقي الذكر ومقطوع إحدى الأنثيين فإن الولد يلحقه ولا ينتفي إلا باللعان كما هو رأي الجمهور لأن الشريعة متشوفة لإثبات النسب.

### المبحث الثاني: البيئة وأثرها في إثبات النسب

تعتبر البيئة أحد أدلة الإثبات الشرعية المجمع على صحة العمل بها، كما نقل ذلك ابن القيم في إجماعه السابق، وتعتبر إحدى الطرق عند الفقهاء في إثبات النسب، ولما كان لأثرها في إثبات النسب أكبر الأهمية فقد أولاهها الفقهاء اهتماماً كبيراً، فأدرجوا من خلال البيانات ما يسمى في الفقه الإسلامي بالقرائن والتي تعتبر إحدى الطرق التي استعملها الفقهاء في إثبات الحقوق لأصحابها أو لإقامة الأحكام القضائية على مرتكبي الجرائم آنذاك.

ونظراً لقوة العلاقة التي تربط البصمة الوراثية مع القرائن والبيئة، فلني سأقوم في هذا

(١) دكتور فؤاد مرعي - موسوعة الحمل والولادة - مرجع سابق - ص ١٦٠ - دكتور سبزو فاخوري -

العقم عند الرجال والنساء - مرجع سابق - ص ٧٨.

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٩٦/٣.

المبحث بالتعرض إلى تكييف البصمة الوراثية، هل هي قرينة أم دليل قطعي؟ ومن ثم سأتناول قرينة الحمل بلا زوج، وعلى اعتبار أن هذه القرينة قرينة قوية ولها صلة بموضوع النسب من خلال المطالب الآتية:

### المطلب الأول: إثبات النسب بالبينة عند الفقهاء

تعتبر البينة من إحدى طرق إثبات النسب شرعاً وباتفاق العلماء ذكر ذلك ابن القيم حيث قال: فأما ثبوت النسب فجهااته هي الفراش والاستلحاق والبينة والقافة، فالثلاثة الأولى متفق عليها<sup>(١)</sup> فما معني البينة لغةً واصطلاحاً؟ وهل يثبت النسب بالبينة وما هي الشروط الواجب اعتبارها لإثبات النسب بالبينة؟

#### أولاً: المعني اللغوي للبينة:

البينة: من التبيين: بمعنى "الإيضاح والوضوح" وبأن بيأناً اتضح فهو بين وبينته وتبينته: بمعنى أوضحته وعرفته: وفي المنجد البينة هي جمع بينات: ومؤنث البين؛ بمعنى الدليل والحجة<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: المعني الشرعي للبينة: تعددت المصطلحات الفقهية لمعني البينة وتعريفها إلى عدة معانٍ مختلفة بين الفقهاء:

فعرفها ابن فرحون وعلاء الدين الطرابلسي بأنها "اسم لكل ما يبين الحق ويظهره وسمي النبي ﷺ الشهود بينة لوقوع البيان بقولهم وارتفاع الإشكال بشهادتهم كوقوع البيان بقول الرسول عليه السلام"<sup>(٣)</sup> ووافق هذا التعريف لابن فرحون تعريف ابن القيم؛ قال: "إن القرآن جاء بما أي البينة بمعنى الحجة والدليل والبرهان مفردة ومجموعة

(١) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكيمة من السياسة الشرعية - ص ١٧.

(٢) انظر التعريف اللغوي للبينة في قواميس اللغة: لسان العرب ١ / ٥٦٣ - القاموس المحيط ١٥٥٤ - المنجد في اللغة والأعلام - ص ٥٧ - طلبة الطلبة للنسفي - ص ٢٧٦.

(٣) تبصرة الأحكام ١ / ١٦١ - وانظر: علاء الدين بن حسن الطرابلسي - معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - الطبعة الثانية - ١٩٧٣ - ص ٦٧.

ويدخل في البينة الإقرار<sup>(١)</sup>.

وعرفها ابن حزم الظاهري فقال: "البينة كل ما قال قائل من المسلمين أنه بينة"<sup>(٢)</sup>. وعرفها ابن قدامة بأنها الشهادة وتسمى بينة لأنها تبين ما التبس وتكشف الحق فيما اختلف فيه"<sup>(٣)</sup> وذهب الحنفية والجمهور إلى أن البينة هي الشهود لأن بهم يبين الحق ويظهر<sup>(٤)</sup> غير أن ابن القيم الجوزية اعترض على من خص البينة بالشاهدين أو الأربعة أو الواحدة، وقال لم يوف مسماها حقه وقال إن البينة لم تأت في القرآن بمعنى الشهادة وإنما جاءت مراداً بها الحجة والدليل<sup>(٥)</sup>، وجاء في البدائع أن البينة: اسم لكل ما يبين الحق ويظهره سواء أكان أمارات أم قرائن أم شهوداً وقالوا: ونحن إذا استقرينا الشرع وجدناه قد اعتبر الأمارات والقرائن وأقامها مقام الشهود ومتى استبان الحق وأسفرت طريق العدل فثم شرع الله ودينه<sup>(٦)</sup>.

الخلاصة من هذه التعريفات:

يتبين لي من التعريفات السابقة أن البينة لها معنيان المعنى الأول: هي الحجة والدليل أو البرهان وهو تعريف في نظري مناسب للبينة، لأننا لو رجعنا إلى تعريفها اللغوي لتبين أن معناها اللغوي التبين والإيضاح والحجة أو البرهان وهما عكس الضلال والغبي لأنها ترشد إلى الصواب والصحة والإقناع والدليل على هذا هو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ

(١) ابن قيم الجوزية - الطرق الحكيمة من السياسة الشرعية - مرجع سابق - ص ١٧.

(٢) المحلى شرح المجلي ١٠ / ٢٧٠.

(٣) هذا قول الشيرازي في المذهب - انظر المذهب ٣ / ٤١٢ - الواضح في فقه الإمام أحمد - ص ٥٧٣.

(٤) الطرق الحكيمة لابن القيم - ص ١٧ - إعلام الموقعين لابن القيم وجاء فيها "البينة في كلام الله ورسوله وكلام الصحابة اسم لكل ما يبين الحق فهي أعم من البينة في اصطلاح الفقهاء حيث خصوها بالشاهدين أو الشاهد واليمين" انظر: إعلام الموقعين ١ / ٧١.

(٥) بدائع الصنائع ٨ / ٤٣٠، انظر: دكتور أحمد الهنسي - الموسوعة الجنائية في الفقه الإسلامي - دار النهضة العربية - بيروت - الجزء الأول - ص ٢٦٧.

(٦) سورة البينة - آية (١).

الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ<sup>(١)</sup> وقد فسرها المفسرون أن الكفار من أهل الكتاب والمشركون لا يزالون في غيهم وضلالهم حتي جاءهم الحجة والبرهان الساطع وهي البينة<sup>(٢)</sup> وما هي البينة ﴿رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾<sup>(٣)</sup> أي أن البينة هي القرآن والرسول عليه السلام.

المعني الثاني: وهو الشهادة أو الشهود وهو قول الحنيفة والحنابلة حيث عرفها ابن قدامة وقال: "واشتقاق الشهادة من المشاهدة لأن الشاهد يخبره جعل الحاكم كما يشاهد المشهود عليه وتسمي بينة لأنها تبين ما التبس وتكشف الحق فيما اختلف فيه"<sup>(٤)</sup>.

وفي نظري أن معني البينة بمعني الحجة أو كل ما يبين الحق ويظهره يمكن قبوله وإذا لم توجد هذه البينة فإني أري الأخذ بالشهادة وهو المعني الثاني لأن البينة قد تكون غير شهادة وذلك كالبصمة الوراثية<sup>(٥)</sup>.

**ثالثاً: إثبات النسب بالبينة عند الفقهاء:**

اختلف الفقهاء فيما بينهم في بينة النسب على عدة أقوال كالآتي:

**القول الأول:**

يشترط في ثبوت النسب بالبينة أن يكون الشهود رجلين عدلين فلا تقبل شهادة

(١) تفسير بن كثير - تفسير القرآن العظيم - المكتبة التوفيقية - القاهرة - ج ١٠ - ص ٣٥٧ .

(٢) سورة البينة - آية (٢).

(٣) المغني مع الشرح الكبير ١٤ / ٨ .

(٤) المغني لابن قدامة ١٤ / ٨، وانظر - المغني على مختصر الخرقى - دار الكتب العلمية .

(٥) وهذا رأى بعض المعاصرين أمثال الدكتور محمد الزحيلي، حيث قال في رسالته "أن الأفضل أن تكون البينة أعم من لشهادة لاعتبار اللغة والعمل وعدم حصرها في طريق دون أخرى" انظر دكتور محمد الزحيلي - وسائل الإثبات في المعاملات المدنية والأحوال الشخصية رسالة دكتوراه - مؤسسة التعاون الجامعي للطباعة - جامعة الأزهر - الجزء الثاني ص ٥ .

النساء وذهب إلى هذا الشافعية والمالكية والحنابلة<sup>(١)</sup>.

### القول الثاني:

واشترطوا في ثبوت النسب بالبينة قول رجلين عدلين أو رجل وامرأتين وهذا قول الحنفية والزيدية<sup>(٢)</sup>.

### القول الثالث:

وهو قول الظاهرية، حيث اشترطوا في بينة الشهادة رجلين عدلين أو رجلاً وامرأتين عدول أو أربع نسوة أو امرأتين مع يمين المدعين وهذا رأى ابن حزم<sup>(٣)</sup>.

### أدلة الفريق الأول:

١- استدل الفريق الأول بأن ثبوت النسب بالبينة لا بد فيه من رجلين عدلين وهم الشافعية والحنابلة والمالكية بالكتاب:- قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup>.

وقوله تعالى: في الإشهاد على الرجعة: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوْيَ عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. وقالوا إن ما يطلع عليه الرجال غالباً من غير العقوبات كالنكاح والطلاق والرجعة والعق والبلوغ والإيلاء والظهار والنسب والرضا ع فإنه يثبت بشهادة رجلين عدلين لأن الله تعالى نص على شهادة الرجلين في الطلاق والرجعة والوصاية وقول الرسول ﷺ: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل"<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر في هذا على الترتيب: مغني المحتاج للخطيب ٦ / ٣٦٨ - المغني مع الشرح الكبير ١٤ / ١١ - زاد المعاد

٤ / ١٦٢ " وجاء فيه " الثالث البينة وهو أن يشهد شاهدين أنه ولد على فراشه - بداية المجتهد ٢ / ٦٨١ .

(٢) انظر كتب الحنفية: شرح فتح القدير ٧ / ٣٤٤ - بدائع الصنائع ٩ / ٥٤ - نصب الراية ٤ / ١٦٤ .

(٣) المحلى شرح المجلي ١٠ / ٢٦٦ .

(٤) سورة البقرة - آية رقم (٢٨٢) .

(٥) سورة الطلاق - آية (٢) .

(٦) أبي عبد الله بن إدريس الشافعي - مسند الإمام الشافعي - دار الكتب العلمية - بيروت - بدون طبعة

وتاريخ - ص ٢٩١ - ومن طريق البيهقي في السنن الكبرى ١٤٠٢٥ .

وعقب ابن رشد على ذلك وقال: "واتفقوا على أنه تثبت جميع الحقوق ما عدا الزني بشاهدين عدلين ذكرين من غير يمين إلا ابن أبي ليلى قال لا بد من اليمين<sup>(١)</sup>. وذلك لأن النسب أولى فقدم على المال لأن المقصود من المال الحصول عليه، وأما النسب فالمقصود إثباته فلا يثبت إلا بشاهدين بخلاف المال فإنه يثبت عند هذا الفريق الأول بشاهد عدل ذكر وامرأتين مع اليمين لقوله تعالى: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وروى مالك عن الزهري أنه قال: "مضت السنة بأنه لا تجوز شهادة النساء في الحدود ولا في النكاح ولا الطلاق"<sup>(٣)</sup> وجاء في المذهب علي تعقيب قول الزهري هذا "وقسنا عليها كل ما لا يقصد به المال ويطلع عليه الرجال"<sup>(٤)</sup>.

#### أدلة الفريق الثاني:

وهم الحنفية حيث قالوا إن النسب يثبت بينة الشهود من رجلين ذكرين عدلين أو رجل وامرأتين واستدلوا بما ذهب إليه الفريق الأول في الإشهاد على الطلاق والرجعة: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وقالوا إن الرجعة من توابع النكاح، فألحقت بقية التوابع به كالخلع والطلاق والولاء - والنسب<sup>(٦)</sup>. وقالوا في هذه الحالات تقبل شهادة الرجلين أو الرجل والمرأتين سواء كان الحق

(١) بداية المجتهد ٢ / ٦٨٢.

(٢) سورة البقرة - آية رقم (٢٨٢).

(٣) جاء في تلخيص الحبير من حديث الزهري "مضت السنة من رسول ﷺ والخليفين من بعده أن لا تقبل شهادة النساء في الحدود" وفي لفظ آخر "مضت السنة بأنه تجوز شهادة النساء في كل شيء لا يليه غيرهن": للمزيد انظر: تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير ٤ / ٣٨٠ رقم ٢٦٧٩ و ٢٦٨٠.

(٤) المذهب ٣ / ٤٥٢.

(٥) سورة الطلاق - آية رقم (٢).

(٦) شرح فتح القدير ٧ / ٣٤٤ - المبسوط ١٦ / ١١٤ مجمع الأنهر ٢ / ١٨٧.



مالاً أو غير مال مثل النكاح وتوابعه لقوله تعالى: (فَإِنْ لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ) <sup>(١)</sup>.

وخالفهم الشافعي رحمه الله حيث قال: لا تقبل شهادة النساء مع الرجال في الأموال وتوابعها لأن الأصل فيها لنقصان العقل واختلاف الضبط مما يعني عدم القبول لتصور الولاية في النساء والنكاح أعظم خطراً من المال <sup>(٢)</sup>.

واعترضوا على الشافعي وقالوا: إن جعل الشارع الاثنتين مقام الرجل ليس لنقصان الضبط ونحو ذلك بل لإظهار نقصان درجتهم عن الرجال ليس غير <sup>(٣)</sup>.

وأما حديث "شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع الرجال النظر إليه فهو عند الحنفية غريب وليس عندهم حجة وقال عنه الزيلعي غريب باطل <sup>(٤)</sup>.

وشهادة المرأة الواحدة جائزة فيما يطلع عليه الرجال كشهادة القابلة على الولادة فهذا حجة عندهم عدا الشافعي الذي اشترط الأربع نساء وذكر الزيلعي عن الزهري قال: "مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعبوهن وقال ومذهب أحمد كمذهبن.

وأما شهادة القابلة علي الولادة فهي جائزة عند الحنفية على التفصيل بينهما، فلو ولدت المعتدة مثلاً ولداً لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة إلا أن يشهد بولادتها رجلان أو رجل وامرأتان إلا أن يكون حملاً ظاهراً <sup>(٥)</sup>.

وأما أبو يوسف ومحمد فقالا: يثبت في الجميع بشهادة امرأة واحدة، لأن الحاجة لتعيين الولد أنه منها فيتعين بشهادتهما كما في حال قيام النكاح <sup>(٦)</sup> واختلف أيضاً أبو

(١) سورة البقرة - آية رقم (٢٨٢).

(٢) شرح فتح القدير ٧/ ٣٤٥ - روضة الطالبين ٨/ ٢٢٧ - الأم للشافعي ٧/ ٨٨ - الجزء ٨/ ٣٢٠.

(٣) شرح فتح القدير ٧/ ٣٤٥ - المبسوط ١٦/ ١١٥.

(٤) نصب الرأية ٤/ ١٦٥.

(٥) نفس المصدر السابق.

(٦) نصب الرأية ٣/ ٣٨٦.

حنيفة فقال في مسألة الرضاع "إنه لا تقبل شهادة النساء إلا مع الرجال، لأنها عنده من حقوق الأبدان التي يطلع عليها الرجال والنساء"<sup>(١)</sup>.

واستدل الحنفية كذلك بما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه "أنه أجاز شهادة النساء مع الرجال في النكاح ولم ينقل عنه أنه أنكر عليه أحد من الصحابة، فكان هذا إجماعاً بجواز ذلك"<sup>(٢)</sup>.

الفريق الثالث: وهم الظاهرية الذين اشترطوا في الشهود أن يكونوا إما رجلين مسلمين عدلين أو رجلاً وامرأتين، أو أربع نسوة أو رجلاً عدلاً وامرأتين مع عيّن الطالب.

واستدل ابن حزم الظاهري علي هذا كله فقال: وأما قول الرجلين في سائر الحقوق كلها أو رجل وامرأتان فإن الله تعالى يقول: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقول الرسول ﷺ في الأرض التي اختصم فيها رجل عنده قال له: "شاهدك أو يمينه ليس لك إلا ذلك"<sup>(٥)</sup>.

قال ابن حزم في رده على من حدد شهادة النساء مفردات في غير الحدود كالرضاع قال: "فلم يذكر الله تعالى ولا رسوله عليه الصلاة والسلام عدد الشهود

(١) بداية المجتهد ٢ / ٦٨٢.

(٢) بدائع الصنائع ٩ / ٥٥٥.

(٣) سورة البقرة - آية رقم (٢٨٢).

(٤) سورة الطلاق - آية رقم (٢).

(٥) رواه البخاري في الرهن ٣ / ١٨٧ - وفي الإيمان باب قوله تعالى: (إن الذين يشتركون به عهد الله وأيمانهم) ٨ /

١٧٢ - ورواه مسلم في الإيمان ١ / ٢٣١ رقم ٣٢ - ورواه أبو داود في الإيمان والنذور ٣ / ٢١٨ رقم ٣٢٤٣

- والترمذي في التفسير رقم ٢٩٩٦ - المحلى شرح المحلى ١٠ / ٢٦٦.

وصفتهم إلا في هذه النصوص فقط فوجب الوقوف عندها وأن لا تتعدي وأن لا يقبل فيما عدا ذلك إلا ما اتفق المسلمون على قبوله".

واعترض على من احتج بتخصيص ما لا يجوز أن ينظر إليه الرجال وقال هذا باطل، فما يحل للمرأة من النظر إلى عورة الرجل، إلا كالذي يحل للرجل من ذلك، ولا يجوز ذلك إلا عند الضرورة أو الشهادة كنظرهم إلى عورة الزانين والرجال والنساء في ذلك سواء<sup>(١)</sup>.

الرأي الراجح: وبعد عرض أدلة كل فريق من الأقوال السابقة وما صرح به من أدلة فأرى الرأي الراجح في ثبوت النسب بالبينة وهو القول الثاني وهم أهل الحنفية الذين اشترطوا شهادة رجلين عدلين أو شهادة رجل وامرأتين وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إن اشتراط الرجلين أو الرجل وامرأتين عند الحنفية، إنما جاء عن طريق النص وهو الكتاب لقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ ﴾<sup>(٢)</sup>، فهذا نص دال بعموم اللفظ، لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب<sup>(٣)</sup>، وإذا وجد النص فيجب العمل به والدليل أن الجمهور ومعهم الظاهرية، متفقون على أن الزني لا يثبت إلا بأربعة شهود<sup>(٤)</sup> لقوله تعالى: ﴿ وَاللَّائِي يَأْتِيَنَّ الْفَاحِشَةَ مِنْ نُسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> وقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ ﴾<sup>(٦)</sup>، فهذه دلالات نصية صريحة بعدد الشهود المطلوبين لإثبات البينة.

(١) المحلى شرح المجلي ١٠ / ٢٧٠.

(٢) سورة البقرة - آية رقم (٢٨٢).

(٣) عبد الرحمن السعدي - طريق الوصول على العلم المأمول - مرجع سابق - ص ٢٠٣.

(٤) الإجماع لابن المنذر - ص ١١٣ وما بعدها وجاء فيها "وأجمعوا على أن الشهادة على الزني أربعة لا يقبل أقل منهم، وأجمعوا على أن الحد لا يجب بيمين وشاهد".

(٥) سورة النساء - آية (١٥).

(٦) سورة النور - آية (١٣).

ثانيًا: وأما حجة الحنفية بالرجل والمرأتين فلأن هذه الجحة وسطية بين الفريقين، أى الفريق الأول والذي قيدها برجلين وبين الفريق الثالث والذي أطلقها على عنائها وهو ابن حزم بأربع نسوة أو امرأتين مع يمين المدعي؛ فحجة الحنفية هي الوسط بين هؤلاء الثلاثة وذلك لأنها منصوصة بنصوص صريحة واضحة الدلالة.

هذا ولما كان لموضوع البيئة الذي نحن الآن بصده أكبر الأهمية فيما يعرف بالقرائن التي لها علاقة قوية بالبصمة الوراثية، فقد رأيت من الضروري تسليط الضوء على موضوع القرائن وعلاقته بالبصمة الوراثية ذلك أن اعتماد أهل القضاء في أحكامهم القضائية إنما يكون في الغالب على الاستشهاد بالقرائن وهو الأمر الذي أولاه الفقهاء القدامى أكبر الاهتمام ونصوا عليه في كتب الفقه الإسلامي.

### المطلب الثاني: علاقة البصمة الوراثية بالقرائن

بما أن الأصل في كل دليل أن للقاضي الحق في تقديره في حدود القانون إلا ما استثنى فلا قرينة قانونية إلا بنص لأنه لا استثناء بغير نص، ولذلك تقرر أنه لا يجوز التوسع في القرينة القانونية ولا القياس عليها، لأن الاستثناء لا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه حتى لو كان القياس بحجة التطبيق من باب أولى<sup>(١)</sup>.

ومن المقرر في الشريعة الإسلامية أن الأدلة تبني على اليقين لا على الشك، ولما كان الأصل في الإنسان البراءة فإذا لم يكن ممكنًا القطع بما ينفي قرينة البراءة تعين الإبقاء عليها فهذه القرينة تعصم كل إنسان من العقاب إلى أن يقوم الدليل على إدانته ولا يكفي مجرد الشك مهما تكن درجته<sup>(٢)</sup>.

ومن ثم نبين معنى القرائن ومشروعيتها وحكمها وعلاقة البصمة الوراثية بها

كالتالي:

(١) دكتور أحمد نشأت - رسالة الإثبات - مرجع سابق - الجزء الثاني - ص ١٨٧.

(٢) مستشار على رسلان - نظام إثبات الدعوي وأدلته في الفقه الإسلامي والقانون - دار الدعوة للطبع -

الإسكندرية - طبعة أولى - ١٩٩٦ - ص ١٣٤.

### أولاً: معنى القرينة وأدلة مشروعيتها:

القرينة لغة: القرين جمع قرناء المقرون بآخر المصاحب والعشير والزوج والقرينة جمع قرائن مؤنث القرين الزوجة وهي ما يدل علي الشيء من غير استعمال فيه<sup>(١)</sup>. واصطلاحاً: بأنها الأمانة المعلومة التي تدل على أمر مجهول على سبيل الظن<sup>(٢)</sup>. وعرفتها مجلة الأحكام العدلية بأن القرينة القاطعة هي الأمانة البالغة حد اليقين<sup>(٣)</sup>. وعرفها الجرجاني الحنفي فقال: "القرينة لغة فعلية بمعنى المفاعلة مأخوذ من المقارنة وفي الاصطلاح أمر يشير إلى المطلوب"<sup>(٤)</sup>. وعرفها رجال القانون: أن القرينة هي استنباط واقعة مجهولة من واقعة معلومة أو هي استنتاج واقعة لا دليل عليها من واقعة قام دليل عليها<sup>(٥)</sup>. وقيل في تعريفها: بأنها الصلة الضرورية التي ينشئها القانون وقائع معينة أو هي نتيجة يتحتم علي القاضي أن يستنتجها من واقعة معينة<sup>(٦)</sup>. وغني عن البيان، أن الجمهور من الفقهاء قد اعتبروا القرائن الظاهرة والخفية وسائل إثبات إذا ما تحققت قوة الدلالة.

- 
- (١) المنجد في اللغة والإعلام - مرجع سابق - ص ٦٢٥ - المعجم الوجيز - مرجع سابق - ص ٥٠٠.  
(٢) دكتور عبد الحافظ عبد الهادي - الإثبات الجنائي بالقرائن "رسالة دكتوراه" - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٩١ - ص ١١٣.  
(٣) علي حيدر - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام - دار الجيل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩١ - الفصل الثاني - ص ١٠٩٢ م ١٧٤١.  
(٤) التعريفات للجرجاني - ص ٢٢٣ - القاموس الفقهي لأبي حبيب - ٣٠٢.  
(٥) دكتور عوض محمد عوض - المبادئ العامة في قانون الإجراءات الجنائية - مرجع سابق - ص ٧١٠.  
(٦) دكتور رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - مرجع سابق - ص ٧٢٦. وانظر أيضاً دكتور حمد نشأت دكتور أحمد نشأت - رسالة الإثبات - مرجع سابق - الجزء الثاني - ص ١٨٧.

ثانيًا: أدلة الجمهور علي الأخذ بالقرائن:

١- استدل الجمهور بقصة يوسف عليه السلام في قوله تعالى: ﴿وَجَاؤُوا عَلَى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾<sup>(١)</sup>.

قال ابن الفرس المالكي إن أخوة يوسف عليه السلام لما أتوا بقميصه إلي أبيهم تأمله فلم ير فيه خرقًا ولا أثر ناب فاستدل بذلك علي كذبهم. وقال القرطبي فاستدل الفقهاء بهذه الآية علي إعمال الأمارات في كثير من مسائل الفقه وأقاموها مقام البينة<sup>(٢)</sup>.

وعقب الكاساني الحنفي علي قوله: "إن كان قميصه قد من قبل" "وإن كان قميصه قد من دبر" قال: حكى الله تعالى عن الحكم بالعلامة عن الأمم السابقة ولم يغير عليهم، فصار الحكم بالعلامة شريعة لنا مبتدأة<sup>(٣)</sup> وشرع ما قبلنا شرع لنا ما لم يرد نسخ ولم يرد نسخ فيكون حجة.

٢- قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَا إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِّنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾<sup>(٤)</sup> هذا وقد أقام الفقهاء كثيرًا من الحدود والقصاص بمجرد وجود بعض القرائن التي لا شك فيها، وقد حكموا فيها بناءً علي القرائن والأمارات الظاهرة لهم ومن أمثلة ذلك:

أ- إثبات حد الزني علي المرأة الملاعنة عند نكولها عن اللعان وهذا مذهب الجمهور ومعهم الظاهرية و ابن تيميه وخالفهم أبو حنيفة وقال تجبس<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة يوسف - آية (١٨).

(٢) تبصرة الحكام ١ / ١٦٢.

(٣) بدائع الصنائع ٨ / ٣٢٦ والآيات المستشهد بها من سورة يوسف (٢٦-٢٧) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ٩.

(٤) سورة يوسف - آية (١٨).

(٥) مجموع الفتاوى لابن تيميه ٢٠ / ٣٩٠ - الشيخ محمد عرفة الدسوقي - حاشية الدسوقي علي الشرح الكبير - مطبعة البابي الحلبي وأولاده - بدون ط - الجزء الثاني - ص ٤٦٦ - مجمع الأنهر ١ / ٤٥٧ - أبي إسحاق برهان الدين ابن مفلح - المبدع في شرح المقنع - المكتب الإسلامي - بيروت - الجزء الثامن - ص ٨٩ - الحاوي الكبير ١١ / ٧٤، المحلي ١١ / ١٩٩.

ب- إثبات حد السرقة علي من وجد عنده المال المسروق، وهذا مذهب المالكية و  
الحنابلة في رواية لهم<sup>(١)</sup> غير معتمدة عندهم.

ج- ثبوت القصاص علي من وجد وحده قائماً وفي يده سكين قتيل يتشحط في  
دمه<sup>(٢)</sup>.

د- إقامة حد الجلد علي من وجدت رائحة الخمر في فيه أو تقيأها، وهذا مذهب  
عمر وابن مسعود ولم يعرف لهم مخالف من الصحابة وخالف الحنفية والشافعية، فقالوا  
لا حد عليه لاحتمال أنه تمضمض بها أو أكره عليها<sup>(٣)</sup>.

هـ- إقامة حد الزني علي المرأة الحبلى بلا زوج ولا سيد، وهذا مذهب المالكية  
ورواية لأحمد بن حنبل في إحدَي الروايتين عنه، ومذهب عمر وابن القيم وخالفهم  
الحنفية والشافعية فلم يقيموا الحد إلا ببينة أو اعتراف<sup>(٤)</sup>.

ولما كان للقرائن أكبر الأهمية في جانب الفقه الإسلامي وذلك فيما يتعلق بموضوع  
النسب فإنني رأيت من الضرورة طرح مسألة قرينة الحمل بلا زوج وحكم هذا الحمل  
في الفقه الإسلامي وهل ينسب إلى الزاني إذا ادعاه؟ وما هو دور البصمة الوراثية في  
هذا المجال؟ وهل البصمة الوراثية يقام بها حد على من حملت بلا زوج ومن زني بلا  
زوجة؟

(١) الطرق الحكمية ص ١١.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) بدائع الصنائع ٩ / ٢١٥ - المغني مع الشرح الكبير ١٢ / ٤٤٥ - بداية المجتهد ٢ / ٦٥٢ - نصب الرأية ٣ / ٥٣٥ روضة الطالبين للنووي ٧ / ٣٧٨ وفيها "ولا تعويل النكحة وظهور الرائحة منها أو تقيؤه الخمر" - الطرق الحكمية ص ١١ - وللمزيد ينظر الموسوعة الفقهية الكويتية - مرجع سابق - ٣٣ / ١٥٦ وفيها اثني عشر مثلاً.

(٤) تبين المسالك ٤ / ٤٩٣ - المغني لابن قدامة ١٢ (٤) ٢٦٠ - سبل السلام للصنعاني ٤ / ٨ - نيل الأوطار ٧ / ١١١ - الأم للشافعي ٦ / ١٨٣ - بدائع الصنائع ٩ / ١٨٧.

### المطلب الثالث: قرينة الحمل بلا زوج

سبق القول بأن البينة هي كل ما يبين الحق ويظهره، وذكرت أيضاً أقوال العلماء في مسألة الأخذ بالقرائن الظاهرة كوصف اللقيط إذا إدعاه اثنان وقصة المرأتين عند النبي سليمان وداوود عليهما السلام<sup>(١)</sup>.

إذاً هناك علاقة وطيدة بين من حملت بلا زوج وبين الأخذ بالقرائن الظاهرة التي أجزت فيها الأخذ بالبصمة الوراثية كدليل محسوس، وإن كان العلماء اعتبروا حمل من لا زوج لها ولا سيد قرينة على الزني لكنهم اختلفوا في مسألة إقامة حد الزني.

والشاهد من هذا أن حمل من لا زوج لها ولا سيد يعتبر قرينة ظاهرة على الحمل من زني عند من يقول بهذا القول، وليبان هذا كله لابد من معرفة أقوال الفقهاء فيمن حملت بدون زوج أو سيد وموقف الحمل من هذا، هل يثبت به نسب أم لا وانقسموا في هذا الصدد لفريقين:

الفريق الأول: قالوا إن من حملت من غير زوج تبين زناها وبالتالي يقام عليها الحد بقرينة الحبل الظاهر، وذهب لهذا ابن القيم وعزاه لعمر و هو مذهب مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه؛ وصح عن مالك قال: "والأمر عندنا في المرأة توجد حاملاً ولا زوج لها، فتقول استكرهت أو تزوجت يقام عليها الحد، إلا أن تأتي ببينة أو جاءت تدمي أو مستغيثة<sup>(٢)</sup>.

وعلى هذا القول، فإن النسب في هذه الحالة ينسب للزانية وليس للزاني، ولكن كل ذلك مقيد بأمرين:

الأول: أن لا تكون ذات زوج ولا سيد؛ والثاني: أن يكون الحبل قد وقع بشبهة تدرأ الحد وإلا لم يكن زني، بأن تكون مكرهة على الزني<sup>(٣)</sup>؛ كأن جاءت تدمي دماً

(١) الطرق الحكيمة ص ٨.

(٢) إعلام الموقعين ٣ / ١٦ - الموطأ ٢ / ٢٧١ - الطرق الحكيمة لابن القيم - ص ١٠ - زاد المعاد ٤ / ٧.

(٣) بداية المجتهد ٢ / ٦٣٤ - وانظر أيضاً مرجع سابق - ص ١٤٨، تبين المسالك ٤ / ٤٩٣ - الاستذكار ٩

٧٩ / - حاشية الدسوقي - ٤ / ٣١٩.



أو استغاثت حتى أثبتت، فإذا ما تم هذان الأمران فإن الحد لا يقام علي هذه المرأة.  
الأدلة:

**أدلة الفريق الأول:** استدل أصحاب الفريق الأول علي أن الحد يقام بمجرد ظهور قرينة الحمل ممن لا زوج ولا سيد بالأثر والقياس.

١- فأما الأثر الأول: ما قاله عمر رضي الله عنه في خطبته المطولة "الرجم حق علي من زني إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف"<sup>(١)</sup>.

٢- الأثر الثاني: ما روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: يا أيها الناس إن الزني زناان: زني سر، وزني علانية، فزني السر أن يشهد الشهود فيكون الشهود أول من يرمي، وزني العلانية أن يظهر الحبل أو الاعتراف فيكون الإمام - أي رئيس الدولة - أول من يرمي<sup>(٢)</sup>.

وجه الدلالة: أن هذا الأثر قد نص علي وجوب إقامة الحد بمجرد ظهور قرينة الحبل الظاهرة حيث جعل عمر رضي الله عنه قرينة الحبل كمن اعترف بالزني أو ثبتت عليه بالبينة..

اعترض علي هذه الآثار: بأن هذا من قول عمر، ومثل ذلك لا يثبت به مثل هذا الأمر العظيم الذي يفضي إلي هلاك النفوس وكونه قاله في مجمع من الصحابة، ولم ينكر عليه أحد لا يستلزم أن يكون إجماعاً، لأن الإنكار في مسائل الاجتهاد، غير لازم للمخالف ولا سيما والقائل بذلك عمر، اللهم إلا أن يدعي أن قوله إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف من تمام ما يرويه عن كتاب الله تعالى، ولكنه خلاف الظاهر، لأن الذي كان في كتاب الله هو ما أسلفناه في أول كتاب الحدود، وقد أجاب الطحاوي علي أن المراد أن الحبل إذا كان من زني وجب فيه الرجم، ولا بد من ثبوت

(١) فتح الباري ١٢ / ١٤٨ - نيل الأوطار ٧ / ١١١ رقم ٣١٠٤.

(٢) المغني ١٢ / ٢٦٠.

كونه من زني وتعقب بأنه يأبي ذلك جعل الحبل مقابلاً للينة والاعتراف<sup>(١)</sup>.

٣- الأثر الثالث ذكره ابن القيم، فقال: "وقد حكم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب والصحابة معه رضي الله عنهم برجم المرأة التي ظهر بها حمل ولا زوج لها ولا سيد اعتماداً علي القرينة الظاهرة<sup>(٢)</sup>".

٤- القياس: ولأن وجود الحمل أمانة ظاهرة علي الزني أظهر من دلالة البينة وما يتطرق إلي دلالة الحمل يتطرقه مثله إلي دلالة البينة وأكثر، فيكون الحكم بالحبل أولى من الحكم بالبينينة وهي الشهادة وهذا من قياس الأولى<sup>(٣)</sup>.

الفريق الثاني: قالوا إن وجود الحبل فيمن لا زوج لها ليس دليلاً علي الزني وبالتالي لا يثبت به حد لاحتمال الاستكراه علي الزني ولا احتمال أن تكون ذات زوج ذهب إلي ذلك الحنفية و الشافعية وهو المعتمد عند الحنابلة والشوكاني وابن حزم ومحمد بن الحسن الشيباني واستدل أصحاب الفريق الثاني علي قولهم من السنة والإجماع والمعقول<sup>(٤)</sup>.

١- الدليل من السنة: قوله ﷺ: "لو كنت راجماً أحداً من غير بينة لرجمتها"<sup>(٥)</sup>.

وجه الدلالة: أنه لا يجب الحد بالتهمة، ولا شك أن إقامة الحد، إضرار بمن لا يجوز الإضرار به وهو قبيح عقلاً وشرعاً، فلا يجوز منه إلا ما أجازته الشارع، كالحُدود والقصاص وما أشبه ذلك، بعد حصول اليقين لأن مجرد الحدس والتهمة والشك مظنة

(١) نيل الأوطار ٧ / ١١١

(٢) الطرق الحكيمة - ص ١٠.

(٣) بكر بن عبد الله أبو زيد - الحدود والتعزيرات عند ابن القيم - مرجع سابق - ص ١٤٩.

(٤) بداية المجتهد ٢ / ٦٤٣ - المبسوط ٩ / ٥٤ - المجموع ١٨ / ٣٧١ - سبل السلام ٤ / ٨ - والمغني ١٢ /

٢١٦ م ١٥٥٥ - المغني على مختصر الخرقي ٨ / ١٤٥ - نيل الأوطار ٧ / ١١١ - رقم ٣١٠٤ - المحلى ٩ / ١٢٦ -

١٤٠٥ م - موطأ الإمام مالك براوية محمد بن الحسن الشيباني - دار القلم - دمشق - الطبعة الأولى - ١٩٩٢ -

ج ٣ - ص ٩٥.

(٥) صحيح مسلم شرح النووي ١٠ / ١٨١ - كتاب اللعان - رقم ١٤٩٧.

للخطأ والغلط، وما كان كذلك، فلا يستباح به إيلام المسلم وإضراره، وعليه فإن حد الزني لا يقام إلا بالإقرار أو الأربعة شهود<sup>(١)</sup>.

٢- قوله ﷺ في القاعدة الشرعية المجمع عليها: "ادروا الحدود بالشبهات"<sup>(٢)</sup>؛ والشبهة هنا إما باستكراه أو الوطء بشبهة أو أن الحبل حصل بإدخال ما ماء الرجل أما بفعلها أو فعل غيرها، والدليل على هذا القول الحديث الصحيح في قول ﷺ: رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه<sup>(٣)</sup>.

فدل هذا علي أن المكروه علي الزني لا حد عليها؛ ذلك أن وجوب الحد للزجر وهي مترجرة حين أبت التمكين حتى استكرهها ولأن الإكراه من جهتها يعتبر في نفي الإثم عنها، لأن لها أن تمكن إذا هددت بوعيد متلف والحد أقرب إلى السقوط من الإثم، فإذا سقط الإثم عنها فالحد أولى<sup>(٤)</sup>.

٣- الدليل من الأثر: ما أخرجه أصحاب السنن وعبد الرزاق في مصنفه أن أبا موسى كتب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه في امرأة أتاها رجل وهي نائمة، فقالت: أن رجلاً أتاني وأنا نائمة - فوالله ما علمت حتى قذف في مثل شهاب النار؛ فكتب عمر: تهامية تنومت، قد يكون مثل هذا وأمر أن يدرأ عنها الحد؛ وأثر آخر أن عمر بلغه أن امرأة متعبدة حملت: فقال عمر أراها قامت من الليل تصلي فخشعت

(١) نيل الأوطار ٧ / ١١١ رقم ٣١٠٤.

(٢) أخرجه الدارقطني في الحدود والديات ٣ / ٨٤ - والبيهقي في الحدود باب ما جاء في درء بالشبهات ٨ / ٢٣٨، قال عنه البيهقي وفي هذا الإسناد ضعف ضعفه الشيخ الألباني في إرواء الغليل ٧ / ٣٤٥ - وأخرجه الترمذي في السنن كتاب الحدود باب ما جاء في درء الحدود رقم ١٤٢٤ وفي إسناده يزيد بن زياد الدمشقي وهو ضعيف، قال فيه البخاري منكر الحديث، وقال عنه النسائي متروك، وروي عن عبد الله بن مسعود أنه قال: "إدروا الحدود بالشبهات ادفعوا القتل عن المسلمين ما ستطعم" قال البخاري هو أصح ما روي عن هذا. انظر تلخيص الخبير ٤ / ١٠٤.

(٣) رواه ابن ماجه برقم ٢٠٤٥ - تلخيص الخبير ١ / ٥٠٩ - صحيح موارد الظمان في زوائد ابن حبان ١ / ٦٠.

(٤) المبسوط ٩ / ٥٤.

فأتاها غاو من الغواة فتحشمها فأتته فحدثته بذلك فخلى سبيلها<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة من الأثرين: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه التمس الأعذار لإنزال الشبهة موقع الحد وإن ثبت لديه الحبل إلا أن الحبل لم يكن موجباً للحد لوجود الشبهة فخلى سبيلهما.

٤- الإجماع: حكى الإجماع علي هذا ابن المنذر، فقال: وأجمعوا على أن درء الحد بالشبهات<sup>(٢)</sup>.

وعلي هذا القول الأخير فإن النسب يثبت لمن علق به الحمل فإن كان الوطاء بشبهة لحق الواطئ وإن تداخلت العدتان لحق أحد الزوجين وإن كان من زني فهو للمرأة وليس للزاني نظراً لأن الزاني لا نسب له.

هذا وقد وافق بعض المعاصرين رأى الفريق الثاني الذين ذهبوا إلى عدم إقامة الحد بمجرد قرينة الحمل الظاهرة، لأن هذه القرينة تقبل الدليل العكسي، فيجوز أن الحمل حدث من غير زني، ويجب درء الحد عن الحامل كلما كانت شبهة في حصول الزني، أو حصوله طوعاً، فإذا كان هنا مثلاً احتمال بأن الحمل كان نتيجة وطء بإكراه أو بخطأ، فوجب درء الحد، وإن كان هناك احتمال، بأن الحمل حدث دون إيلاج لبقاء البكارة امتنع الحد، إذ قد تحمل المرأة من غير إيلاج بأن يدخل ماء الرجل في فرجها إما بفعلها أو بفعل غيرها أو نتيجة وطء خارج الفرج<sup>(٣)</sup>.

القول الراجح:

لما نظرت لهذا الموضوع بعين المصلحة الشرعية وسدّاً للذرائع من تفشي الفاحشة بين النساء، الأمر الذي سيتخذ منه ذريعة لكل من سول لها الشيطان وزين لها الفاحشة أن تتماذي في طريق المنكرات، لذا فلائي أرى أن الرأي الراجح والأنسب في هذه

(١) مصنف عبد الرزاق ٧ / ٤٠٩ و ٤١٠ - السنن الكبرى للبيهقي ٨ / ٤١٠.

(٢) الإجماع لابن منذر ١١٣.

(٣) الجزء الثاني - ص ٤٤٠.

القضية هو إقامة الحد على من حملت بلا زوج، و لكن ذلك مشروط بشرطين:  
**الشرط الأول:** أن يكون هذا الحمل نتيجة عارض لا دخل للمرأة فيه، كالحمل الكاذب مثلاً أو انتفاخ البطن أو الاستكراه.

**الشرط الثاني:** التحقق التام من أن الزني وقع برضي المرأة من أجل شهوة جنسية أو لأي سبب لا يدرأ به الحد، وبهذين الشرطين فيني أرى أن إقامة الحد ضروري، لأبد من اتخاذه إذا ما توفر هذان الشرطان وذلك للأسباب التالية:

أولاً: إن قرينة الحمل الظاهر، قرينة قوية لا تقبل الشك ولا تقبل التردد فهي ملموسة بالأيدي ومرئية بالأعين، فما المانع من إقامة الحد علي هذه المرأة التي كان مشهوراً عنها أنها بلا زوج، ولم يعلم عنها بأن دخل عليها زوج ولم يشتهر في أمرها أنها قد طلقت من زوج، فمن أين أتت بهذا الحمل؟ فإن كان باستكراه فإن الحد يسقط، لقول الرسول ﷺ: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه".

ثانياً: إن عدم إقامة الحد علي من حملت بلا زوج سيؤدي في النهاية إلى تمادي النساء ونشر الفساد والزيلة بين نساء المؤمنين، خاصة في هذا الزمن الذي توفر فيه وسائل المغريات العصرية، وبالتالي لأبد من وسيلة لردع أمثال هؤلاء النسوة، إذ المقصد الشرعي من إقامة الحدود هو الزجر.

#### المطلب الرابع: حكم نسب ولد الزني

لأبد من النظر في مسألة تنسب ولد الزني بعد الوضع؛ وهذا ما سأناقشه في هذه المسألة حيث انقسم الفقهاء رحمهم الله في مسألة إلحاق ابن الزني إلى عدة آراء أهمها وأولها:

القول الأول هو قول الجمهور من الحنفية و الشافعية و المالكية والظاهرية وبعض الحنابلة والإمام الشوكاني حيث يري هذا الفريق عدم إلحاق الولد بالزني وإن ادعاه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر كتب الجمهور: المدونة ٣ / ٣٦٤ - المبسوط ١٧ / ١٥٤ - بداية المجتهد ٢ / ٥٢٩ - المغني ٨ / ٥١٩

- المحلى ١٠ / ١٨٤ - كتاب الموارث - نيل الأوطار ٦ / ٢٩٥ - روضة الطالبين ٥ / ٤٤ - الخاوي الكبير ٩ / ٢١٨

القول الثاني: وهو قول إسحاق ابن راهوية وعروة وسليمان بن يسار وروي هذا عن الحسن وابن سيرين وابن تيمية وابن القيم، حيث يرى هذا الفريق أنه إذا استلحق الرجل ولده من الزني ولا فراش، فإنه يلحق به<sup>(١)</sup>.

أدلة الفريق الأول: من السنة والمعقول:

الدليل من السنة:

أ- استدل الجمهور بأن ابن الزني لا ينسب إلى الزاني وإن ادعاه بقول ﷺ: "الولد للفراش وللعاهر الحجر"<sup>(٢)</sup>.

ب- مارواه أبو داود في سننه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: "لا مساعة في الإسلام من ساع في الجاهلية فقد لحق بعصبته، ومن ادعي ولدًا من غير رشده فلا يرث ولا يورث"<sup>(٣)</sup>.

ج- ما أخرجه ابن ماجه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنه قال: من عاهر أمة أو حرة فولده ولد زني لا يرث ولا يورث<sup>(٤)</sup>.

وجه الاستدلال بهذه الأحاديث:

وفي هذا الحديث دليل ما كان عليه أهل الجاهلية من استلحاق أولاد الزني وقد كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ألاط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم في الإسلام قال عمر ابن عبد البر إذا لم يكن هناك فراش، لأنهم كانوا في جاهليتهم يسافحون ويناكحون وقد أمضاها رسول الله ﷺ، فلما جاء الإسلام أبطل الرسول ﷺ حكم

(١) زاد المعاد ٤ / ١٦٥ - فتاوي ابن تيمية ٣٢ / ١١٢ علاء الدين أبو الحسن البعلي - الاختيارات العلمية في اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية - مطبعة كردستان العلمية - مصر - ١٣٢٩ هـ - الجزء الخامس - ص ١٦٥.

(٢) سبق تخريجه في الفصل الأول من هذا الباب.

(٣) حديث ضعيف لجهالة الوساطة بين سعيد بن جبير وسلمه ضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود - ص ١٧٧ برقم ٢٢٦٤ باب ادعاء الولد.

(٤) صحيح سنن ابن ماجه للألباني ٢ / ٢٧٩٤ - باب ادعاء الولد.

الزني لتحريم الله إياه فقال: "للعاهر الحجر" فنفي أن يلحق في الإسلام ولد الزني<sup>(١)</sup>.  
**الدليل من الإجماع:** وأجمعت الأمة على أن لا يلحق في الإسلام ولد الزني نقلاً عن نبيه ﷺ، حيث جعل الرسول كل ولد يولد على فراش لرجل لاحق به علي كل حال، إلا أن ينفيه باللعان؛ وقد ذكر ابن رشد اتفاق الجمهور علي أن أولاد الزني لا يلحقون بآبائهم، إلا في الجاهلية على ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه على اختلاف في ذلك بين الصحابة<sup>(٢)</sup>.

الدليل من المعقول: قال السرخسي إن النسب نعمة والزني جريمة والجريمة لا يستحق صاحبها النعمة بل يستحق العقوبة ليكون ذلك زجراً عن ارتكائها؛ وقال النووي، فإذا زني بامرأة فأتته بابنة، يمكن أن تكون منه من وقت الزني فلا خلاف بين أهل العلم، أنه لا يثبت نسبها من الزاني ولا يتوارثان؛ ومعني للعاهر الحجر: أي لا شيء للعاهر إلا الخيبة والخسارة الخذلان؛ والعاهر هو الزاني<sup>(٣)</sup>.

أدلة الفريق الثاني:

قال ابن تيمية: أنه إذا استلحق الرجل ولده من الزني ولا فراش فإنه يلحق به، ففي استلحاق الزاني ولده إذا لم تكن المرأة فراشاً قولان لأهل العلم، والنبي ﷺ قال: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" فجعل الولد للفراش دون العاهر، فالمرأة تحت الزوج فراش فإذا لم يكن لها زوج فهي ليست فراشاً، ولم يكن للعاهر الحجر حينئذ بل إذا استلحق ولده لحقه؛ كما استدل ابن تيمية بان عمر أناط "ألاط" أي ألحق أولاد الجاهلية بآبائهم الذين يدعونهم في الإسلام<sup>(٤)</sup>.

(١) بداية المتهجد ٨ / ١٨٣.

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) المبسوط ١٧ / ١٥٤ - المجموع شرح المتهجد ١٨ / ٣٧٢.

(٤) الاختيارات العلمية ٥ / ١٦٥ - زاد المعاد ٤ / ١٦٥، انظر: دكتور أحمد مواني - الجامع للاختيارات الفقهية

لشيخ الإسلام ابن تيمية - دار ابن الجوزي - الرياض - الطبعة الثانية - ١٩٩٥ - الجزء الثاني - ص ٨٢٦.

اعترض الجمهور على حجة ابن تيمية وتكفل بالرد ابن عبد البر حيث قال: وذلك جهل وغباوة وغفلة مفردة وإنما الذي كان عمر يقضى به أن يليط أولاد الجاهلية بمن ادعاهم إذا لم يكن هناك فراش، وفيما ذكرنا من قول الرسول ﷺ: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" ما يكفي ويغني ونحن نزيد ذلك بيانا بالنصوص عن عمر رحمه الله، وإن كان مستحيلاً يظن به أحد أنه خالف بحكمه حكم رسول الله - في الولد للفراش وللعاهر الحجر إلا جاهل لا سيما مع استفاضة هذا الخبر عند الصحابة من بعدهم.

واستدل ابن عبد البر بعمر في الحادثة التي يرويها عبد الله بن أبي يزيد عن أبيه قال: أرسل عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلي شيخ من بني زهرة من أهل دارنا فذهبت مع الشيخ إلى عمر وهو في الحجر فسأله عن ولد من أولاد الجاهلية قال: وكانت المرأة في الجاهلية إذا طلقها زوجها أو مات عنها نكحت بغير عدة، فقال الرجل أما النطفة فمن فلان وأما الولد فعلي فراش فلان، فقال عمر صدقت! ولكن قضي رسول الله ﷺ بالولد للفراش، فلما لم يلتفت إلي قول القائف مع الفراش، كان أحري أن لا يلتفت معه إلى الدعوى؛ لأن العاهر هو الزاني والعهر الزني وهذا معروف عند جماعة أهل العلم، أي أن الزاني لا شيء له في الولد ادعاه أو لم يدعه وإنه لصاحب الفراش دونه، وهذا إجماع أيضاً من علماء المسلمين أن الزاني لا يلحقه ولد من زني ادعاه أو نفاه، قالوا فقولوا وللعاهر الحجر كقولهم بفيك الحجر أي لا شيء لك، قالوا ولم يقصد بقوله وللعاهر الحجر الرجم، إنما قصد به إلي نفي الولد عنه واللفظ محتمل للتأويلين جميعاً<sup>(١)</sup>.

وأجاب ابن القيم عن هذا الاعتراض: إن القياس الصحيح يقتضي إلحاق الولد بالزاني لأن الأب أحد الزانيين وإذا كان ولد يلحق بأمه وترثه ويرثها ويثبت النسب بينه وبين أقاربها مع كونها زنت به وإذا كان هذا الولد، قد وجد من ماء الزانيين وهما اللذان اشتركا فيه وقد اتفقوا على انه ابن لها فما هو المانع الشرعي من أن يلحق بأبيه

(١) التمهيد لابن عبد البر ٨ / ١٨٤ وما بعدها.



الزاني إذا لم يكن هناك فراش أو لم يدعه غيره، فهذا هو محض القياس، وبهذا القول ينتصر ابن القيم لشيخه ابن تيمية<sup>(١)</sup>.

منشأ الخلاف بين الفريقين: ويمكن الخلاف بين ابن تيمية والجمهور في أن حديث الولد للفراش عند ابن تيمية خاص بما إذا كانت المرأة فراشاً لرجل آخر، فيلحق الولد بالزوج، إلا أن ينفيه باللعان، فإن لم تكن المرأة فراشاً لأحد وولدت ولد الزني واستلحقه الزاني لحقه، وحديث زمعه وسعد إنما كان بين متخاصمين، فجعله الرسول ﷺ ممن كانت الأمة فراشاً له. أما عند الجمهور فليس للزاني فراش مما يبني عليه أنه إذا استلحق ولده من الزني لم يلحقه لحديث وللعاهر الحجر<sup>(٢)</sup>.

#### آراء بعض المعاصرين في حكم ولد الزني:

هناك بعض المعاصرين يري مثل ما رأي الفقهاء السابقين بعدم إلحاق ولد الزني بأبيه ويطلقون القياس الذي تبناه ابن القيم بأنه قياس باطل لأنه يعارض النص ولا قياس مع وجود النص، وتأويلهم لحديث الولد للفراش يطله ما ذكره ابن حجر في فتح الباري من أن لهذا الحديث سبب آخر غير قصة ابن زمعة، وأن هذا القول إذا جاز الأخذ به في زمن يقام به حد الزني فإنه لا يجوز في زمن لا يعاقب فيه الزاني، وإلا انفتح الباب لاعتبار الزني أصلاً لثبوت النسب واكتفي المنحرفون في الحصول علي النسل بالعلاقات الأثيمة واجترأ الناس على دعاوي النسب الباطلة وهو ما تأباه روح الإسلام وأصول شريعته، كما أنه لا يوجد دليل يصلح أن يكون حجة تؤيد مذهب إسحاق بن هاروة ومن تبعه في ذلك<sup>(٣)</sup>.

بينما يري بعض المعاصرين: أن ابن الزني يلحق بأبيه لظهور البصمة الوراثية التي

(١) زاد المعاد ٤ / ١٦٥ وما بعدها.

(٢) الحاوي الكبير ٩ / ٢١٨ وانظر: دكتور أحمد مواني - الجامع للاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية - مرجع سابق - ص ٨٢٦.

(٣) دكتور عبد الله دفع الله - أحكام النسب في الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ٢٨٦.

تعد إنقاذاً للمتشردين من أطفال المسلمين وتقليل ظاهرة المولودين على أعتاب المساجد أو بجوار صناديق القمامة، إضافة لذلك تحميل المتسبب مسؤولية التربية والإنفاق انطلاقاً من القاعدة الفقهية التي تقول: "الغنم بالغرم"، فكما غنم اللذة غرم التربية والنفقة، والتقليل من ظاهرة تنسب الأنساب وظاهرة التبني الشائعة في بلاد المسلمين<sup>(١)</sup>.

الرأي الراجح في مسألة ابن الزني:

وبعد عرض أدلة كل فريق من الجمهور وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، فإني أرى أن حجة الجمهور صحيحة ومقبولة لأن التأويل وقع في مورد النص، وكما أن حجة الجمهور صحيحة، فإن اجتهاد شيخ الإسلام ومن وافقه مقبول نوعاً ما، فهو اجتهاد في فهم النص الصريح.

غير أنني أرى الحجة أقوى مع الجمهور من أن لا يلحق به الولد نظراً لدلالة النص الصريح في قوله ﷺ: "وللعاهر الحجر" أي ليس له من زناه إلا الخيبة والخسارة والحرمان نتيجة فعله الشنيع وارتكابه أكبر الفواحش.

وأما قياس ابن تيمية الذي مفاده أن الزاني هو أحد الزانين فقد أجاب عنه أحد الباحثين المعاصرين فقال: "وأما قياس ابن تيمية الزاني على الأم فهو قياس مع الفارق لاختلاف طبيعة كل منهما ولأن النسب يثبت في جانبها بالولادة مما لا يحتمل الشك بخلاف الأب فإن وطأها لها مظنة الحمل وعدمه ولأن الأب هو من حكم الشرع بصحة أبوته لا من ادعى ذلك بنفسه لأنه لا اعتبار شرعاً بماء الزاني"<sup>(٢)</sup>.

المطلب الخامس: موقف البصمة الوراثية من البينة

وأما موقف البصمة الوراثية تجاه البينة والتي خلصت فيها إلى أن البينة هي أما أن

(١) أد. سعد الدين سعد الهلالي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مكتبة الكويت الوطنية - الكويت - الطبعة الأولى.

(٢) دكتور علي محمد المحمدي - أحكام النسب في الشريعة الإسلامية - مرجع سابق - ص ١٤٦ وما بعدها.

تكون شهادة أو كل ما يبين الحق ويظهره كقرينة الحمل بلا زوج أو الإقرار، ولما دأب بعض العلماء المعاصرين على القدح في الشهادة على اعتبار أنها ظنية، فإني رأيت من الضروري بيان موقف البصمة الوراثية من الشهادة.

وعليه فإني أرى أن البصمة الوراثية لا تقدم على الشهادة بل العكس تقدم الشهادة على البصمة عند التعارض وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: ثبوت الشهادة في القرآن والسنة والإجماع بحجتها والعمل عليها منذ عهد النبي عليه الصلاة والسلام، كما في قوله تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ﴾<sup>(٣)</sup> وتقدم البصمة الوراثية على الشهادة ورفضها نوع من الكتمان.

ثانياً: لا ينبغي تعطيل النصوص الشرعية النقلية الصحيحة الثابتة من الكتاب والسنة بمجرد دليل علمي حديث قد يشوبه الخطأ والتلاعب لمجرد هفوة أو شيء من الغبار أو العطس.

ثالثاً: كما أن الشهادة قد تكون مزورة في حالات زوراً وكذباً فإن تقارير البصمة الوراثية قد تكون مزورة إذا كانت لمصالح شخصية ومطامع انتقامية والهدف منها التضليل وما يدري القاضي بصحتها لأنها شهادة من غير قسم أو يمين بخلاف الشهادة الشرعية فإنها تقام بعد القسم على كتاب الله.

رابعاً: إن القول بتقدم كل دليل علمي على أدلة الشرع، سيؤدي هذا في النهاية إلى جحود كتاب الله وإهدار سنة نبيه الكريم عليه الصلاة والسلام من أجل آيات شاء الله أن ينعم بها علي البشر ليستفيد منها الناس وليعلموا أنه الحق من ربهم وليس لضرب النصوص الشرعية بعرض الحائط، وبالتالي استجد دليل حديث سيتم إحلاله بدل الأدلة

(١) سورة البقرة آية رقم (٢٨٢).

(٢) سورة الطلاق آية رقم (٢).

(٣) سورة البقرة آية رقم (٢٨٣).

الشرعية، ولا يخفي على أحد التطور الذي يشهده العالم من تقنيات واختراعات يقف عندها العقل حائرًا.

خامسًا: فيصل النزاع وسيد الموقف وهو القاضي فقد يستشف من البصمة الوراثية قرينة يطمئن بها قلبه وتدعم الشهادة وقد يكون العكس من ذلك، ولكن البصمة الوراثية، لا تقام بها حجة عند تعارض أدلة الشرع إذا كانت لوحدها أي دليلاً مستقلاً باستثناء القافة والقرعة.

**الحالات التي تدخل فيها البصمة الوراثية مع البينة في قضايا النسب:**

هذا وقد وضع بعض العلماء المعاصرين بعض الحالات التي تدخل فيها البصمة الوراثية مع الشهادة وهي:

الحالة الأولى: وهي حالة التنازع على نسب اللقيط أو الولد وكان لكل واحد منهما بينة تعارض بينة الآخر، فالذي عليه علماء العصر هو أن البصمة الوراثية لا تستعمل في حالات ثبوت النسب بالبينة من الإقرار والشهادة، بحيث إذا ثبت بأنه طريقة شرعية مقبولا فلا ينبغي التشكيك فيها و بعبارة أخرى، فإنه يجوز استعمال البصمة الوراثية في إثبات الأبوة الثابتة شرعاً أو إبطالها.

فإني أرى أن البصمة الوراثية تعتبر "فيصل النزاع" دون الحاجة إلى استعمال القرعة أو انتظار بلوغ الصبي حتى يبلغ ويختار من ينتسب إليه كما هو قول البعض من الفقهاء كالشافعية مثلاً<sup>(١)</sup>.

وذلك لأن البصمة الوراثية علم حديث لا يتعارض مع نصوص الشرع إذا استخدمت بشكل صحيح فيما يخدم مصالح الناس وإلا فما معني قوله تعالى: ﴿سُتْرِيهِمْ﴾ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ<sup>(٢)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ

(١) روضة الطالبين ٨ / ٣٧٧ - أسنى المطالب شرح روض الطالب ٤ / ٤٣٣.

(٢) سورة فصلت آية رقم (٥٣).

الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيْرِكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا ﴿<sup>(١)</sup>﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾ <sup>(٢)</sup>.

الحالة الثانية: إذا ادعى شخص عنده بينه "أي شهود نسب طفل عند آخر قد نسب إليه من قبل بلا بينة".

الحالة الثالثة: في حالة تعارض البيتين حيث ينبغي اللجوء إلى البصمة الوراثية لقطع النزاع الدائر بين صاحبي البيتين <sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## الفصل الثاني

### ماهية البصمة الوراثية وحجيتها وضوابط العمل بها

لا بد أولاً معرفة تكييف البصمة الوراثية هل هي قرينة قطعية يقام بها الحد أو يدان بها متهم، كقرينة الحمل بلا زوج التي سبق أن تعرضت لها أو من تفوح من فمه رائحة الخمر؟ أم أن البصمة الوراثية قرينة ظنية؟ أو هي دليل قطعي أو هي دليل ناقص؟ هذا ما سأبحثه وأبين فيه رأي العلماء المعاصرين لتكييف البصمة الوراثية، هل إلى قرينة أم دليل؟

لبيان حجية البصمة الوراثية وضوابطها الشرعية فإنني سأقوم بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالاتي:

(١) سورة النمل آية رقم (٩٣).

(٢) سورة التوبة آية رقم (١٠٥).

(٣) انظر للحالتين الثانية والثالثة: دكتور نجم عبد الواحد - البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب إثباتاً أو نفياً -

مرجع سابق - ص ١٨ - دكتور علي القرهداغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق

- ٢٦ -

المبحث الأول: ماهية البصمة الوراثية ومدى حجيتها

المطلب الأول: ماهية البصمة الوراثية

أولاً: لغة:

البصمة من بصم، وبَصَمَ بَصْماً القماش رسم عليه، والبصمة لغةً: هي العلامة وهو من كلام العامة، والبُصْم: هو ما بين طرف الخنصر إلى طرف البنصر، يقال رجل ذو بُصْم أي غليظ<sup>(١)</sup>.

وفي لسان العرب: البُصْم هو فَوْتٌ ما بين طرف الخنصر إلى طرف البنصر. والفَوْتُ هو ما بين كل إصبعين طولاً<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: معنى الوراثة لغة:

الوراثة من مصدر ورث أو أرث ويقال ورث فلان المال ومنه وعنه ورثا وإرثا أي صار إليه بعد موته وفي الحديث: "لا يرث المسلم الكافر" أورث فلانا: جعله من ورثته والورث والوراثة والتراث من مصادر ما يخلفه الميت لورثته. والميراث جمع مواريث وهو ماتركه الميت<sup>(٣)</sup>.

وعلم الوراثة هو العلم الذي يبحث في انتقال صفات الكائن الحي من جيل إلى آخر وتفسير الظواهر المتعلقة بطريقة هذا الانتقال<sup>(٤)</sup>.

(١) المنجد في اللغة والعلام - المطبعة الكاثوليكية ودار الشرق - بيروت - ط ٣٨ - ٢٠٠٠ - ص ٤٠ مادة بصم.

(٢) ابن منظور: لسان العرب - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة ٣ - ١٩٩٩ الجزء الأول - ص ٤٢٣

(٣) سعدي أبو حبيب - القاموس الفقهي لغة واصطلاحاً - دار الفكر - سوريا - الطبعة الأولى - ١٩٩٨ - ص ٣٧٧.

(٤) مجمع اللغة العربية - المعجم الوجيز - شركة الإعلانات الشرقية - مصر - ١٩٨٠ - مادة ورث - ص ٦٦٤.

ثالثاً: المعنى الاصطلاحي للبصمة الوراثية:

اجتهد العلماء المعاصرون في وضع تعريف مناسب للبصمة الوراثية باعتبارها من المصطلحات العلمية الحديثة وقد اختلفوا في هذه التعريفات علي النحو التالي:

١ - تعريف ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، حيث قالت أن البصمة الوراثية هي "البنية الجينية نسبة إلى الجينات المورثات التفصيلي التي تدل علي هوية كل فرد بعينه وهو وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية<sup>(١)</sup> .

٢ - إقرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، التعريف السابق للمنظمة الإسلامية للعلوم الطبية حيث قال: "البصمة الوراثية هي البنية الجينية نسبة علي الجينات أي المورثات التي تدل علي هوية كل إنسان بعينه وإنها وسيلة تمتاز بالدقة"<sup>(٢)</sup> .

٣ - وقد عرفها الدكتور سعد الدين هلالي بأنها "العلامة أو الأثر الذي ينتقل من الإباء إلى الأبناء أو من الأصول إلى الفروع". وعرفها في مكان آخر بأنها " تعيين هوية الإنسان عن طريق تحليل جزء لو أجزاء من حامض الدنا المتمركز في نواة أي خلية من خلايا جسمه"<sup>(٣)</sup> .

٤ - وعرفها الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا في معرض بحثه فقال بأنها "الصفات الوراثية التي تنتقل من الأصول إلى الفروع والتي من شأنها تحديد شخصية كل فرد عن

(١) ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - الكويت - المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - ٢٣-٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ - ١٣-١٥ أكتوبر ١٩٨٨ - الجزء الثاني - ٢٠٠٠ ص ١٠٥٠ .

(٢) انظر القرار السابع بشأن البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - الدورة ١٩ - ٢١-٢٦/١٠/١٤٢٢هـ - ٥-١٠/١٠/٢٠٠٢م - المجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة .

(٣) سعد الدين سعد الهلالي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مكتبة الكويت الوطنية - الكويت - الطبعة الأولى - ٢٠٠١ - ص ٢٥ وص ٣٥ .

- طريق تحليل جزء من حامض الدنا الذى تحتوى على خلايا جسده<sup>(١)</sup>.
- ٥- وشبهه بهذا تعريف الدكتور وهبه الزحيلي بأنها المادة المورثة الموجودة في خلايا جميع الكائنات الحية<sup>(٢)</sup>.
- ٦- وعرفتها الدكتورة عائشة بأنها عبارة عن النمط الوراثي المتكون من التتابعات المتكررة خلال الحامض النووي وهذه التتابعات تعتبر فريدة ومميزة لكل شخص<sup>(٣)</sup>.
- ٧- وعرفها الدكتور عبد الله عبد الغنى غانم بأنها "صورة لتركيب المادة الحاملة للعوامل الوراثية أي هي صورة الحمض النووي D.N.A الذى يحتوى على الصفات الوراثية للإنسان أو بمعنى أدق هي صورة تتابع النيوكليوتيدات التي تكون جزأي الحامض النووي الوراثي الذى ان ايه، وقيل إنها وسيلة من وسائل التعرف على الشخص عن طريق مقارنة مقاطع الـ D.N.A"<sup>(٤)</sup>.
- ٨- التعريف العلمي للبصمة الوراثية: هي التركيب الوراثي الناتج عن فحص الحمض النووي لعدد واحد أو أكثر من أنظمة الدلالات الوراثية<sup>(٥)</sup>. وهذا التعريف

- 
- (١) دكتور أبو الوفا محمد إبراهيم - مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في القانون الوضعي والفقه الاسلامي - بحث مقدم لمؤتمر "الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون" ٥-٧ مايو ٢٠٠٢ - جامعة الإمارات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الثاني - ص ٦٨٥.
- (٢) دكتور وهبه الزحيلي - البصمة الوراثية وبمحالات الاستفادة منها - بحث مقدم الى الدورة ١٦ للمجمع الفقهي الاسلامي - مكة المكرمة - من ٢١ - ٢٦ / ١٠ / ١٤٣٣ هـ الموافق ٥-١٠ / ٢٠٠٢ م - ص ٥.
- (٣) دكتورة عائشة سلطان المرزوقي - إثبات النسب في ضوء المعطيات العلمية المعاصرة - "رسالة دكتوراه" جامعة القاهرة - كلية دار العلوم - ٢٠٠٠ - ص ٣٠٥.
- (٤) دكتور عبد الله عبد الغنى غانم - دور البصمة الوراثية في مكافحة الجريمة - بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣ هـ - ٥-٧ مايو ٢٠٠٢ م - جامعة الإمارات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الثالث - ص ١٢٢٩.
- (٥) مقدمة في فحص الحمض النووي الديوكسي ريبوزي في مجال البحث الجنائي - الناشر سي آر سي - ١٩٩٧ - ص ١٧٣ - ١٦١.



الأخير هو انسب تعاريف البصمة الوراثية.

### المطلب الثاني: مدى حجية البصمة الوراثية

السؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن هل فعلا نتائج البصمة الوراثية صحيحة

١٠٠% أم أن هناك شيئا نجهله عن البصمة الوراثية؟

حول هذا الموضوع تعددت أقوال الأطباء حول مسألة مدى مصداقية البصمة الوراثية والذي يهمني، هو النقل الصحيح من أهل الخبرة والاختصاص فأهل الطب والعاملون بالمختبرات أنفسهم هم أدرى وأعلم باختصاصهم، فقال احد الأطباء أن نتيجة البصمة الوراثية في الإثبات بنسبة ٩٩,٩٩% وفي حالة النفي ١٠٠%<sup>(١)</sup>. وقال آخر أن احتمال تطابق القواعد التروجينية في الحمض النووي في شخصين غير وارد، مما جعلها قرينة نفى وإثبات لا تقبل الشك<sup>(٢)</sup>.

وقال العالم البيولوجي الدكتور عمر الشيخ الأصم "منذ أن تم إدخال تقنية البصمة الوراثية كأحد الأدلة المستخدمة في التحقيقات الجنائية شهدت التقنية تطورا ملحوظا هادفا الى زيادة مصداقيتها. وقد أصبح بفعل هذا التطور إمكانية الحصول على احتمالية تزيد على ١:٢ مليون بان تكون البصمة الجينية لشخص هي نفس البصمة الجينية لشخص آخر".

ثم تكلم الدكتور عمر الأصم عن حقيقة علمية يقبلها العقل والمنطق وهو ما يؤكد ضعف القدرات والقوانين البشرية، فقال الدكتور عمر "ولكن مثل أي طريقة بيولوجية

---

(١) دكتور نجم عبد الله عبد الواحد - البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب إثباتا ونفيا - بحث مقدم للمجمع الفقهي الاسلامي - مكة المكرمة - الدورة السادسة عشر ٢١-٢٦ شوال ١٤٢٢هـ الموافق ١٠-٥ / يناير ٢٠٠٢م ص ٩.

(٢) دكتور بدر خالد الخليفة - توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٩٦ - ص

لا يمكن اعتبار البصمة الوراثية ١٠٠ % صحيحة وخالية من العيوب<sup>(١)</sup>. وهذه كلمة حق قل من تكلم بها بهذه الصراحة العلمية الحقيقية، لأنه لا يمكن في الحقيقة أن تخلو البصمة الوراثية من عيوب وهذه إحدى المسببات التي أوهنت من قيمة البصمة الوراثية عند كثير من الناس.

### المبحث الثاني: تكييف البصمة الوراثية

لما كانت البصمة الوراثية من المستجدات العصرية التي أشغلت كثيراً من علماء العصر، فقد وقف لها علماءنا الأفاضل وقفة شرعية ثاقبة في سبيل معرفة هذا الحديث العجيب، حيث تعددت آراء العلماء المعاصرين حول تكييف البصمة الوراثية، هل هي قرينة أو دليل؟ وجاءت آراؤهم منقسمة إلى ثلاثة أقوال كالآتي:

**القول الأول:** يرى أنها قرينة قطعية بنسبة ١٠٠ % وهو الفريق الذي صرح بهذا الأمر.

**القول الثاني:** يرى أنها قرينة ظنية، لأنها لا تتفوق على الأدلة الشرعية.

**القول الثالث:** فقد تعددت آراؤهم واختلفت وجهات نظرهم حول البصمة الوراثية، وقد رأيت من الأحسن والأفضل أن أعرض لرأي القولين الأول والثاني لأهم طرحوا أدلتهم ومن ثم أعرض للفريق الثالث على حده وذلك على التفصيل الآتي:

**الفريق الأول:** يرى هذا الفريق أن البصمة الوراثية قرينة قطعية تفوق نسبة النجاح بنسبة ١٠٠ % ذهب لهذا القول عبد القادر الخياط من دولة الإمارات<sup>(٢)</sup> والدكتور

(١) دكتور عمر الشيخ الأصم - التحليل البيولوجي للعينات البشرية وحجته في الإثبات - بحث مقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون - ٢٢ - ٢٤ صفر ١٤٢٣ هـ - ٥ - ٧ مايو ٢٠٠٢ - جامعة الإمارات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الرابع - ص ١٩٩٠.

(٢) عبد القادر الخياط والخيرة فريدة الشمالي - تقنيات البصمة الوراثية في قضايا النسب وعلاقتها بالشريعة الإسلامية - مرجع سابق - المجلد الرابع - ص ١٥٠٧.

سعد الدين هلالي<sup>(١)</sup> والدكتور نصر فريد واصل مفتي الديار المصرية سابقاً<sup>(٢)</sup> والدكتور علي محي الدين القرة داغي<sup>(٣)</sup> والمستشار فؤاد عبد المنعم<sup>(٤)</sup> وأقرت هذا الكلام المنظمة الإسلامية بدولة الكويت في دورتها التي انعقدت بتاريخ ١٥ / ١٠ / ١٩٩٨<sup>(٥)</sup>.

### الفريق الثاني:

ويري هذا الفريق أن البصمة الوراثية قرينة ظنية لا ترقى للقرائن القطعية لأنها عرضة للخطأ، فهي ليست من البيانات المعتمدة شرعاً في إثبات النسب، بل هي قرينة تخضع لتقدير المحكمة وذهب لهذا القول كل من الدكتور وهبة الزحيلي وخلص في بحثه بأنها قرينة مقبولة للإثبات النفي<sup>(٦)</sup>؛ والدكتور عمر السبيل والذي قاسها على القافة وقال إنها كقرينة من القرائن التي يستعان بها علي التحقيق من صحة دعوى الزوج أو عدمها<sup>(٧)</sup> والدكتور أحمد الكبيسي<sup>(٨)</sup>.

### أدلة الفريق الثاني:

- (١) دكتور سعد الدين هلالي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مرجع سابق - ص ٢٧٣.
- (٢) دكتور نصر فريد واصل - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع سابق - ص ٤٣.
- (٣) دكتور علي القرة داغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - مرجع سابق - ص ٢٧ وص ٣٠.
- (٤) المستشار فؤاد عبد المنعم - البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون - مرجع سابق - المجلد الرابع ص ١٤٤٤.
- (٥) أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية - دولة الكويت - ص ٢٣ - ٢٥ جمادى الآخر ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ - الجزء الثاني ص ١٥٠.
- (٦) دكتور وهبة الزحيلي - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع سابق - ص ٦ - وبجته المقدم لمؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون - المجلد الثاني - ص ٥١٣، ص ٥٢٩.
- (٧) دكتور عمر السبيل - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجنائية - مرجع سابق - ص ٢٧.
- (٨) دكتور أحمد الكبيسي - جريدة الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة - العدد رقم ٨٦٨٨ الاثنين بتاريخ ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٣ هـ الموافق ٣ مارس ٢٠٠٣ ص ١٠.

أولاً: أن الوراثة ليست دليلاً شرعاً وأن الفقهاء أقرروا بأن الإثبات بتحليل الدم في قضايا إثبات النبوة أو النسب ليس من الأدلة الشرعية وأن الأدلة الشرعية هي الإقرار والشهود والزوجية القائمة بين الزوجين وإنما يمكن الاستفادة من تحليل الدم في نفي النبوة وليس إثباتها مثل تنازع رجلين على ولد.

اعترض علي هذا الدليل: أن القواعد القديمة التي كانت تعتمد عليها المحاكم الشرعية في السابق تعتبر في معظمها قواعد ظنية وغير قوية بالمقارنة مع الأدلة التي تعتبر بينات قاطعة.

ويمكن الرد على هذا الاعتراض: بأن الأصل في الأدلة الشرعية الصحة واليقين لأنها من شرع الله وشرع الله واف غير مشوب بنقص، فكما في الأدلة الشرعية قد يحدث شيء من التزوير، فإن البصمة الوراثية لا تخلو من التزوير والمطامع الشخصية وحتى توجد التهمة التي تهدر من قيمة الدليل الشرعي حينها لا يلتفت إليه ولذلك لا يصلح التعميم بأن الأدلة الشرعية ظنية وقديمة.

ثانياً: إن كلمة الاستبعاد أو عدم الاستبعاد إما أن تكون ممكنة أو راجحة و يقينية وترجح نتيجة المختبر الجنائي بأنه لا يستبعد أن يكون هذا الأب، فإنه في المقابل يستبعد ولذلك لا يؤخذ بنتيجة التحليل البيولوجي.

واعترض علي هذا الاستدلال: بأن القصد من كلمة يمكن استبعاده أو لا يمكن استبعاده هو أنه بالإمكان استبعاد المدعي وهي تقع في درجة اليقين ولم يقصد بها الاحتمالية وهو مصطلح دارج في المختبرات القائمة بفحوص النبوة عالمياً.

ثالثاً: إن رفض تحاليل الحمض النووي في النسب يأتي بأنه غير معترف به شرعاً إضافة إلى أن القائمين على التحاليل ذاتها لم يصلوا فيها إلى درجة اليقين.

واعترض علي هذا الدليل: بأنه لا يوجد نص قرآني يمنع أو يحرم استخدام هذه الطرق الحديثة والتي أصبحت بمثابة أدلة يقينية و معترفاً بها عالمياً فهي تتشابه مع

أساليب القيافة التي اعتمدها الإسلام وعمل بها الرسول ﷺ والصحابة من بعده<sup>(١)</sup>.  
رابعاً: إن فحوصات البصمة الوراثية أو تحاليل الدم قضايا مختلف فيها ونحن عندنا ثوابت لا يمكن أن نهمّلها خاصة في قضايا العرض لأنها لا تتعلق برجل أو امرأة إنما تتعلق بعائلات وعشائر وتبقى هذه التحاليل عوامل مساعدة تفيد في حالة وجود خصومة بين رجلين على طفل.

واعترض على الدليل: بأن الأخذ بأقوال الشهود فقط في حالات البتة، يكون غير منطقي في قضايا إثبات النسب وأن هناك مصطلحات شرعية تستخدم في الوقت الحالي يفترض ألا تقال ويأخذ بها المشرع ومنها إذا قبل التهنئة بالمولود فإن ذلك يكون إقرار منه وفضلاً عن ذلك فإن أغلب القواعد الشرعية تعتبر ظنية<sup>(٢)</sup>.  
الأدلة:-

#### أدلة الفريق الأول:

استدل الفريق الأول بأن البصمة الوراثية قطعية من الكتاب:

١- قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: أن قوله تعالى: (ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ) هو أمر من الله بأن ينسب الولد لأبيه الحقيقي (الأب البيولوجي) فهو الصواب والحقيقة (فإن لم تعلموا آباءهم) معناه أنه تعالى يحث على البحث والتحري عن الأب الحقيقي والبحث يكون بمختلف الوسائل والقرائن وقد كشف الله سر الوسيلة "البصمة الوراثية" التي يمكن من خلالها

(١) ينظر في جميع الأقوال السابقة من أولاً وحتى ثالثاً إلى جريدة الخليج - دولة الإمارات العربية المتحدة - الشارقة - عدد رقم ٨٦٩٠ بتاريخ الأربعاء ٢ محرم ١٤٢٤هـ - الموافق ٥ مارس ٢٠٠٣ - وعدد رقم ٨٦٨٨ بتاريخ الاثنين ٣٠ ذي الحجة ١٤٢٣هـ - ٣ مارس ٢٠٠٣.

(٢) انظر العددين السابقين لجريدة الخليج رقم ٨٦٩٠ و ٨٦٨٨.

(٣) سورة الأحزاب - آية رقم (٥).

لنا نحن البشر التعرف على الأب الحقيقي وتنفيذ ما أمر الله به (اذْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ)<sup>(١)</sup>.  
واعترض علي هذا الدليل: بأنه لو فتح باب إثبات النسب عن طريق الجينات أو تحليل الحمض النووي لفتح باب شر عريض حيث سيقدم كل إنسان على اتهام زوجته وطلب إثبات هذا الولد بالتحاليل الحمضية ومثل هذا ينفر الزوجة ويهد من كيانها ويؤدي إلى فساد العلاقات الزوجية وتفكك الأسر<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة: إن ما تقدمه تقنية البصمة الوراثية من دقة في كشف الحقيقة ومعرفة الأب الحقيقي في نزاع النسب يفوق بدرجات كبيرة الوسائل التقليدية الظنية وقد قال الشاطبي: "القطع يقدم على الظن فكيف لنا أن لا نأخذ بهذه الحقيقة ونكتم ما أظهره الله من الحق"<sup>(٤)</sup>.

اعترض علي هذا الدليل: بأن مسألة النسب من المسائل التي اعتني بها الشارع الحكيم ولم يجعل لها سوي طريق الفراش أو الاستلحاق إذا أمكن ذلك ولم تعارضه بينة أخرى أقوى منه<sup>(٥)</sup>.

### الدليل من الواقع العملي:

أ - إن قوة الدليل في هذه التحاليل تصل إلى نسب قطعية في النفي أو الإثبات

(١) عبد القادر الحياط - تقنيات البصمة الوراثية في قضايا النسب وعلاقتها بالشرعية الإسلامية - مرجع سابق - المجلد الرابع - ص ١٥١٦.

(٢) العدد رقم ٤٦٨٨ - جريدة الخليج - مرجع سابق - ص ١٠.

(٣) سورة البقرة - آية رقم (١٥٩).

(٤) عبد القادر الحياط - تقنيات البصمة الوراثية في قضايا النسب وعلاقتها بالشرعية الإسلامية - مرجع سابق - المجلد الرابع - ص ١٥١٩.

(٥) جريدة الخليج - العددين السابقين رقم ٨٦٩٠ و ٨٦٨٨ - مصادر سابقة.

للبنوة والنسب وأن هذه التطورات والتقنية الحديثة في مجال الفحوص المخبرية تقطع الشك باليقين في كثير من الحالات والخطأ فيها أصبح مستحيلاً وتفوق نسبة النجاح فيها نسبة ١٠٠٪<sup>(١)</sup> بدليل أن المحاكم الأوربية والأمريكية تأخذ بالبصمة الوراثية ليس على أنها دليل وإنما هي قرينة نفى وإثبات، فما المانع من الأخذ بها خاصة وأن فيها مزيداً من الضمانات للمتهمين وتقليل السلطة التقديرية في يد القضاء<sup>(٢)</sup>.

واعترض على هذا الدليل باعتراضين:

**الاعتراض الأول:** أن النظريات العلمية الحديثة من طبية أو غيرها مهما بلغت من الدقة والقطع بالصحة في نظر المختصين، إلا أنها تظل محل شك ونظر لما علم بالاستقراء للواقع أن بعض النظريات العلمية من طب وغيره يظهر مع التقدم العلمي خلافه والتي كان الأطباء يجزمون بصحتها وقطعيتها ثم أصبحت ضرباً من الخيال وفضلاً عن إحلال تلك النظريات محل الأدلة الشرعية الثابتة وهو ما يفرض عدم الاندفاع بالأخذ بالنظريات العلمية كأدلة ثابتة توازي الأدلة الشرعية<sup>(٣)</sup>.

**الاعتراض الثاني:** أن نتائج الدنا تفيد احتمال نسبة ٩٩,٩٩٩٩٩٠٥ بأن البقع البيولوجية موضوع التحليل أو أن احتمال الأبوة هو أكثر من عشرة ملايين ونصف المرة من أن يكون الأب أي رجل آخر أخذ بطريق الصدفة من مجمل السكان، فينبغي أن الإثبات بواسطة الدنا يشكل قرينة واقعية بسيطة لا تتمتع بقوة ثبوته أعلى وأقوى من القوي الثبوتية التي تتمتع بها سائر وسائل الإثبات وهي بذلك لا تفيد حكم القاضي الذي يبقى حراً في اعتمادها أو رفضها<sup>(٤)</sup>.

(١) جريدة الخليج - العددان السابقين رقم ٨٦٩٠ و ٨٦٨٨ - مصادر سابقة.

(٢) دكتور سعد الدين هلال - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مرجع سابق - ص ٢٧٣.

(٣) دكتور عمر السبيل - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية - مرجع سابق - ص ٢٧.

(٤) القاضي وليد عاكوم - البصمة الوراثية وأثرها في الإثبات - مرجع سابق - المجلد الثاني - ص ٥٤٢.

ب- يشترط لها حتى نأخذ بها كدليل قطعي شيوعها وانتشار العمل بها لأنها لو استمرت عزيزة نادرة ما حازت الرضا والقبول عند الناس ولا شك أن رضاهم معتبر لاستقرار الحقوق والقبول العام بها من أهل الاختصاص<sup>(١)</sup>.

الفريق الثالث: تعددت أقوالهم بين القولين الأول والثاني فمنهم من كان وسطاً بين الفريق الأول والثاني ومنهم من ارتفع عنهم قليلاً ومنهم من اختار لنفسه مصطلحاً خاصاً بالبصمة الوراثية وأعرض لمصطلحاتهم كآلآي:

١- فأما الدكتور ناصر الميمان قال: "البصمة الوراثية قرينة شبه قطعية للإثبات، حيث أنها تدل على المطلوب مع احتمال خطأ نادر جداً، فيلزم الأخذ بها في إثبات النسب لأنها شبه قطعية<sup>(٢)</sup>."

٢- وأما الدكتور رمسيس فقال: "ومن رأينا أن تسمية الدليل الذي نحن بصددده أي البصمة الوراثية لا تتفق مع طبيعته، فليس صحيحاً أن الحمض النووي يترك بصمته كتلك التي تصدر من الإصبع، ولذا نؤثر تسمية هذا الدليل فردية الحمض النووي<sup>(٣)</sup>."

٣- الدكتور محمد رأفت عثمان قال: "إنها قرينة قوية جداً وذلك نظراً لجواز العمل بالقرائن في مجال الإثبات، فيجوز العمل بالبصمة الوراثية بوصفها نوعاً من القرائن القوية جداً التي تزيد قوة عن القيافة... فتكون البصمة الوراثية من باب أولى مثبتة للنسب أو نافية له" ويرى تقديمها على الشهادة<sup>(٤)</sup>.

٤- الدكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا قال: "تعد البصمة الوراثية من قبيل القرائن أو

(١) دكتور نصر فريد واصل - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع سابق - ص ١٦.

(٢) دكتور ناصر الميمان البصمة الوراثية وحكم استخدامها في مجال الطب الشرعي والنسب مرجع سابق - ص ٦١٣.

(٣) دكتور رمسيس بنهام - البوليس العلمي أو فن التحقيق - مرجع سابق - ص ١٥٠.

(٤) دكتور محمد رأفت - البصمة الوراثية ودورها في إثبات ونفي النسب - مرجع سابق - المجلد الثاني - ص ٥٧٥.



الدلائل أو الإمارات واختار لها اسم "الدليل الناقص" الذي يقتصر تأثيره على عقيدة القاضي علي مجرد إنشاء احتمال أو شبهة وجود موضوع الدليل<sup>(١)</sup>.

٥- الدكتور عباس أحمد الباز قال: "إن البصمة الوراثية دليل إثبات للبراءة أو الإدانة أمام القضاء في المحاكم بحكم قطعية نتائجها ثم قال إذا ما توفرت الضوابط"<sup>(٢)</sup>.

٦- أما الدكتور سعد العتري فقال: "إنها دليل تكميلي مساندة الأدلة الشرع يعتمد عليه القاضي عند النظر في قضايا النسب"<sup>(٣)</sup>.

٧- أما الدكتور محمد الأشقر فقال: "والذي يظهر لي بل أكاد أجزم به أنه طريقة صحيحة شرعاً وذلك لعدة أمور، فذكر منها ثبوت الحق بالبيانات القاطعة وثبوت النسب بالقيافة وذكر بصمة الأصابع والتوقيع الخطي والصورة الشخصية، وقال وقياس تقنية الهندسة الوراثية علي القيافة قياس صحيح في هذا الباب"<sup>(٤)</sup>.

هذه هي أهم وأقوي آراء علماء العصر فيما يخص تكييفهم للبصمة الوراثية بالنسبة للفريق الثالث الرأي الراجح في تكييف البصمة الوراثية:

والذي أراه مناسباً ومتفقاً من البصمة الوراثية مع أنها قرينة قوية لكنها لا تقدم على أي دليل شرعي ولا يقام بها حكم علي استقلال ما لم تدعمها بينات أخرى، واختار هذا الرأي الذي انفرد به الدكتور محمد رأفت عثمان والذي يطرح عدة أسئلة منها، لماذا لم تكن البصمة الوراثية قرينة قطعية أو دليلاً قطعياً؟ والجواب على هذا أن الأسباب التي لم تجعلها قرينة قطعية في نظري هي نفس الأسباب التي قللت من أهمية البصمة الوراثية عند أهل القضاء"<sup>(٥)</sup>.

(١) دكتور أبو الوفا محمد أبو الوفا - مدى حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجنائي في القانون الوضعي والفقهاء الاسمي - مرجع سابق - المجلد الثاني - ص ٧٢٧.

(٢) دكتور عباس أحمد الباز - بصمات غير الأصابع في الإثبات والقضاء - مرجع سابق - ص ٧٨٧.

(٣) دكتور سعد العتري - البصمة الوراثية ومدى حجيتها في إثبات أو نفي النسب - مرجع سابق - ص ٤٣١.

(٤) دكتور محمد الأشقر - إثبات النسب بالبصمة الوراثية - مرجع سابق - ص ٤٥٥.

(٥) انظر تفصيل هذه الأسباب في الباب الثاني من هذا البحث "موقف القضاء من البصمة الوراثية".

فصائل الدم عند أكثر الناس وهو ما يجعله ظني فقط وهذا ما هو معمول به في المحاكم وقد أقرته محكمة النقض المصرية<sup>(١)</sup>.

والسؤال الأخير هو لماذا تم اختيار البصمة الوراثية لتكون قرينة قوية والجواب عن هذا يعود لعدة أسباب أسطرها على شكل عناوين كالآتي:

أولاً: البصمة الوراثية تفتقر إلى صفة التأثير في نفسية القاضي: أي أن البصمة الوراثية غير مؤثرة نهائياً في نفسية القاضي إلا بشكل بسيط مما يجعله يتردد في الأخذ بها كدليل قاطع وبالتالي يتضارب وجدان وضمير القاضي بين القطع والشك في صحتها بخلاف أدلة الشرع الأخرى كالإقرار والشهادة، فهي مؤثرة في نفسية القاضي بين القطع والشك في صحتها بخلاف أدلة الشرع الأخرى كالإقرار والشهادة، فهي مؤثرة في نفسية القاضي ويقينية في ذاتها، بدليل أن الرسول ﷺ أقام بها حدوداً كقوله: "واغدوا يا أنيس علي امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"<sup>(٢)</sup> وجاءت الأدلة الآمرة بعدم كتمان الشهادة ﴿وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ﴾<sup>(٣)</sup> ورفض سماع الشهادة نوع من الكتمان.

فالإقرار والشهادة يدخلان في نفسية القاضي الطمأنينة من حيث طرحها أمام القاضي في الجلسة ويدخلان على القاضي اليقين والقطع من حيث أساسيتها الشرعية الكتاب والسنة والإجماع وهو ما تفتقر إليه البصمة الوراثية.

(١) "تحليل الدم لا يعتبر وسيلة من وسائل إثبات النسب إذ ليس بلامزم أن تكون فصيلة دم الولد من نوع فصيلة دم أبيه فقد تتحدد فصيلة الدم بين شخصين ليس بينهما قرابة... وتحليل الدم شبهة تحتاج إلى دليل بصحة الفرائش انظر أنور العمروسي - أصول المرافعات الشرعية في مسائل الأحوال الشخصية - مرجع سابق ص ٥٧١.

(٢) أخرجه البخاري ٥ / ٣٨١ كتاب الشروط رقم ٢٧٢٤ - ٢٧٢٥. كتاب الحدود ١٢ / ١٦٦ برقم ٦٨٣٥ - أبو داود ٢ / ٥٥٨ كتاب الحدود رقم ٤٤٤٥ - الترمذي - كتاب الحدود باب ما جاء في رجم الثيب رقم ١٤٣٣ - مسند الإمام أحمد ٤ / ١١٥ و ١١٦ - سنن البيهقي ٨ / ٢١٣.

(٣) سورة البقرة آية رقم - (٢٨٣).

هذا وترجع أسباب افتقار البصمة الوراثية إلى صفة التأثير في نفسية القاضي لعدة أمور:

الأمر الأول: أن إجراء التحاليل البيولوجية دائماً يكون في غياب القاضي وعدم مشاهدته لهذا التحليل أي خارج نطاق المحكمة وعلي غير علم ورؤية من القاضي بخلاف الشهادة أو الإقرار أو اليمين أو العلاقة القائمة بين الزوجين فهي أدلة محسوسة وملموسة ومشاهدة للعيان ومسموعة بالأذنين وهو ما يقوي صفة التأثير المحكمة في نفسية القاضي لتكوين قناعته باعتباره الخبير الأعلى في تقدير الأدلة المطروحة أمامه.

الأمر الثاني: عدم وقوف القاضي على نوعية القائمين في المختبر الجنائي إذ لا علاقة بين القاضي وخبراء المختبر الجنائي ولا توجد صلة مدعومة بالصدق والأمانة، فما الذي يُدري القاضي بما يحصل في المعمل الجنائي من نقل وتحليل وفرز عينات وتلاعب بما تهوي النفس الأمر الذي يدخل الشك في ضمير القاضي القائم على تقوي الله وخشيته على اعتبار أن القاضي هو من أنيط به مسئولية رد الحقوق لأصحابها عن طريق الصدق واليقين وليس عن طريق الظنون والمصطلحات العلمية الحديثة كالـبصمة الوراثية وجهاز كشف الذب<sup>(١)</sup>.

الأمر الثالث: تفوق الأدلة الشرعية التي لا خلاف فيها، كالإقرار والشهادة على قوة البصمة الوراثية وذلك من حيث سماع القاضي للبيانات الشرعية ومن حيث شرعية هذه الأدلة الشرعية المدعمة بالحجج الشرعية، من كتاب وسنة وإجماع سلفاً عن سلف بخلاف البصمة الوراثية والتي أطلق عليها البعض اسم الشاهد الصامت<sup>(٢)</sup> لأنها لا تحاكي وجدان القاضي وضميره اليقظ ولا تخلو هذه الورقة عن بعض المصطلحات

(١) دكتور رمسيس مهنم - البوليس العلمي أو فن التحقيق - مرجع سابق: ص ٧٧ وقال فيها: "إن ما يسجله الجهاز من دقات القلب وتقلبات في ضبط الدم والتنفس ليس بلازم أن يرجع إلى كذب المتهم فهي وسيلة محوطة بالشك".

(٢) عبد القادر الخطاط - تقنيات البصمة الوراثية في قضايا النسب - مرجع سابق - المجلد الرابع - ص ١٥١٤.

الأجنبية التي ما أنزل الله بها من سلطان.

وقد اعترض على هذا الأمر بأن الشهادة أغلبها ظني والإقرار من المؤشرات الظنية لأنه لا يمكن قياس درجة الصدق وقوة الإيمان في الإقرار<sup>(١)</sup>؟

والجواب عن هذا أن الحكم الشرعي متى خلا من تهمة<sup>(٢)</sup> وريبة في نفس القاضي، والشاهد من هذا أنه بمجرد أن يحلف الإنسان أو الشاهد أمام القاضي فقد أطمأن القاضي إلى هذا الحلف لأنه قسم برب عظيم وليس بمخلوق ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ، إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ، فِي كِتَابٍ مَّكُونٍ﴾<sup>(٣)</sup> فلماذا لا يصدقه القاضي؟

وأما إن وجدت تهمة أو ريبة أو علاقة وصلة بين الشاهد وغيره أو المدعي وغيره أو المقر وغيره حينئذ يهدر الدليل الشرعي ولا ينظر إليه نهائياً لوجود التهمة والتهمة تسقط من قيمة الدليل الشرعي كما تسقط الشبهة الحدود، غير أنه يجب التنويه لهذه المسألة أن إهدار الدليل الشرعي ليس لذاته، إنما لذات الشاهد أو المقر نفسه، مثلاً إذا ثبت للقاضي فسقه لن يأخذ بشهادته وعدم أخذه بالشهادة ليس لأنه يرفض الدليل الشرعي؛ إنما لسبب وجود علة في الشخص نفسه كالفسق أو الإكراه أو المصلحة، فالحكم يدور مع العلة وجوداً وعدمًا؛ وهل من دليل؟ أقول نعم، كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري: "المسلمون عدول بعضهم علي بعض إلا مجلوداً في

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) التهمة في الشهادة تعني الظن والشك والارتباب في صدقها وبناءً على ذلك فقد ذهب الجمهور إلى القاضي إذا ارتاب في شهادة الشاهد أن يردّها ولا يقبلها ولو كان الشاهد عدلاً، الدليل عليه قوله: ﴿ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلَّا تَرْتَابُوا﴾ سورة البقرة آية (٢٨٢)، انظر: دكتور أحمد فراج حسين - أدلة الإثبات في الفقه الإسلام - مرجع سابق - ص ١١٣.

(٣) سورة الواقعة - آيات (٧٦ - ٧٧ - ٧٨).

حد أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنياً في ولاء أو قرابة<sup>(١)</sup>.

وشاهد كلام عمر بن الخطاب أن جميع المسلمين عدول وهذا هو الأصل حتى يرد للقاضي خلاف هذا الأصل كمن جرب عليه شهادة الزور أو كان ذا صلة أو قرابة بمن يشهد له حينها تصبح الشهادة مهزوزة وهذا ليس في جميع الحالات وهو الأمر الذي ينفي مسألة التعميم التي احتج بها الفريق الثاني من أن الإقرار أغلبه ظني.

وقد عقب ابن القيم علي هذه المسألة فقال: "فإن التهمة مؤثرة في باب الشهادات والأقضية وطلاق المريض وغير ذلك، فلا تقبل شهادة السيد لعبده ولا العبد لسيدته وشهادة الوالد لولده وبالعكس ولا شهادة العدو على عدوه ولا يقبل حكم الحاكم لنفسه ولا ينفذ حكمه على عدوه... وقل في موضع آخر والصواب المقطوع به أن العدالة تتبع فيكون الرجل عدلاً في شيء فاسقاً في شيء فإذا تبين للحاكم أنه عدل فيما شهد به قبل شهادته ولم يضره فسقه في غيره"<sup>(٢)</sup>.

وحاصل الأمر أن تقدم البصمة الوراثية على الشهادة اعتبار الشهادة ظنية ليس بصحيح ومن ثم ينبغي رفض مثل هذا الكلام ولما تقدم، هذه هي الأمور الثلاثة التي أسقطت صفة التأثير في نفسه القاضي.

**ثانياً: الأصل في البصمة الوراثية القطعية غير أن الظروف أهدرت من قيمتها:**

وهذا هو الصواب والأصل الذي يجب أن يعلمه الجميع من أطباء وعلماء، من أن البصمة الوراثية الأصل في نتائجها قطعية وبقينية غير أن الظروف المحيطة بها من عاملين أو أجهزة أو ظروف جوية ومن حيث الناقلين للعينة وكيفية الحصول على النتيجة النهائية والقائمة على الخلط والمزج بين بعض السوائل لتحضير البصمة الوراثية كل

(١) أبي القاسم على الرحي السمناني - روضة القضاة وطرق النجاة - مؤسسة الرسالة - بيروت - الجزء الأول صـ ٢٢٦، ومعني طنين أي المتهم المعادي لسوء الظن به، وعرفه النسفي بأنه المتهم في دونه ومن لا يوثق به والظن بمعنى التهمة. انظر: نجم الدين النسفي - طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية - مرجع سابق - صـ ٢٧٠.

(٢) الطرق الحكيمة لابن القيم - صـ ٢٢٧، ٢٥٥.

ذلك أهدر من قيمتها عند أهل القضاء، فمثلاً استخلاص الحمض النووي يحتاج إلى سوائل طيارة مثل الكلورفورم والإيثانول ويستخدم له جهاز يسمى نظام فصل الجهد الكهربائي "إليكتروفوريسند" ومن ثم تقسيم الأجزاء المتباينة الطول بواسطة تقنية RFLP والطريقة الثانية هي التفاعل النووي المتسلسل PCR تكبير الحمض النووي ونظام تحديد مناطق التكرار القصيرة STR وهذه الطريقة بعضها يستغرق منها حوالي خمسة أيام على ثلاثة أسابيع وبعضها حوالي ٤٨ ساعة.

فكل هذه الخطوات العملية والأمور التقنية الحساسة لا علم للقاضي بها ولم يستوعب طريقة تحضيرها فضلاً عن ذلك، فهي محتاجة إلى جهد مكثف من الخبراء حتى تخرج النتيجة سلمية من الشوائب<sup>(١)</sup> مما حدا بالعلماء أن يشترطوا للتحليل البيولوجي أن يكون من خبيرين عدلين قياساً على خبير القافة كما مر.

كل هذه الظروف هي التي أهدرت من قيمتها العلمية ورغم ذلك فإنها أقوى بكثير من فصائل الدم التي تنفي النسب ولا تثبت نسباً وهذا ما يجب أن يعلمه الفريق الثاني من خلال عرض أدلته بين فصائل أدلته أنه خلط بين فصائل الدم وتحليل البصمة الوراثية.

وبهذه الأمور السالف ذكرها فإني أتوصل في النهاية إلى أن البصمة الوراثية قرينة قوية للأسباب التي ذكرتها.

واستكمالاً لما سبق، فإني أجيب على السؤال الذي طرحته بعد أن بينت حكم البصمة الوراثية وموقفها من القرائن وكان السؤال المطروح لو ادعت تلك المرأة الزانية على من زني بها لتلحق الولد به وأنكر ذلك الزاني وجاءت البصمة وأثبتت صحة الولد، فما هو القول في هذا الأمر؟ هل يلحق به الولد؟ وهل يقام عليه الحد إن لم

(١) دكتور عمر الشيخ الصم - التحليل البيولوجي للحميات البشرية وحجته في الإثبات - مرجع سابق - المجلد الرابع - ص ١٦٧٧ وانظر: دكتور بدر خالد الخليفة - توظيف العلوم الجنائية لخدمة العدالة - مرجع سابق ١٢٠.

يعترف؟

الجواب على هذا السؤال ... فإني أقول إن البصمة الوراثية لا يقام بها الحد على الزاني في هذه القضية إذا لم يتم الاعتراف بالزني نفسه، حتى وإن ادعت المرأة عليه وحتى إن جاءت البصمة الوراثية وأثبتت توافقاً بين الزاني وولد الزني وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إن البصمة الوراثية لا يقام بها حكم إدانة علي انفراد ما لم تدعم البصمة الوراثية قرائن ودلائل أخرى لها أثرها في القضية المطروحة أمام القاضي ذلك أن أمر الإدانة ليس بالأمر السهل الذي يتم اتخاذه من قبل القاضي لأن أمر الإدانة يعني في النهاية تقييد حرية المتهم ضمن عقوبة تطبق عليه، فلا تصلح البصمة الوراثية لإدخال متهم وزوجة بالسجن ما لم يقترن هذا الأمر باعتراف صادر من المتهم نفسه وليس الإدانة كالتبرئة لأن التبرئة يمكن أن تقام علي مجرد أدني الشكوك وأنسب الاحتمالات لأن الشك يفسر لمصلحة المتهم.

ثانياً: والدليل الآخر هو قول رجال القانون حينما ميزوا بين الإدانة والتبرئة فقالوا: "الأصل في الإنسان البراءة فلا يكلف أحد بإقامة الدليل عليها وإنما يلزم الدليل لنفيها... ومؤدي ذلك أنه لا يجوز الحكم بإدانة شخص إلا إذا قام الدليل القاطع على انتقاء براءته أمام الحكم بالبراءة فلا يلزم بناؤه على القطع والجزم، بل يصح بناؤه علي الشك في ثبوت الإدانة

والشاهد من هذا الحكم أن البصمة الوراثية لا يمكن أن يقام بها الحد على من اتهمته امرأة زني بها لإلحاق الولد به ما لم يقر هو نفسه بالزني حتى وإن جاءت البصمة الوراثية وأثبتت الصفات الوراثية بين الزاني وبين من حملت به هذه المرأة الزانية، لأن البصمة الوراثية ليس دليلاً قطعياً، ولا يكون الدليل دليلاً إلا إذا نقل القاضي من حالة الجهل أو الشك إلى حالة اليقين ومن هنا كانت القاعدة أن ما يتطرق إليه الاحتمال لا

يصح به الاستدلال<sup>(١)</sup>.

يقول الطرابلسي: "الإقرار أقوى الأحكام وأشدّها حتى من البينة لأن الحكم بالإقرار مقطوع به والحكم بالبينة مظنون ذلك أن الإقرار خير صدق، فيرجح صدقه على كذبه لانتفاء التهمة والكذب وأما القضاء بالقرائن والأمارات وحكم الفراسة ومنها القضاء بالنكول واعتباره في الأحكام فليس إلا رجوعاً إلى مجرد القرينة الظاهرة فقدمت على أصل براءة الذمة"<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: الإجماع على عدم إقامة الحدود بالبصمة الوراثية: وفضلاً عن ذلك فإن الذي عليه جميع علماء العصر وفقهاء الأمة الإسلامية في هذا العصر الحديث أن البصمة الوراثية لا تقام بها حدود ولا قصاص، حيث جاء في توصيات الندوة الفقهية الطبية الحادية عشر للمنظمة الإسلامية بالكويت "تدارست الندوة موضوع البصمة الوراثية وهي البينة الجينية التفصيلية التي تدل على هوية كل فرد بعينه والبصمة الوراثية من الناحية العلمية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية ولا سيما في مجال الطب الشرعي وهي ترقى إلى مستوى القرائن القطعية التي يأخذ بها جمهور الفقهاء في غير قضايا الحدود الشرعية... الخ"<sup>(٣)</sup>.

ثم وافق هذه التوصية المجمع الفقه الإسلامي بمكة المكرمة البند الأول "لا مانع شرعاً من الاعتماد على البصمة الوراثية في التحقيق الجنائي واعتبارها وسيلة إثبات في الجرائم التي ليس فيها حد شرعي ولا قصاص لخير (ادرؤوا الحدود بالشبهات) وذلك يحقق العدالة والأمن للمجتمع ويؤدي إلى نيل المحرم عقابه وتبرئة المتهم وهذا مقصد الشريعة

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) معين الحكم يتردد بين الخصمين من الأحكام للطرابلسي - مرجع سابق - ص ١٢٥ - ص ١٦٦.

(٣) أعمال ندوة الوراثة والهندسة والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية - المنعقدة في الكويت في الفترة

٢٣ - ٢٥ جمادي الآخر ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ - الجزء الثاني - ص ١٠٥.



الإسلامية"<sup>(١)</sup>.

وجاء في قرار المجمع الفقهي في دورته الخامسة عشر: "وإنما قيل بمشروعية الأخذ بالبصمة الوراثية كقرينة من القرائن التي يستدل بها على المتهم في قضايا الجرائم المختلفة لكن لا يثبت بموجبها حد ولا قصاص لأمرين:

الأمر الأول: فلأن الحد والقصاص لا يثبت إلا بشهادة أو إقرار دون غيرهما من وسائل الإثبات عند كثير من الفقهاء.

الأمر الثاني: فلأن الشارع يتشوف إلى درء الحد والقصاص، لأنها تدرا بأدنى شبهة أو احتمال والشبهة في البصمة الوراثية ظاهرة لأنها إنما تثبت بيقين هوية صاحب الأثر في محل الجريمة أو ما حوله لكنها مع ذلك تظل ظنية عند تعدد أصحاب البصمات على الشيء الواحد أو وجود صاحب البصمة قدرًا في مكان الجريمة قبل أو بعد وقوعها أو غير ذلك من أوجه الظن المحتملة"<sup>(٢)</sup>.

### المبحث الثالث: حكم استخدام البصمة الوراثية في إثبات النسب

نظراً لتشوف الشارع إلى ثبوت النسب وإلحاقه بأدنى سبب فإن الأخذ بالبصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات التي يجوز فيها الحكم بثبوت النسب بناء على قول القافة، أمر ظاهر الصحة والجواز وذلك لأنه إذا جاز الحكم بثبوت النسب بناء على قول القافة، لاستنادها على علامات ظاهرة، أو خفية مبنية على الفراسة والمعرفة والخبرة<sup>(٣)</sup> في إدراك الشبه الحاصل بين الآباء والأبناء فإن الأخذ بنتائج الفحص

(١) القرار السابع للمجمع الفقهي الإسلامي بشأن البصمة الوراثية - الدورة السادسة عشرة - مكة المكرمة - المنعقدة من تاريخ ٢١ - ٢٦ / ١٠ / ١٤٢٢ هـ، ٥ - ١٠ / ١ / ٢٠٠٢ م - ص ٢٠.

(٢) قرار المجمع الفقهي الإسلامي - الدورة الخامسة عشرة - مكة المكرمة تاريخ ١٠ / ٣ / ١٤٩٨ هـ نقلاً عن بحث الدكتور عمر السبيل - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجنائية - مرجع سابق - ص ٤٧.

٣ - فليست بمحدث ولا تخمين كما يقول منكر القيافة، بل هي غريزة في الطبع، تنمي بالعلم والخبرة والتجربة. وانظر الرد علي من قال بأنها حدث وتخمين في زاد الميعاد ٤٢١/٥.

بالبصمة الوراثية، والحكم بثبوت النسب بناء علي قول خبراء البصمة الوراثية أقل أحواله أن يكون مساوياً للحكم بقول القافة إن لم تكن البصمة أولى بالأخذ بها، والحكم بمقتضي نتائجها من باب قياس الأولي، لأن البصمة الوراثية يعتمد فيها علي أدلة خفية محسوسة من خلال الفحوصات المخبرية، التي علم بالتجارب العلمية صحة نتائجها الدالة علي وجود الشبه، والعلاقة النسبية بين اثنين أو نفيه عنهما كما قال أحد الأطباء المختصين (أن كل ما يمكن أن تفعله القافة يمكن للبصمة الوراثية أن تقوم به، وبدقة متناهية<sup>(١)</sup>). وقد نص بعض الفقهاء علي ترجيح قول القائف المستند في قوله إلي شبه خفي علي قول القائف المستند في قوله إلي شبه ظاهر، معللين لذلك: بأن الذي يستند في قوله إلي شبه ظاهر معللين لذلك: بأن الذي يستند في قوله إلي شبه خفي معه زيادة علم تدل علي حذقه وبصيرته<sup>(٢)</sup>.

وما لا شك فيه أن البصمة الوراثية فيها من زيادة العلم والحذق واكتشاف المورثات الجينية الدالة علي العلاقة النسبية ما لا يوجد مثله في القافة ومع ذلك فإن (القياس وأصول الشريعة تشهد للقافة، لأن القول بها حكم يستند إلي إدراك أمور خفية وظاهرة توجب للنفس سكوناً، فوجب اعتباره<sup>(٣)</sup>، ولأن قول القائف (حكم بظن غالب، ورأي راجح من هو من أهل الخبرة فجاز كقول المقومين)<sup>(٤)</sup> فكذلك الحال بالنسبة للبصمة الوراثية لما فيها من زيادة العلم والمعرفة الحسية بوجود الشبه، والعلاقة النسبية ما لا يوجد مثله في القافة، إما يحمل علي الحكم لمشروعية الأخذ بها في مجال إثبات النسب في الحالات التي يجوز فيها الحكم بناء علي قول القافة، قياساً عليها، ولأن الأصل في الأشياء - غير العبادات - الإذن والإباحة، وأخذاً من أدلة الشرع العامة، وقواعده الكلية في تحقيق المصالح، ودرء المفاسد لما في الأخذ بالبصمة

(١) بعض النظريات الفقهية في البصمة الوراثية للدكتور محمد باخضمة، ص ٢٦.

(٢) انظر مغني المحتاج ٤/٤٩١.

(٣) الطرق الحكمية ص ١٩٨.

(٤) المغني ٥/٧٦٨.

الوراثية في مجال إثبات النسب من تحقيق لمصالح ظاهرة، ودرء المفاسد قصيرة. قال ابن القيم: (وأصول الشرع وقواعده والقياس الصحيح يقتضي اعتبار الشبه في حقوق النسب والشارع متشوف إلى اتصال الأنساب وعدم انقطاعها، ولهذا أكتفي في ثبوتها بأدنى الأسباب من شهادة المرأة الواحدة علي الولادة والصدوى المجردة مع الإمكان، وظاهر الفراش، فلا يستبعد أن يكون الشبه الخالي عن سبب مقاوم له كافياً في ثبوته....<sup>(١)</sup>) فالبصمة الوراثية، والاستدلال بها علي إثبات النسب يمكن أن يقال بأنها نوع من علم القيافة، وقد تميزت بالبحث في خفايا وأسرار النمط الوراثي للحامض النووي بدقة كبيرة، وعمق ومهارة علمية بالغة، مما يجعلها تأخذ حكم القيافة في هذا المجال من باب أولى فيثبت بالبصمة ما يثبت بالقيافة مع وجوب توفر الشروط والضوابط التي وضعها الفقهاء في القافة عند إرادة الحكم بإثبات النسب عن طريق البصمة الوراثية<sup>(٢)</sup>.

وجاء في توصية ندوة الوراثة والهندسة الوراثية ما نصه: (البصمة الوراثية من الماحية العملية وسيلة لا تكاد تخطئ في التحقق من أوالديه البيولوجية، والتحقق من الشخصية، ولا سيما في مجال الطب الشرعي، وهي ترقى إلى مستوى القرائن القوية التي يأخذ بها أكثر الفقهاء في غير قضايا الحدود الشرعية، وتمثل تطوراً عصبياً عظيماً في مجال القيافة الذي يذهب إليها جمهور الفقهاء في إثبات النسب المتنازع فيه، ولذلك تري الندوة أن يؤخذ بها في كل ما يؤخذ فيه بالقيافة من باب أولى<sup>(٣)</sup>).

وبناء علي ذلك فإنه يمكن الأخذ بالبصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات التالية:

(١) الطرق الحكمية ص ٢٠١.

(٢) انظر البصمة الجينية وأثرها في إثبات النسب للدكتور حسن الشاذلي ضمن ثبت أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية ٤٩٤/١.

(٣) ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية في إثبات النسب ص ٤٦.

- ١ - حالات التنازع علي مجهول النسب. بمختلف صور التنازع التي ذكرها الفقهاء، سواء أكان التنازع علي مجهول النسب بسبب انتفاء الأدلة أو تساويها، أو كان بسبب اشتراك في وطء شبهه ونحوه<sup>(١)</sup>.
- ٢ - حالات الاشتباه في المواليد في المستشفيات ومراكز رعاية المواليد والأطفال ونحوها، وكذا الاشتباه في أطفال الأنابيب.
- ٣ - حالات ضياع الأطفال واختلاطهم، بسبب الحوادث والكوارث وتعذر معرفة أهليهم<sup>(٢)</sup>، وكذا عند وجود جثث لم يمكن التعرف علي هويتها بسبب الحروب، أو غيرها.

#### المبحث الرابع: شروط العمل بالبصمة الوراثية وضوابط العمل بها

بما أن البصمة الوراثية تعتبر حديثة عهد قريب ليس ببعيد، وبما أن البصمة الوراثية تتصف بخاصية الدقة والتعقيد، فكان لابد للفقهاء من أن يقوموا بوضع الشروط العامة وذلك من ناحيتين العملية "الطبية" والشرعية، ونظرا لقوة العلاقة الوثيقة التي تربط بين أهل الطب وأهل الشرع على اعتبار أن أهل الطب هم أهل الذكر في جانب التشخيص الطبي والضلع المساعد لأهل الشرع في كشف خبايا لا دراية لأهل الشرع بها حتى يتسنى لأهل الشرع إصدار أحكامهم الشرعية بناء على أقوال أهل الطب.

وهذا المبحث يمكن تقسيمه الى مطلبين:

#### الأول: الضوابط الشرعية للعمل بالبصمة الوراثية

أولاً: ألا تخالف نتائج البصمة الوراثية صدق النصوص الشرعية الثابتة من الكتاب

١ - حيث ذكر فقهاء الشافعية والحنابلة صوراً كثيرة لكلا النوعين. أنظر في هذا: روضة الطالبين ٥٠٦/٤، مغني المحتاج ٤٨٩/٤ - ٤٩٠ والمغني ٧٧١/٥ والإنصاف ٤٥٦/٦.

٢ - انظر مناقشات المجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته (١٥)، ص ٢١ ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول البصمة الوراثية في الكويت ص ٤٧، البصمة الجينية وآثارها في إثبات النسب للدكتور حسن الشاذلي ضمن ثبوت أعمال ندوة الوراثة والمهندسة الوراثية ٤٩٨/١.

والسنة الشريفة، حتى لا يؤدي ذلك إلى إهمال النصوص الشرعية المقطوع بصحتها وجلب المفسد، ومن ثم لا يجوز استخدامها في التشكيك في صحة الأنساب المستقرة الثابتة وزعزعة الثقة بين الزوجين.

ثانياً: يجب ألا تخالف تحليل البصمة الوراثية للعقل والمنطق والحس والواقع، بل يجب أن توافق العقل والمنطق، فلا يمكن أن تثبت البصمة الوراثية نسب من لا يولد لمثله لصغر منه أو لكونه مقطوع الذكر والانثى إذ من لا يولد لمثله لا يعقل إن يأتي يولد وبالتالي تكون البصمة الوراثية قد اعترأها الخطأ والتلاعب وخالفت العقل والواقع وهو ما ينبغي رفضه.

ثالثاً: أن تكون أوامر التحاليل البيولوجية للبصمة الوراثية بناء على أوامر من القضاء أو من له سلطة ولي الأمر حتى تقفل باب التلاعب وإتباع الأهواء الظنية عند ضعاف النفوس.

رابعاً: أن تستعمل التحاليل الفنية للبصمة الوراثية في الحالات التي يجوز فيها التأكد من أثبات النسب لعدم ضياعه والمحافظة عليه، وذلك كاختلاط المواليد وأصحاب الجثث المتفحمة أو إذا دعت الضرورة لذلك.

خامساً: منع القطاع الخاص والشركات التجارية ذات المصالح بالعينات من المتاجرة فيها وإغلاقها فوراً وفرض العقوبات الزاجرة والرادعة لكل من تسول له نفسه التلاعب بالجينات البشرية أو التعرض للأسرة المسلمة وتحطيم دعائمها المستقرة<sup>(١)</sup>.

#### المطلب الثاني: شروط البصمة الوراثية من الناحية العملية

أولاً: أن تكون المختبرات والمعامل الفنية تابعة للدولة وتحت رقابتها حتى لا يتم التلاعب فيها لمجرد المصالح الشخصية والأهواء الدنيوية وبالتالي يكون النسب عرضة للضياع.

(١) انظر في شروط البصمة الوراثية المصادر السابقة.

ثانيا: أن تكون هذه المختبرات والمعامل الفنية مزودة بأحسن الأجهزة ذات التقنيات العالمية والمواصفات الفنية القابلة للاستمرارية والتفاعل مع العينات والظروف المحيطة بها في الدولة.

ثالثا: أن يكون العاملون في هذه المختبرات من خبراء وفنيين، ممن يتصفون ويتسمون بصفات الأمانة والخلق الحسن والعدل في العمل، وكل ما يتطلبه الشرع في سبيل درء المفاسد وجلب المصالح.

رابعا: أن يكون العاملون على البصمة الوراثية من أصحاب الخبرة العالية والمستوى الرفيع في مجال التخصص ومن يشهد لهم بالتقدم العلمي والتقني حتى لا يؤدي عدم ذلك إلى تدهور النتائج الفنية وبالتالي ضياع الحقوق من أصحابها.

خامسا: أن يكون الخبير مسلما (إن أمكن) لأن قوله يتضمن خبرا ورواية، وأن يكون عدلا لان الهوى في هذا الباب قد يعمل على قول غير الحق.

سادسا: ينبغي أن لا يقبل قول الخبير في البصمة الوراثية إذا كان يجر لذلك لنفسه نفعاً أو يدفع عنها ضرراً، ولا يقبل حكمه لوالديه. وأن يكون ذا خبرة وتجربة، بأن يكون مؤهلاً وقد اشتهر عنه الإصابه<sup>(١)</sup>.

سابعا: شروط التعدد بين المؤيدين والمعارضين: والمقصود بالتعدد هو تعدد الخبراء الفنيين القائمين على العمل في البصمة الوراثية قياسا على الشهادة والقيافة، وهذا رأى الأغلبية من فقهاء العصر، فهل فعلا البصمة الوراثية تحتاج إلى خبيرين أم خبير واحد؟ حيث انقسم علماء العصر في اشتراط خبراء البصمة الوراثية إلى عدة آراء:

الفريق الأول: ويرى هذا الفريق أن يكون العاملون على البصمة الوراثية أكثر من شخص أو أكثر من خبير واحد أو خبيرين وذلك قياسا على الشهادة ذهب لهذا القول

(١) دكتور محمد الأشقر - إثبات النسب بالبصمة الوراثية - ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - الكويت - ٢٣ - ٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩هـ الموافق ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ - الجزء الأول ٤٥٨.

الدكتور محمد الأشقر<sup>(١)</sup> والدكتور على القرة داغي<sup>(٢)</sup> والمستشار فؤاد عبد المنعم<sup>(٣)</sup> والدكتور عبد الستار فتح الله سعيد<sup>(٤)</sup> والدكتور عمر الشيخ الأصم<sup>(٥)</sup> والدكتور حسن الشاذلي<sup>(٦)</sup> وهذا الأخير قاسها على شرط القيافة واحتج هذا الفريق القائل بضرورة أن يكون العاملون على البصمة الوراثية أكثر من خبيرين:

١- بأن البصمة والوراثية من حيث العمل فيها وإعطاء النتيجة هي مثل الشهادة ولا يجب أن يقل الحكم بالشهادة من شاهدين لقوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم)<sup>(٧)</sup>.

وفضلاً عن ذلك فقد قاسوها على القيافة، فكما لم يقبل الفقهاء أقل من قائمين اثنين وأكثر، فمن باب أولى القيام بخبيرين في البصمة الوراثية، لأن القيافة تدرس الشبه والبصمة الوراثية تدرس الصفات الوراثية والقيافة بالنص والبصمة الوراثية بقياس الأولى.

٢- من المعقول: بأن ما يقتضيه حال الناس في هذه الأزمنة حيث شاع الإهمال

- 
- (١) دكتور محمد الأشقر - إثبات النسب بالبصمة الوراثية - مرجع سابق - الجزء الأول ٤٥٨.
- (٢) دكتور على القرهداغي - البصمة الوراثية من منظور الفقه الإسلامي - الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة - ٢١ - ٢٦ - ١٤٢٢/١٠ هـ - الموافق ٥ - ١٠/١٠/٢٠٠٢ م - ص ٣٦.
- (٣) دكتور فؤاد عبد المنعم - البصمة الوراثية ودورها في الإثبات الجنائي بين الشريعة والقانون - مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون - ٢٢ - ٢٤ صفر ١٤٢٣ هـ - ٥ - ٧ مايو ٢٠٠٢ م - جامعة الإمارات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الرابع - ص ١٣٧٤.
- (٤) دكتور عبد الستار فتح الله سعيد - البصمة الوراثية في ضوء الإسلام - الدورة السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة - ٢١ - ٢٦ - ١٤٢٢/١٠ هـ - الموافق ٥ - ١٠/١٠/٢٠٠٢ م - ص ١٨.
- (٥) دكتور عمر الشيخ الأصم - التحليل البيولوجي للجينات البشرية وحجته في الإثبات - ص ١٦٩٠.
- (٦) دكتور حسن الشاذلي - البصمة الجينية وأثرها في إثبات النسب - الكويت - ٢٣ - ٢٥ جمادى الآخرة ١٤١٩ هـ الموافق ١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٩٨ - الجزء الأول - ص ٤٩٦.
- (٧) سورة البقرة - آية (٢٨٢).

واتباع الأهواء خاصة في إثبات النسب أو نفيه أو تحديد الزاني وهو ما يجعله شرطاً مهماً خاصة عند الاشتباه في القضايا المهمة وذلك أن شرط التعدد يتعلق بأمر ذي بال وهو النسب" (١).

**الفريق الثاني:** ويرى هذا الفريق جواز عمل الخبير الواحد في البصمة الوراثية ولا يشترط التعدد، وقد ذهب لهذا القول الدكتور سعد الدين هلاي (٢) والدكتور وهبة الزحيلي (٣).

**وحجة هذا الفريق:**

أن الفقهاء القدامي أجازوا الاعتماد علي قول القائف الواحد المسلم العدل وهو قول الشافعية والحنابلة والأوزاعي والظاهرية فمن باب أولي أن يكون العمل بالبصمة الوراثية بخير واحد فقط لأنها أوثق من القيافة حيث أن نتيجة البصمة الوراثية قطعية بنسبة ٩٩%.

واعترض هذا الفريق علي حجة الفريق الأول الذين قاسوا البصمة الوراثية علي الشهادة فقال هذا الفريق: "وأما اشتراط التعدد في إجراء البصمة الوراثية قياساً علي التعدد في الشهادة فليس له محل، لأن الحكمة في التعدد في الشهادة كما قال تعالى: (أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى) (٤) والحكمة هنا منتفية مع الآلة" (٥).

ويمكن الرد علي هذا الاعتراض بأن الحكمة في التعدد في الشهادة جاءت في جانب النساء نظراً لنقصان العقل والدين وجاء في جانب الرجل بقوله تعالى: (وأشهدوا ذوي عدل منكم) (٦) وقوله تعالى: (واستشهدوا شهيدين من رجالكم) (٧) أي شاهدين من

(١) نفس المصادر السابقة.

(٢) دكتور سعد الدين هلاي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مرجع سابق - ص ٢٤٢.

(٣) دكتور وهبة الزحيلي - البصمة الوراثية ومجالات الاستفادة منها - مرجع سابق - ص ١٠.

(٤) سورة البقرة - آية (٢٨٢).

(٥) دكتور سعد الدين هلاي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مرجع سابق - ص ٢٤٢.

(٦) سورة الطلاق - آية (٢).

(٧) سورة البقرة - آية (٢٨٢).



أهل العدل منكم، والحكمة من اشتراط الرجلين هي أيضا لتوثيق الثبوت ودفعاً للظنون، وأما اشتراط القائمين العدول إنما هو رأي لبعض الفقهاء، فلماذا لا يقاس هذا القياس علي البصمة الوراثية؟

هذا وقد أرجع الفريق الثاني مسألة التعدد في الخبراء إلي قواعد المهنة، لأنهم أعرف بالمفارقات والاختلافات أنه ربما قرروا تكرار البصمة مرات، كما يلاحظ ذلك في الأشعات الطبية والصور الفوتوغرافية كالتقاط لقطتين والعرف في هذا العصر حاكم<sup>(١)</sup>.

### الفريق الثالث:

تفرد به فضيلة الدكتور محمد السلامي<sup>(٢)</sup> ووافقه الدكتور عمر السبيل<sup>(٣)</sup> حيث أرجع هذا الأخير المسألة في تعدد الخبراء إلي الحاكم، وكان مما قال بعد طرح أقوال الفقهاء والعلماء المعاصرين حول مسألة التعدد فقال: "والذي أراه أن الأمر راجع إلي الحاكم الشرعي، فعليه أن يجتهد في اختيار ما يراه راجحاً كسائر المسائل الخلافية وحققاً للمصلحة، لأنه قد يري من قرائن الأحوال في قضية من القضايا من صدق وأمانة وكفاءة عالية وخبرة ودقة متناهية في خبير البصمة الوراثية ما يحمله علي الاكتفاء بقوله فقط بينما يظهر له في قضية أخرى من الشكوك ما يدعوه إلي التشييت والاحتياط فيحتاج إلي قول خبير آخر"<sup>(٤)</sup>.

(١) مراجع الفريق الثاني: دكتور سعد الدين هلاي - البصمة الوراثية وعلاقتها الشرعية - مرجع سابق - ص ٢٤٢.

(٢) دكتور محمد مختار السلامي - التعديل البيولوجي في الجينات البشرية وحجته في الإثبات - مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون - ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣هـ - ٥-٧ مايو ٢٠٠٢م - جامعة الإماؤات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الثاني - ص ٤٥٧.

(٣) دكتور عمر السبيل - البصمة الوراثية ومدى مشروعيتها استخدامها في النسب والجناية - الدور السادسة عشر للمجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة - ٢١/١٠/١٤٢٢هـ - الموافق - ٥-١٠/١/٢٠٠٢م، ص ٣٦.

(٤) نفس الصدر السابق.

وأما الدكتور محمد السلامي فهو يعتبر القائم علي الاختبار الجيني إن أقيم مقاماً عاماً يرجع إليه في هذا الأمر ولا يختص في شخص معين، مثل الراوي إن أدلي بشهادته بين يدي القاضي فهو شاهد، فإن كان شاهداً فلا بد من التعدد، وإن كان مخبراً فلا يشترط التعدد<sup>(١)</sup>.

#### الفريق الرابع:

وهذا الفريق لم يصرح باشتراط التعدد ولم يتكلم عن التعدد، إنما جاء ببعض الكلمات التي تدل علي معاني خاصة به، مثل خبراء أو عدول أو أمناء ذهب لهذا القول الدكتور نصر فريد<sup>(٢)</sup> وكأنه يؤيد رأي الدكتور سعد الدين هلالي والدكتور نجم عبد الواحد<sup>(٣)</sup>.

حيث قال هذا الأخير "يجب اختيار موظفين علي كفاءة علمية وعملية" وأما الدكتور عباس الباز فقال: "أن تجري الفحوصات الطبية علي يد أطباء وخبراء"<sup>(٤)</sup>.

**الرأي الرابع:** ومما سبق بيانه من أقوال العلماء المعاصرين، فإنني أميل إلي القول الثالث الذي تفرد به الدكتور عمر السبيل وهو إرجاع مسألة التعدد في الخبراء إلي الحاكم وإلي القاضي باعتباره صاحب الولاية والخبر الأعلي لتقييم الأدلة الفنية العلمية المطروحة أمام عدالة المحكمة متي ما رأي في قول الخبر الثقة والأمانة والطمأنينة لهذا

(١) دكتور محمد السلامي - التحليل البيولوجي في الجينات البشرية وحجته في الإثبات - مرجع سابق - ص ٤٥٧.

(٢) دكتور نصر فريد واصل - البصمة الوراثية وبحالات الاستفادة منها - الدور السادسة عشر المجمع الفقهي الإسلامي - مكة المكرمة - ١٤٢٢/١٠/٢١ هـ - الموافق ٥-١٠/١٠/٢٠٠٢ م. ص ١٦.

(٣) دكتور نجم عبد الواحد - البصمة الوراثية وتأثيرها علي النسب إثباتاً ونفيًا - مرجع سابق - ص ٢٢.

(٤) دكتور عباس أحمد الباز - بصمات غير الأصابع وحجتها في الإثبات والقضاء - مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون - ٢٢-٢٤ صفر ١٤٢٣ هـ - ٥-٧ مايو ٢٠٠٢ م - جامعة الإمارات - كلية الشريعة والقانون - المجلد الثاني - ص ٧٨٥.

العمل المهني ومتى ما تشكك في صحة النتائج، فإنه لا حرج بأن يستعين بخبير آخر ليطمئن قلبه.

وأما اشتراط التعدد قياساً على الشهادة فإن هذا القياس هو قياس مع الفارق وذلك للأسباب الآتية:

١. أن البصمة الوراثية ليست شهادة لأن الشهادة ما سميت شهادة إلا من رؤية ومشاهدة بالعيان بخلاف تقرير البصمة الوراثية، فإن الخبير فيها لا يقوم إلا بإجراء بعض التحاليل البيولوجية ومزج بعض المواد الخاصة بالبصمة الوراثية، فيكيف تعتبر هذه الشهادة؟.

٢. الشاهد الذي رأي بعينه وأدرك بنفسه جريمة الاغتصاب مثلاً أو جريمة القتل التي وقعت أمام ناظره يكون قد استشعر هذه القضية بأحاسيسه ووجدانه فرأي وسمع بعينه وأذنيه فهي شهادة معتمدة على حواس، وأما خبير البصمة الوراثية فإن لم ير من هذه القضية شيئاً لكنه شاهد بعض الصفات الوراثية المتعلقة بالجاني والمغتصبة وذلك في حقل البصمة الوراثية أثناء تحليل عينات وآثار الجاني والجاني عليها، فهي خبرة قائمة على نظريات علمية لا ترقى للشهادة.

٣. تقرير البصمة الوراثية قائم على خبرة عملية وجوانب علمية لا علاقة لها بالشهادة المرئية بالعيان، وأما الشهادة فهي قائم على أحاسيس ومشاهدة يستشفها الشاهد للواقعة المطلوب فيها شهادته، ثم ينقلها بصورة صحيحة أمام القاضي فتدخل في نفيه الطمأنينة بخلاف البصمة الوراثية فهي تقرير صامت لا يتكلم باسم الشهادة.

٤ - يقول أهل القانون، إن الخبير يشبه الشاهد في أن كلاهما يقرر أمام القضاء الأمور التي شاهدها والتفاصيل التي لاحظها والظروف التي تأثر بها لكنهما يختلفان في أن الشاهد يقرر ما يعلمه عن وقائع رآها أو سمعها بنفسه، بينما الخبير يبدى رأيه فيما يعرض عليه من ظروف لا يعرفها شخصياً، وأما الشهادة فهي دليل مباشر بينما رأي الخبير مجرد إيضاح أو تقدير لدليل آخر، وبهذه الحالة يكون الخبير أقرب إلى الحكم منه

إلى الشاهد، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الشهود محدودين بطبيعة الحال، ولا يمكن الاستعاضة عنهم بغيرهم أما الخبراء فعددهم غير محدود، وللقاضي أن ينتخب من يشاء منهم كما يمكنه استبدالهم بغيرهم<sup>(١)</sup>.

وإذا ما اعتبرنا البصمة الوراثية من القرائن كما يراها البعض، فإنها تفرق بكثير عن شهادة الشهود، كما يقول الدكتور رؤوف عبيد في التفرقة بين القرائن وشهادة الشهود في أن الإثبات في الأولي غير مباشر، لأنه استنتاج واقعة من أخرى، أما الثانية فالأصل فيها أنها تنصب مباشرة علي نفس الواقعة المطلوب إثباتها<sup>(٢)</sup>.

٥. وخير تفصيل لمعني الشهادة وغيرها من الأمور المتعلقة بالمصطلحات التي هي أقرب للشهادة كالرواية والخبر والخبرة، هو التفصيل الذي ساقه الإمام القرافي حيث قال في الفرق الأول: "الشهادة يشترط فيها العدد والذكورية والحرية بخلاف الرواية فإنها تصح من الواحد والمرأة والعبد، ثم قال: والنتيجة هي خبر نشأ عن دليل وقبل أن يحصل عليه يسمى مطلوباً (وهذا ما يتعلق بالبصمة الوراثية فنتيجتها هي خبر يحصل عن دليل والدليل هذا هو العينة أو الأثر وقبل أن يحصل عليه يسمى مطلوباً والمطلوب هنا معرفة الحقيقة في المسألة المستدل في شأنها بتحليل البصمة الوراثية من قبل المحكمة) ثم قال: معني شهد في لسان العرب ثلاثة أمور، شهد بمعني حضر ومنه شهد بداراً وشهدنا صلاة العيد، معني شهد في لسان العرب ثلاثة أمور، شهد بمعني حضر ومنه شهد بداراً وشهدنا صلاة العيد، المعني الثاني شهد بمعني أخبر شهد عند الحاكم أي أخبر بما يعتقد في حق الشهود له وعليه، والمعني الثالث شهد بمعني علم ومنه قوله تعالى: (والله علي كل شيء شهيد)<sup>(٣)</sup> أي عليم.

(١) دكتور عبد الحكم فودة - حجية الدليل الفني في المواد الجنائية والمدنية - دار الفكر الجامعي - إسكندرية - ١٩٩٦ - ص ٢٦.

(٢) دكتور رؤوف عبيد - مبادئ الإجراءات الجنائية في القانون المصري - دار الجيل للطباعة - مصر - بدون طبعة - ص ٧٢٧.

(٣) سورة البروج - آية (٩).

وقد أجاب القرافي عن حكمة اشتراط الذكورية في الشهادة، فقال إن النساء ناقصات عقل ودين فناسب أن لا ينصبن نصباً عاماً في موارد الشهادات لئلا يعم ضررهن بالنسيان والغلط، بخلاف الرواية لأن الأمور العامة تتأسي فيها النفوس ويسلي بعضها ببعض؟ ثم فرق القرافي بين الشاهد والقائف فقال: وأما الشاهد فإن من تعينت عليه شهادة أداها وإن كان مجهولاً عند الحاكم ويأتي من يركيه فينفذ الحكم ثم إن القائف قد يقبل قوله من غير إمام ولا حاكم<sup>(١)</sup>.

وبهذه الحجج الأربع فإني أرى أن تسمية البصمة الوراثية بالشهادة تسمية غير صحيحة وإنما تسمية البصمة الوراثية بالخبرة الفنية هي أقرب للصواب والله تعالى أعلم.

\* \* \*

---

(١) العلامة شهاب الدين أبي العباس الصنهاجي المشهور بالقرافي - الفروق وبهامشه القواعد الشنية في الأسرار الفقهية لابن الشاط - المكتبة المصرية - بيروت - الطبعة الأولى - ٢٠٠٢ - الجزء الأول - ص ٦. الفرق الأول.

## الخاتمة

توصلت بفضل الله وتوفيقه من خلال هذا البحث إلى نتائج وأحكام فقهية كثيرة من أهمها ما يأتي:

أولاً: أن البصمة الوراثية هي البنية الجينية التفصيلية التي تدل عند ذوي الاختصاص علي هوية كل فرد بعينه، وهي من الناحية العلمية وسيلة لا تكاد تخطيء في التحقق من الوالدية البيولوجية والتحقق من الشخصية.

ثانياً: أن الطرق الشرعية لإثبات النسب خمسة، واتفق العلماء علي ثلاثة منها وهي: الفراش، والبنية، والاستلحاق. أما الطريق الرابع وهي القيافة فيها قال جمهور العلماء ما عدا الحنفية، أما الطريق الخامس وهي القرعة فيها قال بعض العلماء من مختلف المذاهب حسماً للنزاع عند تعدد المدعين للنسب.

ثالثاً: أن الطريق الشرعي لنفي النسب هو اللعان فقط بشروطه المعتمدة. رابعاً: أن البصمة الوراثية تعتبر طريقاً من طرق إثبات النسب الشرعي قياساً أولوياً علي القيافة فيؤخذ بها في جميع الحالات التي يجوز الحكم فيها بالقيافة بعد توفر الشروط والضوابط المعتمدة في خبير البصمة، وفي معامل الفحص الوراثي.

خامساً: أنه لا يجوز استخدام البصمة الوراثية لغرض التأكد من صحة الأنساب الثابتة، لما قد يترتب عليه من سوء العشرة الزوجية وسوء العلاقات الاجتماعية، وغير ذلك من مفسدات كثيرة.

سادساً: يجب علي الدول الإسلامية منع استخدام البصمة الوراثية إلا بطلب من الجهات القضائية لأغراض مشروعة، ومنع ما عدا ذلك وإيقاع العقوبات الرادعة علي المخالفين حماية لأعراض الناس وأنسابهم، ودرء للمفسدات المترتبة علي ذلك.

\*\*\*

## بيان بأهم مراجع البحث

- القرآن الكريم
- كتب التفسير وعلوم القرآن:
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل. تأليف: محمد ناصر الدين الألباني. إشراف: محمد زهير الشاويش. الطبعة الأولى بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي.
- الإحسان بترتيب ابن حبان تأليف: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م الطبعة الأولى.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني - دار الفكر للطباعة - بيروت - طبعة أولى - ١٩٩٣ القاهرة: المطبعة السلفية ومكبتها.
- سنن أبي داود. تأليف: سليمان بن الأشعث السجستاني. مراجعة: محمد محي الدين عبد الحميد. مكة دار الباز للنشر والتوزيع.
- سنن النسائي (بشرح السيوطي وحاشية السندي). تأليف: أحمد بن شعيب النسائي - بيروت: المكتبة العلمية.
- السنن الكبرى. تأليف: أحمد بن الحسين البيهقي. حيدر أباد الدكن - الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية الطبعة الأولى.
- صحيح البخاري (مع حاشية السندي) تأليف: محمد بن إسماعيل البخاري مصر مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
- صحيح مسلم. تأليف: مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر.
- معالم السنن - دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٦ - بدون ط.
- المستدرك علي الصحيحين. تأليف: أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. حلب مكتبة

المطبوعات الإسلامية.

- المفردات في غريب القرآن. تأليف: أبي القاسم الحسن بن محمد الأصفهاني. تحقيق وضبط: محمد سيد كيلاني، بيروت: دار المعرفة.
- معالم السنن (مع مختصر سنن أبي داود). تأليف: أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي تحقيق محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية.
- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير - الإمام أحمد بن علي العسقلاني - مؤسسة قرطبة للتوزيع - مكة المكرمة - الطبعة الأولى - ١٩٩٥.
- النهاية في غريب الحديث. تأليف: مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: طاهر الزواوي، ومحمود الطناحي.

كتب الفقه للحنفية:

- البحر الرائق شرح كنز الدقائق. تأليف: زين الدين بن نجيم الحنفي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر الطبعة الثانية.
- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع. تأليف: علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني - بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢ م الطبعة الثانية.
- رد المختار علي الدر المختار (حاشية ابن عابدين) تأليف: أمين الشهير بابن عابدين مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م الطبعة الثانية.
- شرح معاني الآثار. تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي - بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ - الطبعة الأولى.
- المبسوط تأليف: شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر - الطبعة الثانية.
- معين الأحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام. تأليف: علاء الدين أبي الحسين علي بن خليل الطرابلسي الحنفي. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م - الطبعة الثانية.



- الهداية شرح بداية المبتدي. تأليف: برهان الدين بن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. كتب فقه المالكية:
- أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه الإمام مالك تأليف: أبي بكر بن حسن الكشناوي - بيروت: دار الفكر.
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تأليف: أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد. راجعه وصححه: عبد الحليم محمد عبد الحليم، وعبد الرحمن حسن محمود - القاهرة: مطبعة حسان.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام - تأليف: إبراهيم بن الإمام شمس الدين بن فرحون - مصر: المطبعة العامرة الشرفية عام ١٣٠١ هـ - الطبعة الأولى - تصوير بيروت، دار الكتب.
- الذخيرة شهاب الدين أحمد بن إدريس القرافي - دار الغرب الاسلامي - بيروت - طبعة اولى - ١٩٩٤.
- شرح الخرشي علي مختصر خليل. تأليف: أبي عبد الله محمد الخرشي - بيروت: دار صادر.
- المنتقى شرح الموطأ. تأليف: أبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد الباجي. بيروت: دار الفكر العربي.
- شرح الزرقاني علي مختصر خليل. تأليف عبد الباقي الزرقاني - بيروت دار الفكر، ١٣٩٨ هـ، ١٩٧٨ م.
- شرح القواعد- الشيخ محمد الزرقا - دار القلم - دمشق - الطبعة السادسة - ٢٠٠١.
- الكافي في فقه أهل المدينة تأليف: يوسف بن عبد الله بن عبد البر القوطي. تحقيق: محمد محمد أحمد ولد ماديك الموريتاني الرياض: مكتبة الرياض الحديثة، ١٣٩٨

هـ - ١٩٧٨ م.

- المدونة الكبرى تأليف: الإمام مالك بن أنس رواية سحنون بن سعيد التميمي عن عبد الرحمن بن قاسم مصر: مطبعة السعادة، ١٣٢٣ هـ - تصوير: بيروت - دار صادر.

كتب فقه الشافعية:

- الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩٨.

- روضة الطالبين. تأليف: يحيى بن شرف النووي تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م الطبعة الأولى.

- روضة القضاة وطريق النجاة تأليف: أبي القاسم علي بن محمد بن أحمد الرحي السمناني تحقيق: صلاح الدين الناهي بيروت: مؤسسة الرسالة، عمان: دار الفرقان.

- رحمة الأمة في اختلاف الأئمة. تأليف: محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي. عني بطبعة: عبد الله إبراهيم الأنصاري. قطر: مطابع قطر الوطنية، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م.

- حاشية البكري علي شرح الرحبية. تأليف: محمد بن عمر البكري الشافعي. دمشق: دار القلم، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، الطبعة الثالثة.

- المذهب في فقه الإمام الشافعي. تأليف: إبراهيم بن علي الشيرازي. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. مصور عن الطبعة الثانية ١٣٧٩ هـ / ١٩٥٩ م.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. تأليف: محمد الشرابي الخطيب. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

- الطبقات الكبرى محمد بن سعد البصري - دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الثانية - ١٩٩٧.

- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج. تأليف: محمد الشربيني الخطيب.

- بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج. تأليف: محمد بن أبي عباس الرملي الناشر: المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ.
- فقه الحنابلة:
- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف علي مذهب الإمام أحمد بن حنبل تأليف: علي بن سليمان المر داوي. صححه وحققه: محمد حامد الفقي. القاهرة: مطبعة السنة المحمدية، ١٣٧٦هـ / ١٩٥٧م الطبعة الأولى.
- الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل تأليف شرف الدين موسى الحجاوي المقدسي تصحيح وتعليق: عبد اللطيف محمد السبكي. مصر: المكتبة التجارية الكبرى.
- الإنصاف. تأليف: موفق الدين بن قدامة، وعبد الرحمن بن قدامة، وعلي بن سليمان المر داوي. تحقيق: د. عبد الله التركي، د. عبد الفتاح الحلو القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م الطبعة الأولى.
- زاد المعاد في هدي خير العباد. تأليف: محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبد القادر الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - الطبعة السادسة.
- شرح منتهى الإرادات. تأليف: منصور بن يونس البهوتي. بيروت: دار الفكر
- الطرق الحكمية في السياسة الشرعية. تأليف: شمس الدين محمد بن قيم الجوزية - مصر: مطبعة الآداب والمؤيد، ١٣١٧ هـ - الطبعة الأولى.
- المبدع في شرح المقنع. تأليف: إبراهيم بن محمد بن عبد الله مفلح بيروت: المكتب الإسلامي.
- المقنع والشرح الكبير.
- المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل. تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي القاهرة: المطبعة السلفية ومكتبتها.

- معونة أولي النهي شرح المنتهى. تأليف: محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي. تحقيق: د. عبد الملك بن دهش. بيروت: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م - الطبعة الثانية.
- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل تأليف: عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م - الطبعة الثانية
- كشف القناع عن متن الإقناع. تأليف: منصور بن يونس البهوتي. القاهرة: مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٦ هـ / ١٩٤٧ م.
- المغني تأليف عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي - الرياض مكتبة الرياض الحديثة. كتب الفقه للظاهرية:
- المحلى. تأليف: أبي محمد علي بن أحمد بن حزم بيروت: دار الفكر.
- كتب الفقه العام:
- الأحوال الشخصية - تأليف: عبد العزيز عامر القاهرة - دار الفكر العربي، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ الطبعة الثانية.
- الإمام أبو زهرة - الأحوال الشخصية - دار الفكر العربي - القاهرة
- أسباب ثبوت النسب: دكتور أحمد فراج - أحكام الأسرة في الإسلام - ص ١٩٧.
- بكر بن عبد الله أبو زيد - الحدود والتعزيرات عند ابن القيم - رسالة ماجستير .
- عبد القادر عوده - أصول التشريع الجنائي الإسلامي مقارنًا بالقانون الوضعي - مكتبة دار التراث - القاهرة - بدون طبعة.
- عبد الوهاب خلاف - أحكام الأحوال الشخصية.
- دكتور عبد الحافظ عبد الهادي - الإثبات الجنائي بالقرائن "رسالة دكتوراه" - دار النهضة العربية - بيروت ١٩٩١ .
- دكتور محمود عبد المنعم - معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية - دار الفضيلة - القاهرة - بدون ط وتاريخ.

- دكتور محمود محمد حسن - النسب وأحكامه في الشريعة الإسلامية والقانون الكويتي - مطبعة الفجر الكويتية - الكويت - الطبعة الأولى - ١٩٩٩.
- عبد القادر بنعمر التغلبي - نيل المآرب شرح دليل لطالب - دار النفائس - الأردن - طبعة أولى - ١٩٩٦.
- دكتور أحمد فراج حسين - الولاية على النفس "رسالة دكتوراه" - جامعة الأزهر .
- دكتور علي محمد المحمدي - أحكام النسب في الشريعة الإسلامية "رسالة دكتوراه" - طبعة أولى - ٢٠٠١.
- علي حيدر - درر الحكام شرح مجلة الأحكام - دار الجليل - بيروت - الطبعة الأولى - ١٩٩١.
- الفقه الإسلامي وأدلته. تأليف: وهبة الزحيلي. دمشق: دار الفكر، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م - الطبعة الأولى.
- موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي. تأليف: سعدي أبو حبيب. بيروت: دار العربية للطباعة والنشر.
- الموسوعة العربية العالمية. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.
- مستشار علي رسلان - نظام إثبات الدعوي وأدلته في فقه الإسلامي والقانون - دار الدعوة للطبع - الإسكندرية - طبعة أولى - ١٩٩٦ .
- موقف الطب تجاه مدة الحمل: دكتور عمر سليمان الأشقر - قضايا طبية معاصرة.
- دكتور محمد البار الردود علي تقديرات الفقهاء - خلق الإنسان بين الطب والقرآن.
- دكتور محمد طنطاوي - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية.
- محمد محيي الدين عبد الحميد - الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية.
- دكتور أحمد كنعان - الموسوعة الطبية الفقهية - المرجع السابق - ص ١٦١.
- الموسوعة الفقهية. الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. الكويت:

- طباعة ذات السلاسل، الطبعة الثانية.
- النظرية العامة لإثبات موجبات الحدود. تأليف: د. عبد الله الركبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠١هـ - ١٩٨١ م، الطبعة الأولى.
- كتب اللغة:
- الإفصاح عن معني الصحاح. تأليف: يحيى بن محمد بن هبيرة. الرياض: المؤسسة السعيدية.
- التعريفات. تأليف: علي بن محمد بن علي الجرجاني. تونس: الدار التونسية للنشر عام ١٩٧١ م.
- القاموس المحيط. تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي. مصر: المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد.
- لسان العرب تأليف جمال الدين محمد بن عبد الله بن مكرم ابن منظور، بيروت: دار صادر.
- المصباح المنير. تأليف: أحمد بن محمد بن علي الفيومي. بيروت: المكتبة العلمية.
- المعجم الوسيط. تأليف: إبراهيم أنيس، وزملائه قطر: مطابع قطر الوطنية، ١٩٨٥ م، نشر: دار إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر.
- مختار الصحاح - محمد بن أبي بكر الرازي دار إحياء التراث العربي بيروت: طبعة أولى.
- معجم مقاييس اللغة - دار الكتب العلمية - بيروت - طبعة أولى - ١٩٩٥.
- كتب طيبة فقية معاصرة:
- إثبات النسب بالبصمة الوراثية تأليف: الدكتور / محمد الأشقر - ضمن ثبت أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية - الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- إثبات النسب بالبصمة الوراثية. تأليف: الشيخ / محمد المختار السلامي - ضمن

- ثبت كامل أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني  
رؤية إسلامية الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- الاستنساخ بين العلم والدين. تأليف: الدكتور / عبد الهادي مصباح. بيروت:  
الدار المصرية اللبنانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م الطبعة الثانية.
- البصمة الجينية وأثرها وأثرها في إثبات النسب تأليف الدكتور: حسن الشاذلي.  
ضمن ثبت كامل أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج  
الجيني رؤية إسلامية الكويت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.
- البصمة الوراثية ومدى حجيتها في إثبات النسب. تأليف: الدكتور / سفيان  
العسولي. ضمن ثبت كامل أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري  
والعلاج الجيني - رؤية إسلامية. الكويت المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية -  
١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب إثباتاً أو نفيًا. تأليف: الدكتور / نجم عبد  
الله عبد الواحد - بحث مقدم للمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته  
(١٥) عام ١٤١٩ هـ.
- بعض النظرات الفقهية في البصمة الوراثية وتأثيرها على النسب - تأليف: الدكتور /  
محمد عابد باخضمة. بحث مقدم للمجمع الفقهي برابطة العالم الإسلامي في دورته  
(١٥) عام ١٤١٩ هـ.
- ثبوت النسب. تأليف ياسين بن ناصر الخطيب. جدة: دار البيان العربي، ١٤٠٧  
هـ - ١٩٨٧ م - الطبعة الأولى - دكتور إسماعيل بن حسن علوان - دار ابن  
الجوزي - الرياض.
- موسوعة الحمل والولادة - دكتور فؤاد مرعي .
- دكتور سبيرو فاخوري - العقم عند الرجال والنساء .
- دور البصمة الوراثية في اختبارات الأبوة. تأليف: الدكتورة / صديقة العوضي

- والدكتور رزق النجار، ضمن بحث كامل أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية - الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- محاضرات عن البصمات. تأليف: محمد أحمد البار، وأحمد إبراهيم الشبانة. الرياض: مطابع الأمن العام.
- ملخص أعمال الحلقة النقاشية حول حجية البصمة الوراثية. الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ٢٠٠٠ م.
- مناقشات جلسة المجمع الفقهي عن البصمة الوراثية وتأثيرها علي النسب إثباتاً ونفيّاً في دورته (١٥) المنعقدة في شهر رجب ١٤١٩ هـ .
- موجز أعمال الندوة الفقهية الحادية عشر. (الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني - رؤية إسلامية)، الكويت: المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية، ٢٠٠٠ م.

\* \* \*